جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

"المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن"

- دراسة مقارنة -

Liquidity Risks in the Islamic Banks of Jordan
-Acomparative study-

إعداد الطالبة

سوسن محمد سليم السعدي

إشراف الأستاذ الدكتور

كمال حطاب

2010م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

Yarmouk University

"المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن"

- دراسة مقارنة -

Liquidity Risks in the Islamic Banks of Jordan
-Acomparative study-

إعداد الطالبة

سوسن محمد سليم السعدي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية ، في جامعة اليرموك، اربد ، الأردن

وافق على مناقشتها

الأستاذ الدكتور: كمال توفيق حطاب..... رئيساً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور: علي مقابلة..... عضواً

الدكتور: نجاح عبد العليم أبو الفتوح.....عضواً

الأستاذ الدكتور: محمد طلافحة.....عضواً

تاريخ مناقشة الرسالة

2010-3-10

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الإهـــداء

إلى أبي وأمي . . . . . .

اللذين سهرا الليالي ومنحاني الثقة في نفسي ورافقاني بدعواتهما

ودعمهما في جميع مراحل دراستي

إلى أخواني وأخواتي: المحامي عماد والمحامية عبير ومحمود واحمد ونصر

ومعتز وسمر وريم الذين قدموا لي العون والمساعدة أثناء فترة الدراسة.

وكل من قدم لي العون والمساعدة أثناء فترة دراستي

أهدي إليهم هذا العمل المتواضع مع خالص حبي وتقديري.

الباحثة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

شكر وتقدير

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة :105)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين"

بعد أن وفقني الله سبحانه وتعالى, ومنحني الصبر ووهبني العزيمة لإكمال هذا الجهد المتواضع, فإنني أتقدم بعظيم الشكر وبالغ الامتنان وخالص الثناء وجزيل العرفان إلى كل من ساهم بهذا العمل- الذي أرجو أن يحظى بالرضى والقبول- واخص بالشكر الطود الشامخ والنهر الخالد والمعين الذي لا ينضب الأستاذ الدكتور كمال حطاب الذي لم يبخل علي بتقديم نصحه القيم وإرشاده البناء فكان كالأب الحاني صاحب الفكر النير والنظرة الثاقبة.

والى الدكتور الفاضل إبراهيم عباده لما أبداه لي من نصح وإرشاد خير والى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتشريفهم إياي بقبول مناقشة هذه الرسالة والى أساتذتي في كلية الشريعة من جيل الرواد العمالقة، فكراً وعلماً وخلقاً . . .

وإلى كل من كان لي سندا وناصحاً

جزى الله الجميع خير الجزاء

الباحثة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قائمة المحتويات

الموضوع الصفحة

الإهداء ..... د

الشكر ..... هـ

قائمة المحتويات ..... و

فهرس الجداول ..... ح

فهرس الملاحق ..... ط

الملخص باللغة العربية ..... ي

المقدمة 1

أهمية الدراسة 2

مشكلة الدراسة وأسئلتها 3

مجال الدراسة 3

أهداف الدراسة 3

الدراسات السابقة 4

منهج الدراسة 7

الفصل الأول: الخلفية النظرية للجهاز المصرفي في الأردن 8

المبحث الأول: البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التقليدية والإسلامية 8

المطلب الأول: نشأة البنك المركزي وأهدافه 9

المطلب الثاني: دور البنك المركزي في السياسة النقدية 11

المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك التقليدية والإسلامية 17

المبحث الثاني: البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية العاملة في الأردن **33**

المطلب الأول: البنوك التقليدية 34

المطلب الثاني البنوك الإسلامية 40

الفصل الثاني: مفهوم السيولة وإدارتها **47**

المبحث الأول: إدارة السيولة ومخاطرها 47

المطلب الأول: إدارة السيولة في البنوك التقليدية 48

المطلب الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية 58

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المبحث الثاني: مصادر الموارد المالية في البنوك الإسلامية 71
الفصل الثالث: مصادر المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.....79
المبحث الأول: مصادر مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية 79
المبحث الثاني: أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية وآثارها المترتبة عليها . 89
الفصل الرابع: تحليل السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية.....91
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي بالنسب المالية. 92
المبحث الثاني: التدابير والإجراءات التي تتخذها البنوك الإسلامية الأردنية في مواجهة مخاطر السيولة فيها. 93
المبحث الثالث: اختبار مدى صحة هذه التدابير والإجراءات عن طريق استخدام النسب المالية. 95
المبحث الرابع: الحلول المقترحة لمشاكل السيولة 110
الخاتمة 113
النتائج 113
التوصيات. 114
قائمة المصادر والمراجع. 115
الملاحق. 125
الملخص الانجليزي. 152

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1	صافي رأس المال العامل في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008م)	96
2	نسبة التداول في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن للفترة (2004-2008)	97
3	نسبة السيولة السريعة في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008).	99
4	نسبة السيولة العامة في البنوك الإسلامية الأردنية (2004-2008).	100
5	نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الجارية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008م)	101
6	نسب صافي الربح إلى إجمالي الموجودات في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008م)	102
7	صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008م)	103
8	النسبة العامة لتوزيع الأرباح على المودعين بالعملة المحلية والأجنبية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008م)	104
9	صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008م)	105
10	مجموع المطلوبات إلى حقوق الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008م)	106
11	مجموع المطلوبات إلى الموجودات في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008م)	107
12	كفاية رأس المال إلى الموجودات في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008م)	108

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الملاحق

رقم الملحق	المحتوى	الصفحة
1	الميزانية العامة الموحدة للبنك الإسلامي الأردني كما في 2007-2008	128-127
2	بيان التدفقات النقدية الموحدة للبنك الإسلامي الأردني 2007-2008	130-129
3	الميزانية العامة الموحدة للبنك الإسلامي الأردني كما في 2006-2007	132-131
4	بيان التدفقات النقدية الموحدة للبنك الإسلامي الأردني2006-2007	134-133
5	الميزانية العامة الموحدة للبنك الإسلامي الأردني كما في2004-2005	136-135
6	بيان التدفقات النقدية الموحدة للبنك الإسلامي الأردني 2004-2005	138-137
7	الميزانية العامة الموحدة للبنك العربي الإسلامي الدولي كما في2007-2008	140-139
8	بيان التدفقات النقدية الموحدة للبنك العربي الإسلامي الدولي 2007-2008	142-141
9	الميزانية العامة الموحدة للبنك العربي الإسلامي الدولي كما في2005-2006	144-143
10	بيان التدفقات النقدية الموحدة للبنك العربي الإسلامي الدولي 2005-2006	146-145
11	الميزانية العامة الموحدة للبنك العربي الإسلامي الدولي كما في2004-2005	148-147
12	بيان التدفقات النقدية الموحدة للبنك الإسلامي الأردني 2004-2005	150-149

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملخص

السعدي، سوسن محمد سليم. المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2010.

(المشرف: الأستاذ الدكتور: كمال توفيق حطاب).

نظراً لما تحظاه السيولة من أهمية بالغة عند البنوك فقد نصت القوانين المصرفية على نسب محددة للسيولة تلتزم بها، ولهذا يتم تحليل عناصر الأصول وتصنيفها إلى نقدية بخزينة البنك، ونقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى وأسهم ومستحقات لدى العملاء، وعمليات تمويل مختلفة كالمضاربة والمرابحة والمتاجرة والمشاركة والاستثمارات المباشرة ويحتاج جانب السيولة في البنوك الإسلامية إلى قياس وضبط شأنها شأنه البنوك التقليدية.

تبدأ أهمية السيولة من خلال قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل بشكل مناسب، وهذا يعني أن زيادة السيولة في أي بنك تعني ضعف قدرته على تحقيق الأرباح المتوقعة، بالإضافة إلى جانب مهم وهو ضعف مساهمة البنك الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسبب يعود في ذلك لعدم تشغيله للأموال المتاحة لديه في المشروعات المختلفة وهذا من جانب زيادة السيولة أما نقص السيولة لدى البنك عن الحد المناسب يعرضه للحرج أمام عملائه المودعين بصورة أساسية، وكذلك أمام من يطلب التمويل. ولذا يبحث البنك عن مستوى السيولة الذي يمكنه من تعظيم الأرباح، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الحد الأدنى المناسب للسيولة.

وهناك عدة أهداف تم الوصول إليها ومن أهمها : الوقوف على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية وتحديد العوامل والأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه المشكلة، بالإضافة إلى التعرف على حجم السيولة في البنوك الإسلامية ووضع التصورات والمقترحات المناسبة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتبرز مشكلة الدراسة في عدة أُمور أهمها: مقدار حجم السيولة في البنوك الإسلامية وما يترتب عليها من مخاطر ناتجة عن هذا المقدار وكيفية ومعالجة مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للبيانات التي تم أخذها من البنوك عينة الدراسة وتم توظيفها للإجابة عن أسئلة الدراسة.

ومن الأمور التي تم التوصل إليها أن البنوك الإسلامية الأردنية تملك فائضاً من السيولة وأنها كانت خلال فترة الدراسة (2004–2008م) قادرة على الوفاء بالتزاماتها .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والتي من أهمها تطوير أسواق المال الإسلامية تتماشى والشريعة الإسلامية وتحل الكثير من المشكلات التي تعاني منها البنوك الإسلامية وخاصة مشكلة السيولة.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، إدارة السيولة، البنوك الإسلامية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فللقطاع المصرفي دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يسهم في تعزيز معدل النمو الاقتصادي، وقد شهد هذا القطاع في الأردن تطوراً كبيراً في الآونة الأخيرة مما جعله واحداً من أهم القطاعات وأكثرها تطوراً، وقد انعكس ذلك على تحسين بيئة الاستثمار والأعمال.

وتأتي أهمية القطاع المصرفي باعتباره أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني والقطاع الخدمي في الأردن، وقد خطا هذا القطاع خطوات متقدمة خلال العقد الماضي وبالأخص التطورات الأخيرة التي طالت رؤوس أموال البنوك العاملة في القطاع والزيادات التي طرأت عليها وما كان لها من وقع إيجابي في تطوير هذا القطاع وتواجه البنوك الإسلامية صعوبة وتعقيداً كبيراً من ناحية السيولة، وذلك بسبب عدم توافر الأدوات الكافية لتوزيع محفظة موجوداتها المختلفة بشكل تراعى فيه المواءمة والموافقة بين السيولة والربحية مقارنة بالبنوك التقليدية، وذلك أن البنوك التقليدية تستطيع أن تحول أصولها شبه السائلة إلى أصول سائلة عن طريق سعر الفائدة وسعر الخصم في أية لحظة تتعرض فيها سيولتها للخطر، مستفيدة من السوق المالية الثانوية المتطورة والتي تتوفر فيها الأوراق المالية المتعددة، إضافة إلى انه باستطاعة البنوك التقليدية الاستدانة في أية لحظة من البنك المركزي كملجأ أخير بسعر الفائدة، ولكن تستطيع البنوك الإسلامية عمل نفس الشيء لأنها لا تتعامل بالفائدة المحرمة، وهذا يعني أن موجودات البنوك التقليدية هي أكثر سيولة من البنوك الإسلامية مما يؤثر على ربحيتها، أما البنك الإسلامي فيحتفظ بسيولة نقدية واستثمارات قصيرة الأجل وهذه الاستثمارات يصعب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تسيلها إلا عند استحقاقها أما الاستثمارات طويلة الأجل فتشكل نسبة قليلة جداً في استثمارات البنوك الإسلامية وأن قلة وجود أوراق مالية إسلامية تساعد في عملية إدارة السيولة النقدية جعل البنوك الإسلامية تحتفظ بكميات نقدية سائلة لدى البنك المركزي أكبر من البنوك التقليدية ولا تستطيع الحصول على فائدة لأنه محرم شرعاً بالإضافة إلى القيود المفروضة من البنك المركزي على السيولة مما أدى إلى انخفاض ربحية البنوك الإسلامية بشكل خاص لأن البنك المركزي يعامل الاستثمارات الإسلامية معاملة القروض الربوية من حيث توفر السيولة لمقابلة هذه الاستثمارات ويعد هذا الأمر ظلماً للبنوك الإسلامية لأن البنوك الإسلامية تحتمل الربح والخسارة وهذا كله جعل البنوك الإسلامية أمام عدة تحديات يجب التغلب عليها للوصول إلى إدارة فاعلة ومتوازنة للسيولة.

أهمية الدراسة

لا شك بأن المخاطر الناتجة عن السيولة تؤثر بشكل كبير على النظام المصرفي ككل; ومن هنا فان أهمية الدراسة تأتي من خلال بيان أهم المخاطر التي تسببها السيولة، ورغم أن بعض الدراسات قد تعرضت للمخاطر التي تواجه البنوك التقليدية إلا أن الباحثة لم تعثر على دراسة تتناول مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية بشكل مفصل ومستقل كتحد لهذه البنوك في الحاضر أو في المستقبل.

من هنا فان هذه الدراسة تساهم في إثراء هذا الجانب من جوانب العمل المصرفي، وتساهم كذلك في إيجاد حلول متوافقة مع الضوابط المصرفية الإسلامية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هو حجم السيولة في البنوك الإسلامية؟
2. ما أثر مشكلة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية؟
3. ما هي أهم المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية ؟
4. ما هو تأثير الشروط التنظيمية للبنك المركزي على حجم السيولة في البنوك الإسلامية؟
5. كيف يمكن معالجة مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية؟

مجال الدراسة

ستتناول هذه الدراسة البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وهما: البنك العربي الإسلامي الدولي، والبنك الإسلامي الأردني

أهداف الدراسة

يمكن إبراز أهم الأهداف التي ستحاول الدراسة تحقيقها فيما يلي:

1. الوقوف على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية.
2. تحديد الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية.
3. التعرف على حجم السيولة في البنوك الإسلامية.
4. وضع التصورات والمقترحات المناسبة لحل مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دراسة عبادة (2007)، بعنوان: **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**[1]حيث هدفت هذه الدراسة إلى الخروج بمعايير أداء البنوك الإسلامية من خلال الأهداف التي تنطلق منها وتحديد مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية من خلال الواقع العملي لهذه البنوك. وقد توصلت الدراسة إلى عدة معايير تم استنباطها من أهداف البنوك الإسلامية ومن الواقع العملي لهذه البنوك وتم اختيار معايير تتعلق بتحقيق أهداف الربحية والمحافظة على رأس المال وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة اعتماد البنوك الإسلامية قاعدة بيانات موحدة ليسهل عمل الباحثين في مجال تقويم ومتابعة التجربة المصرفية.

دراسة علاونة (2005) بعنوان: **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**[2] حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية وبيان الاختلافات بينها وبين المصارف التقليدية وإيجاد الوسائل والأساليب المشروعة الممكنة من اجل التعامل مع المخاطر في المصارف الإسلامية وخلصت الدراسة إلى عدم مشروعية بعض الأساليب التي تستخدمها المصارف التقليدية في إدارتها للمخاطر وبالتالي عدم صلاحيتها للمصارف الإسلامية كأساليب تتعامل بها لإدارة مخاطرها وأوصت الدراسة بضرورة أن تسعى المصارف الإسلامية لإنشاء دوائر خاصة بإدارة المخاطر فيها تستطيع من خلالها السيطرة على المخاطر بالإضافة إلى تقليل الخسارة الناجمة عن وجود مثل هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن وبالتالي تحقيق الأمان والاستقرار.

([1]) عبادة، إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك 2007م.

([2]) العلاونة، رانية، زيدان، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، حالة الأردن، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، 2005.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

دراسة الزواهرة (2005)، بعنوان: **أثر نسب السيولة على نسبة الربحية للبنوك وشركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (1998-2000)**[1]. حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن احتمالية وجود علاقة بين نسب السيولة والكفاءة ونسب الربحية للبنوك وشركات التأمين الأردنية، وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار على عينة من البنوك وشركات التأمين الأردنية حيث خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين نسب الكفاءة ونسب السيولة ونسب الربحية للبنوك في قطاع البنوك كانت ايجابية ولكنها علاقة عكسية في قطاع التأمين.

دراسة الخلايلة (2004)، بعنوان: **حماية الودائع الاستثمارية بين الصيرفه الإسلامية والتقليدية**[2] حيث هدفت هذه الدراسة إلى تجلية الاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية حول الموقف المذهبي والإطار المؤسسي لحماية الودائع الاستثمارية واقتراح سياسة فعّالة ما أمكن لحماية الودائع وخلصت الدراسة إلى أن مقدرة الصيرفة التقليدية على مواجهة المخاطر والأزمات كبيرة مقارنة مع الصيرفة الإسلامية وأن الوديعة الاستثمارية في البنوك التقليدية هي التي تساهم في النشاط الإستثماري، فالودائع الجارية والادخارية والآجلة كلها ودائع تساهم في النشاطات الإستثمارية للبنك من خلال قيامه باستثمارها وتوظيفها وأوصت الدراسة على انه يتوجب على البنك المركزي منح المصارف الإسلامية معاملة تميّزية على الأقل تكافئ ما يقدمه للبنوك التقليدية من التسهيلات كونها تمارس الأعمال المصرفية بعيداً عن الفائدة.

([1]) الزواهرة، عصري جميل علي، أثر نسب السيولة على نسبة الربحية للبنوك وشركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة 1998-2000، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2005.

([2]) الخلايلة، جاد الله، حماية الودائع الاستثمارية بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية، جامعة اليرموك، 2004.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دراسة سروجي (2004)، بعنوان: **مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن)**[1] حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أداء المصارف الإسلامية مع أداء المصارف التقليدية في الأردن ومقارنتها ومحاولة التنبؤ بالأداء المستقبلي لها باستخدام بعض النسب المالية، وهي نسب السيولة السريعة، ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب السوق وخلصت الدارسة إلى انه بالرغم من مقدرة المصارف الإسلامية على توظيف مواردها، إلا أن معظم هذه الاستثمارات طويلة الأجل ويتضح ذلك في انخفاض نسبة السيولة السريعة ومن المتوقع أن تحقق المصارف الإسلامية نمواً في أرباحها مما يشير إلى إمكانية استمرارها ونجاحها في المستقبل. وأوصت هذه الدراسة بضرورة استمرار المصارف الإسلامية في أدائها الحسن وسط أداء المصارف التقليدية في الأردن.

دراسة عكنان (2002)، بعنوان: **السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة 1985-1999)**[2] هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السيولة في البنوك التجارية الأردنية ضمن عينة شملت سبعة بنوك، بالإضافة إلى تحليل العلاقة إحصائيا بين نسب السيولة وبين نسب الربحية، ومن ثم الحكم على كفاءة هذه البنوك بتوظيفها للسيولة. وتحدثت الدراسة عن الأهمية والدراسات السابقة والفرضيات والمنهجية، كما عرضت للجهاز المصرفي الأردني، فبحثت ماهية البنوك التجارية وأهدافها ووظائفها ومصادر أموالها، وواقع البنوك التجارية الأردنية، وتحدثت كذلك عن السيولة في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، وتحليل وتقييم

([1]) سروجي، عنان فتحي، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2004.

([2]) عكنان، حاتم مصطفى عبد الرحمن، السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة 1985-1999، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2002.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مؤشرات السيولة فيها تكافئ ما يقدمه للبنوك التقليدية من التسهيلات كونها تمـــارس الأعمـــال المصرفية بعيداً عن الفائدة.

ومما يؤخذ على هذه الدراسات عدة أمور يمكن إبرازها فيما يلي:-

1-عدم الإحاطة بجميع فرضيات الدراسة .

2- عدم تغطية جميع جوانب السيولة والعوامل المؤثرة فيها.

3-عدم دراسة الموضوع بصورة نظرية تطبيقية مقارنة.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة في محاولة لمعالجة النقاط التي لم تتمكن الدراسات الـــسابقة من احتوائها.

منهج الدراسة

ستقوم الباحثة بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للبيانـــات التـــي ســـيتم الحصول عليها من البنوك عينة الدراسة والبنك المركزي الأردني، كما ستقوم الباحثة بتوظيف تلك البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

الخلفية النظرية للجهاز المصرفي في الأردن

تؤدي المؤسسات المصرفية دوراً كبيراً في تسهيل تدفق الأموال، من جانب المودعين والمدخرين باتجاه المقترضين والمستثمرين، وبالشكل الذي يحقق أهداف طرفي العلاقة، من حيث ضمان هذه المدخرات، وربحية تلك الاستثمارات، كما تبرز أهمية دور الجهاز المصرفي في هذا الشأن؛ نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية التي تغطيها الخدمات التي يقدمها للجمهور، إضافة إلى تنوع هذه الخدمات، تبعا لاختلاف مكوناته، فهو يشمل كلا من البنك المركزي، والبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التقليدية والإسلامية

تتمثل أهمية وجود البنك المركزي بالمهام الموكلة إليه، ضمن صلاحياته ومسؤولياته في تحقيق الاستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية والنهوض بها، وبالتالي يقع على عاتقه توفير الحماية والسلامة لمسيرة مؤسسات الجهاز المصرفي، من خلال مراقبة نشاطها بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية العامة، وكذلك تقع عليه مسؤولية خلق الثقة لدى الجمهور بالجهاز المصرفي والمالي القائم وحماية مصالحهم، باعتبار البنك المركزي المؤسسة الحكومية التي تقف على قمة الجهاز المصرفي في الدولة والمسؤول عن السياسة النقدية فيها[1].

وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

([1]) انظر: حسن، سهير محمد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1985، ص 301.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الأول: نشأة البنك المركزي وأهدافه

أولاً: نشأة البنك المركزي

ظهرت بوادر عمل الصيرفة المركزية في الأردن متأخرة نسبياً مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي، وفي ظل غياب جهة متخصصة تقوم بأعمال البنك المركزي، فقد تولت هذه المهام بعض البنوك التقليدية، وكانت سلطة النقد الأردني ومقرها في لندن هي التي تصدر الدينار الأردني ويقوم البنكان العثماني في عمان والعربي في اربد بإدارة كمية عرض النقد الأردني العملة[1].

ونظراً لأهمية تنظيم إصدار العملة بشكل مركزي، واقتصار تعامل الحكومة المالي على جهة واحدة، فقد كانت الحاجة ماسة لوجود مؤسسة مستقلة ومتخصصة لهذا النوع من المهام لذا فقد تم تأسيس "مجلس النقد الأردني" خلال سنة (1949م)، ليصبح السلطة النقدية الوحيدة في البلاد، والذي اقتصرت مهامه حينذاك على إصدار العملة والمحافظة على استقرارها، واستثمار وإدارة غطائها[2].

ثم جاءت توصية لجنة الخبراء التي أوفدها البنك الدولي للأردن عام (1955م) بأن يمارس هذا المجلس كافة مهام البنوك المركزية وبصورة تدريجية[3]، إلى أن تم تأسيس البنك

([1]) The world Bank، the Economic development of Jordan، 2nd printing، the world: bank Publication، Baltimore، 1962، P .364.

([2]) انظر: السيد، علي عبد المنعم، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، بيروت، ط3، 1986م، ص 127.

([3]) The world Bank، The Economic development of Jordan، op. cit، p 376.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المركزي الأردني في عام (1959م)، ولكنه بدأ عمله في (1964م)، ليتسلم مهام مجلس النقد، إضافة إلى مزاولة كافة الوظائف والأعمال الأخرى للصيرفة المركزية[1] على اختلاف أنواعها.

ثانياً: أهداف البنك المركزي

وبمضي الوقت أسندت للبنك المركزي الأردني مجموعة أخرى من المهام والواجبات، لعل أهمها يرتبط بالإشراف على التمويل المصرفي، والرقابة على المؤسسات المصرفية، حيث نُصّ على أنه[2]، "يقوم البنك المركزي بتحقيق أهدافه من خلال تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته، ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، إضافة إلى مراقبة البنوك بما يكفل سلامة مراكزها المالية ويضمن حقوق المودعين والمساهمين".

ويقوم البنك المركزي بتحقيق أهدافه بالوسائل التالية: [3]

1- إصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتنظيمه.

2- الاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.

3- تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته للتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.

([1]) انظر: النابلسي، محمد سعيد، التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن، منشورات لجنة تاريخ الأردن، سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن، رقم 22، عمان، 1994، ص 27.

([2]) الأردن، قانون البنك المركزي رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته.

([3]) انظر: إرشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط1، ص 315-316 وانظر:الشمري، ناظم محمد، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة، عمان، 2007، ص 172-177 وانظر: العريضي، عدنان، الوسيط في إدارة المصارف، دار المستشار للطباعة والنشر، بيروت، ص 39-41.و انظر: عبدالله، خالد أمين والطراد إسماعيل، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية دار وائل للنشر، 2006، ط1، ص 31. وانظر: العمايرة، محمد عودة، علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، 1991، ص 67. وانظر: الوادي، حازم محمود، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام، رسالة دكتوراه جامعة اليرموك، 2006، ص 30-32.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4- اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية والمحلية.

5- العمل كبنك للبنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة.

6- الرقابة على البنوك بما يكفل سلامة مراكزهـــا الماليـــة وضـــمان حقـــوق المـــودعين والمساهمين.

7- العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكيل مالي لها.

8- تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية وكيفية تنفيذها.

9- القيام بأية وظيفة أو تعامل مما تقوم به البنوك المركزية عادة وبأية واجبات أنيطت بـــه بمقتضى قانون البنك المركزي الأردني أو قانون آخر أو أي اتفاق دولي تكون الحكومة طرفا فيه.

المطلب الثاني: دور البنك المركزي في السياسية النقدية:

دور البنك المركزي في السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية المتبعة في الأردن إلى تحقيق الاستقرار النقدي وضـــمان قابليـــة تحويل الدينار وتشجيع النمو المضطرد في المملكة وفق السياسة الاقتصادية العامة وفي ســـعيه لتحقيق ذلك، يعمل البنك المركزي على معالجة التطورات الاقتصادية وذلك بالـــسعي لتعزيـــز دور الجهاز المصرفي التنموي ممثلاً في حشد المزيد من المدخرات الوطنية وتوجيههـــا الـــى الاستثمارات في مشاريع التنمية بشكل متوازن بين مختلف القطاعات والمناطق وإلى رفع كفايته من التمويل والإقراض سعياً لرفع كفاءة رأس المال المستثمر[1] ويسعى البنك المركزي لتحقيق هذه الأهداف من خلال انتهاج السياسات التالية: [2]

([1]) انظر: المعاني، وليد خير، دالة الطلب على النقود والسياسة النقدية في الأردن، جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي القاهرة، 1989، ص 39.

([2]) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1986-1990، عمان، ص 117. وانظر: جلدة، سامر بطرس، النقود والبنوك، دار البداية، ط1، 2008، ص 124-125. وانظر؛ الدويري، خليل إبراهيم، السياسة النقدية في الاقتصاد الأردني، معهد التخطيط القومي، مصر 1989م ، ص77.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- المحافظة على سعر صرف الدينار الأردني وقابليته للتحويل وتعزيز احتياطي المملكة من العملات الأجنبية.

2- التحكم في نمو عرض النقد بحيث يتناسب مع حجم الناتج المحلي الحقيقي بقصد المحافظة على استقرار مستوى الأسعار وتجنب التضخم.

3- إضفاء المرونة على أسعار الفائدة المدفوعة والمقبوضة بغية الموازنة بين متطلبات تشجيع الادخار المحلي من جهة ومستلزمات ربحية الاستثمار في قطاعات الإنتاج السلعي المحلية من الجهة الأخرى.

4- توجيه العمل المصرفي التقليدي لزيادة ما يخصص من تسهيلات ائتمانية لقطاع التصدير السلعي والخدمي وعلى حساب قطاع الاستيراد وذلك بهدف تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات.

5- تطوير أساليب عمل البنوك التقليدية ومؤسسات الإقراض المتخصصة لإدخال التقنيات الحديثة في عملياتها وإدارة أموالها، وفي تقييم المشاريع بصورة تكفل تحسين أداء المقترض وزيادة كفاءة رأس المال المستثمر.

6- تطوير السوق النقدية والرأسمالية بما في ذلك الأسواق الثانوية بشكل يواكب تطور الاقتصاد الوطني ويسمح بالتوسع في استخدام أدوات السياسة النقدية للتأثير على الفعاليات الاقتصادية، وخاصة عمليات السوق المفتوحة.

ولتحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية في الأردن، ولمتابعة تنفيذ هذه السياسات لتحقيق الأهداف المرجوة في الأردن، يقوم البنك المركزي باستعمال بعض الأدوات المتاحة له، ويمكن تلخيص هذه الأدوات بما يلي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1- نسبة السيولة الواجب على البنوك الاحتفاظ بها:

حيث حددت هذه النسبة عام 1966 بنسبة 25% كحد أدنى من الودائع ثم عـدلت عـام 1975 إلى 30% كحد أدنى ولا زالت سارية المفعول [1].

2- نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي:

يمكن للبنك المركزي من خلال هذه النسبة أن يؤثر على عرض النقد بالزيادة من خلال تخفيض هذه النسبة، حيث يزيد من مقدرة البنوك على منح الائتمان، وخلق الودائع، والعكس صحيح في حالة السعي إلى إنقاص عرض النقد، حيث يصار إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، وتعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات التي استخدمها البنك المركزي في مجال تنظـيم الائتمان في الأردن، حيث تم رفع أو تخفيض هذه النسبة وفقاً لمتطلبات المرحلة التي يمر بهـا الاقتصاد الأردني، وكون الأردن مر بمراحل اقتصادية مختلفة خلال العقدين، فنلاحظ أنه تـم تحديد هذه النسبة كما يلي [2]:

أ- خلال الفترة منذ بداية السبعينات وحتى نهايتها مر الأردن بفترة من الانتعاش الاقتصادي وما رافقه من ضغوط تضخميه استوجبت الحد من قدرة البنوك على خلـق الودائـع، حيث تم رفع الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي بشكل متلاحق من (10%) على جميع الودائع، بتاريخ 1971/2/1، إلـى (13%) علـى الودائـع الادخاريـة و(16%) على ودائع تحت الطلب وودائع البنوك بتاريخ 1979/5/15.

([1]) انظر:الزيدانيين، جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل، ط1، 1999م، ص 102.

([2])انظر: اللوزي، صالح واللحام، محمود والخياط، مصطفى، الائتمان المـصرفي فـي الأردن، المعهـد العربي للدراسات المصرفية، 1992، ص 18-19. وانظر:الزيدانيين، جميل سـالم، أساسـيات فـي الجهاز المالي، ص 103. وانظر: الشبيكات، غازي، سياسة وضع الأهداف النقدية في الأردن، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، 1994، ص52-53.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- خلال الفترة من 1980- بداية 1988 مر الأردن بظروف التباطؤ الاقتصادي مما أوجب إجراء تخفيضات على نسبة الاحتياطي النقدي، حيث تم تخفيضها تدريجياً حتى وصلت إلى ما نسبته (6%) على الودائع الادخارية و(9%) على الودائع تحت الطلب وودائع البنوك.

ج- الفترة منذ أواخر عام 1988، تم رفع نسب الاحتياطي النقدي على الدينار الأردني لتصبح (9%) على جميع أنواع الودائع، كذلك تم فرض نسبة احتياطي نقدي إلزامي على الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي الأردني والعائدة للمقيمين وغير المقيمين بنسبة (35%) وتودع لدى البنك المركزي لمدة شهر على الأقل على شكل وديعة لأجل مقابل فوائد.

والسبب في رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع الدينار وفرضها على الودائع بالعملات الأجنبية هو الوضع المستجد نتيجة خفض قيمة الدينار وزيادة الضغوط التضخمية في الأردن.

3- سعر إعادة الخصم

يعتبر البنك المركزي بنك البنوك والمقرض الأخير لها ومن طرق قيامه بذلك هو إعادة خصم الأوراق التجارية التي في حوزة البنوك المرخصة وذلك مقابل تقاضي معدل فائدة معين يسمى سعر إعادة الخصم، والهدف من ذلك هو تعزيز السيولة النقدية للبنوك عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، وفي حالة رغبة البنك المركزي في زيادة عرض النقد يهدف إلى تخفيض سعر إعادة الخصم لتشجيع البنوك على القيام بذلك والعكس صحيح في حالة رغبته في تخفيض عرض النقد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وللقيام بهذه الأداة وضع البنك المركزي الأردني في نهاية عام 1965 التعليمات الخاصة بإعادة الخصم لإفساح المجال أمام البنوك للقيام بذلك، هذا وتم تعديل تعليمات هذه الأداة حسب المستجدات، في عام 1967 وبسبب حرب حزيران وتأثيراتها، عمد البنك المركزي إلى تعديل سياسته في منح التسهيلات الائتمانية بأن وضع ترتيبات خاصة لمنح البنوك تسهيلات ائتمانية دون التقيد بتوفر جميع الشروط الواردة في تعليمات إعادة الخصم والتسليف، حيث مكن هذا الأمر من تخفيض تحفظ البنوك في منح التسهيلات الائتمانية نتيجة الحرب وحال بالتالي دون تغيير نشاط قطاعات الاقتصاد الوطني، كذلك خلال عام 1970، عدّل البنك المركزي هذه السياسية لتتجاوب مع الأوضاع الراهنة حيث جعل الشروط الواجب توفرها في الإسناد ووثائق الائتمان المقدمة لإعادة الخصم أو ضمانه للسلف أكثر سهولة ويسراً، حيث أدى هذا إلى زيادة الطلبات المقدمة للبنك المركزي بهذا الخصوص من قبل البنوك التقليدية [1].

4- عمليات السوق المفتوحة:

وهي بإيجاز عملية بيع أدوات الدين العام الداخلي (أذونات) للجمهور في حالة السعي إلى تخفيض عرض النقد وشرائها من الجمهور في حالة السعي إلى رفع مستوى عرض النقد[2]، وقد باشر البنك المركزي الأردني عمليات السوق المفتوحة منذ شهر شباط عام (1988)، بهدف التأثير على مستويات السيولة في الاقتصاد الأردني من خلال هذا السوق[3].

([1]) انظر: الدويري، السياسة النقدية في الاقتصاد الأردني، ص 168. وانظر؛ أبو الرب، جهاد، مدى فعالية السياسة النقدية والائتمانية للبنك المركزي الأردني في مواجهة أزمات الاقتصاد الأردني وبرامج التصحيح الاقتصادي (1964-2000) رسالة دكتوراه، جامعة السودان، 2003

([2]) يسرى، عبد الرحمن، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، 2003، ص73.

([3]) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والعشرون، 1981، ص 21.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5- التدابير الائتمانية:

وهي عبارة عن مجموعة من التدابير يتخذها البنك المركزي كسلطة نقدية تتولى إدارة السياسة النقدية، ومن هذه التدابير على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[1]:

أ- توجيه الائتمان بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة والتجارة. الخ حيث يتم إصدار مذكرات موجهة للبنوك التقليدية لتشجيعها على منح التسهيلات الائتمانية لقطاعات معينة مثل الصناعة وبشروط ميسرة أكثر من التسهيلات التي تمنح للقطاعات الأخرى.

ب- إلزام فروع البنوك خارج حدود العاصمة بإعادة إقراض جزء من ودائعها بنفس المناطق التي توجد فيها.

ج- تحديد نسب زيادة في التسهيلات التي تمنحها البنوك خلال فترة زمنية معينة بحيث لا تزيد عن نسبة محددة.

د- تحديد نسب معينة على التأمينات النقدية المستوفاة على الاعتمادات المستندية.

هـ- تحديد نسب فوائد على الودائع بأنواعها والتسهيلات الائتمانية بأنواعها.

و- منح سلف لتشجيع الصادرات بأسعار فوائد مخفضة.

6- الإقناع الأدبي

نظراً للمكانة التي يتمتع بها البنك المركزي الأردني بين البنوك والمؤسسات المالية فإنه يلجأ بين الحين والآخر إلى عقد اجتماعات مع مدراء هذه المؤسسات، وذلك لبحث مواضيع التغيير المنشود وتحديد وسائله، وذلك كون هذه الوسيلة هي أجزى وأسلم من الإلزام والإكراه وفي حالة فشلها يلجأ البنك المركزي لإصدار أوامر وتعليمات للبنوك والمؤسسات المالية للتقيد بها [2].

([1])انظر: صوان، محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، 2001، ط1، ص 67-68.

([2]) دائرة الأبحاث والدراسات البنك المركزي الأردني- البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرين عاماً، ص 68.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثالث

علاقة البنك المركزي بالبنوك التقليدية والإسلامية

تتبع العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الأخرى بالدولة من أهمية إشراف البنك المركزي على تلك البنوك لضمان حسن سير عملها، والاطمئنان على أوضاعها المالية، وحماية حقوق أصحاب الأموال لديها.

ولا يخفى أن ذلك يرجع إلى التأثير الفعال والمباشر للأنشطة المصرفية على الاقتصاد القومي ككل. فهي تمثل الشق النقدي لمعظم الأعمال والأنشطة التي تتم داخل المجتمع، فضلاً عن أن البنوك تتعامل بأموال الغير بصفة رئيسة، ولا تمثل مواردها الذاتية سوى نسبة من إجمالي مواردها، ومن هنا تبدو أهمية رقابة البنك المركزي على أعمال هذه البنوك.

أولاً: علاقة البنك المركزي بالبنوك التقليدية

هنالك علاقة تربط بين البنك المركزي والبنوك التقليدية متمثلة في الجوانب التالية:

1- منح التراخيص للبنوك

حيث يحدد البنك المركزي ضوابط خاصة لكي يتم ترخيص هذه البنوك، وتتناول تلك الضوابط الشكل القانوني ورأس المال الأدنى إضافة إلى وجود إدارة تتمتع بسمعة طيبة وأن يكون على شكل شركة مساهمة عامة ووجود حاجة إلى وجود بنك جديد وتقديم دراسة جدوى اقتصادية للبنك.

2- تحديد الأنشطة المسموح بها:

يقوم البنك المركزي بتحديد الأنشطة التي يسمح للبنوك العمل ضمن نطاقها وبيان ما هو محظور عليها كأعمال التأمين وتجارة العقارات . . . الخ [1].

([1]) انظر ابن بلاهي محمد محمد، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق في ظل التجربة الأردنية، رسالة بحثية مقدمة لنيل درجة الدبلوم في العلوم المصرفية المعهد العربي للدراسات المصرفية، عمان، ص 14.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- إعادة الخصم:

تقوم البنوك بخصم الأوراق التجارية الموجودة لديها في البنك المركزي وذلك مقابل فائدة يطلق عليها "سعر إعادة الخصم" ويستطيع البنك المركزي من خلال هذا السعر أن يتحكم في السياسة النقدية للبلد وذلك من خلال اشتراطه شروطاً معينة في الأوراق التجارية التي يقبل البنك إعادة خصمها وكذلك التحكم في رفع وخفض سعر إعادة الخصم وذلك حسب الحاجة، فإذا ما أراد البنك المركزي أن يقلل حجم الائتمان الممنوح من البنوك فإنه يرفع سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك فيؤثر ذلك على إقبال العملاء على الاقتراض فيقل حجم الائتمان وبالعكس إذا ما أراد زيادة حجم الائتمان فإنه يخفض سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى انخفاض الفوائد فيزيد إقبال العملاء على الاقتراض وبالتالي يزيد حجم الائتمان [1].

4- سياسة السوق المفتوحة:

ويراد بها شراء أو بيع البنك المركزي (أذونات الخزينة) في الأسواق المالية فعند شراء البنك المركزي للسندات الحكومية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أرصدة البنوك فتزداد قدرتها على خلق الائتمان وعند البيع تنقص أرصدة البنوك نتيجة دفع الائتمان فتقل قدرتها على خلق الائتمان[2].

---

(1) انظر: ابن بلاهي، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق في ظل التجربة الأردنية، ص17، وانظر: عوض الله، زينب، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية 1995م، وانظر: الشمري، ناظم، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ص194-195.

(2) انظر؛ خليل سامي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة 2002 ص560-561، وانظر؛ الشمري، ناظم النقود والمصارف والنظرية النقدية. ص196، وانظر عوض الله، زينب، اقتصاديات النقود والمال، ص91-155.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

5- المقرض الأخير:

ويكون ذلك في حالة عجز البنوك التقليدية عن تلبية طلبات السحب المتدفقة عليها من الأفراد والمشروعات، وهو ما يحدث عادة في حالة نقص السيولة لديها فإنها تلجأ إلى البنك المركزي للاقتراض منه مقابل فائدة[1].

6- تسوية عمليات المقاصة بين البنوك:

يقدم البنك المركزي للبنوك التقليدية خدمة التقاص من خلال غرفة المقاصة[*] الموجودة في البنك المركزي وبحضور مندوبين عن البنوك يتم تصفية الشيكات بين البنوك وعلى ضوء الحركات المالية للبنك.[2]

7- نسبة السيولة:

تُلزم البنوك المركزية البنوك التقليدية بضرورة الاحتفاظ ببعض الأصول التي تتميز بسيولتها المرتفعة حتى يسهل تحويلها إلى نقود بيسر وسرعة، وقد يعمد البنك المركزي إلى تشجيع أوراق تجارية بإدخالها في الأصول كأن يحتسب السندات الحكومية أصولاً مما يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان بقدر ثمن هذه السندات [3].

([1]) العريضي، عدنان، الوسيط في إدارة المصارف، ص41، وانظر؛ يسرى، عبد الرحمن، اقتصاديات النقود والبنوك ص71.

([*]) تسوية شيكات البنوك الأخرى داخل غرفة المقاصة في البنك المركزي من خلال موظف يذهب إلى غرفة المقاصة يومياً لتسوية الحسابات الدائنة والمدينة بين البنوك بغرض المساهمة في تحسين المقدرة الأدائية للجهاز المصرفي.

([2]) وانظر:عبد الفتاح، أحمد، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية، مطبوعات الندوة، الخرطوم 1990، ص7؛ وانظر: الوادي، حازم، كفاءة السياسة النقدية النقدية في الإسلام، ص35، وانظر: هاشم، إسماعيل محمد، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ص91 .

([3]) انظر: بن بلاهي، محمد محمد، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق في التجربة الأردنية ، ص19. وارشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ص318.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

8- نسبة الاحتياطي القانوني:

يطلب البنك المركزي من كل بنك تقليدي أن يحتفظ لديه برصيد دائم يعادل نسبة معينة من حجم ودائعه ويتم الاقتطاع شهرياً في الأردن وليس سنوياً ويتم في أمريكا مثلاً يومياً [1].

9- نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي:

ويطلب البنك المركزي من البنوك أن تحتفظ لديه أيضاً بنسبة محددة من ودائع العملاء والبنوك لديها كي تكون حماية للبنك في وقت الحاجة[2]

10- نسبة الاحتياطي للديون المشكوك فيها:

يقوم البنك المركزي أحياناً بالطلب من البنوك رصد نسبة معينة من التسهيلات كاحتياطي للديون المشكوك فيها ويخضع تحديد هذه النسبة لمعايير مختلفة يحددها البنك المركزي [3].

11- تحديد النسبة بين رأس المال والودائع (كفاية رأس المال)

يتدخل البنك المركزي في تحديد نسبة الودائع إلى رأس مال البنك، فمثلاً قد تكون النسبة 5% أي يستطيع البنك قبول ودائع حتى عشرين ضعفاً لرأس مال البنك فإذا ما وصلت الودائع إلى هذه النسبة عندها يكون أمام البنك خيارين إما أن يتوقف عن قبول الودائع أو أن يرفع رأس مال البنك وهذا ما يحدث غالباً وتهدف هذه العملية إلى جعل رأس المال خط حماية

([1]) انظر:عبد الفتاح، أحمد، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية، ص 13.

([2]) انظر:عبد الفتاح، أحمد، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية، ص 11.

([3]) انظر: عبد الفتاح،أحمد، العلاقة بين البنوك الأسلامية والبنوك المركزية، ص13.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يمتص الخسارة قبل أن تصل لأموال المودعين. فإذا ما حدثت خسارة فإنها تبدأ برأس المـــال قبل أن تأتي على الودائع [1].

12- تحديد الهامش المطلوب:

وقد يتدخل البنك المركزي بالطلب من كل بنك يفتح لديه اعتماد مـــستندي أو خطـــاب ضمان أن يغطي صاحب هذا الطلب نسبة معينة من قيمة الخطاب أو الاعتماد الكلية [2].

13- الضمانات:

وذلك بان يُطلب من البنوك التقليدية التشدد في ضمانات التسهيلات المقدمـــة لقطاعـــات غير مرغوبة كالاستيراد، في حين تتساهل في ضمانات التسهيلات لقطاعات محددة كالزراعـــة أو الصناعة [3].

14- تحديد سقف القروض:

ويتدخل البنك المركزي في تحديد سقف أعلى لمقدار القروض المعطـــاة للـــشخص أو الجهة الواحدة. ويكون هذا السقف نسبة محددة من رأسمال البنك وتهدف هذه العملية إلـــى مـــا يلي:

أ- تنويع المخاطر وتوزيعها.

ب- شمول التسهيلات الائتمانية المقدمة لأكبر عدد ممكن من القطاعات [4].

ويأخذ تحديد سقف القروض شكلين هما:

([1]) انظر:عطية، جمال الدين، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد النظريـــة والتطبيـــق، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ط1، ص92 .

([2]) انظر:عوض، محمد هاشم، دليل العمل في البنوك الإسلامية، ص 30، وانظر: خليل سامي، اقتصاديات النقود و البنوك، ص588.

([3]) انظر:ابن بلاهي، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق فـــي ظـــل التجربـــة الأردنية، ص 20. وانظر: أبو الرب، جهاد، مدى فعالية السياسة النقدية والائتمانية للبنـــك المركـــزي الأردني في مواجهة أزمات الاقتصاد الأردني وبرامج التصحيح الاقتصادي (1946-2000)، ص74.

([4]) انظر: ابن بلاهي، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق في ظـــل التجربـــة الأردنية، ص 15.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- السقف الائتماني (الحد الأقصى): ويقصد به أن يقوم البنك المركزي بوضع حد أقصى للقروض الكلية للبنوك لا يجوز تجاوزه.

ب- نسبة رأس المال للأصول: ويراد بها أن يقوم البنك المركزي بتحديد مقدار الحد الأدنى لرأس المال نسبة إلى أصول معينة للبنك [1]

15- الحد الأعلى لقيمة السلف:

ويتدخل البنك المركزي في التحكم بتحديد الحد الأعلى للسلف الممنوحة بمختلف الضمانات بحيث تكون نسبة السلف للضمانات مرتفعة في الجوانب المرغوب فيها ومنخفضة في الجوانب الغير مرغوب فيها [2].

16- ضرورة الحصول على تصديق البنك المركزي على القروض التي تتجاوز قيمتها مقداراً معيناً:

يشترط البنك المركزي على البنوك أخذ موافقته على القروض التي تتجاوز حداً معيناً يتم الاتفاق عليه عندها يوافق البنك المركزي على القروض المرغوب فيها ويرفض الغير مرغوب فيها [3].

([1]) الندوة السنوية المتخصصة الثالثة تصدرها إدارة الفتوى والبحوث بنك التضامن الإسلامي، السودان، ص 52. خليل، سامي، اقتصاديات النقود والبنوك، ص592.

([2]) انظر:ابن بلاهي، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق في ظل التجربة الأردنية، ص 20.

([3]) انظر: بن بلاهي، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق في ظل التجربة الأردنية، ص 20. وانظر: العريضي، عدنان، الوسيط في إدارة المصارف، ص42، وانظر؛ الشمري، ناظم، النقود والمصارف والنظرية النقدية. ص199.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

17- الرقابة الميدانية (التفتيش):

لمتابعة الجهاز المصرفي والوقوف على مدى تقيده بالتعليمات التي يصدرها لهم ضمن القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها فانه يوجد لدى البنك المركزي الأردني دائرة تسمى دائرة مراقبة البنوك، وفيما يلي الأساليب التي يتبعها البنك المركزي للوصول إلى أهدافه[1]

أ- تكليف موظف أو لجنة بزيارة البنك وتفحص سجلاته وقيوده وتدقيق حساباته وذلك بشكل دوري وتنظيم تقارير بذلك.

ب- أن تقدم البنوك الكشوفات والسجلات الخاصة للبنك المركزي [2] ومن هذه السجلات:

1- كشف البيان الشهري للموجودات والمطلوبات ويقوم البنك بتعبئة هذا الكشف شهرياً متضمناً الموجودات ومجموعها وما هو منها بالعملات الأجنبية والمطلوبات ومجموعها وما هو منها بالعملة الأجنبية ويرسل شهرياً ودورياً إلى البنك المركزي لدراسته وتحليله.

2- كشف تصنيف السلف والقروض الممنوحة والحسابات الجارية المدينة والكمبيالات المخصومة ويقوم البنك بتعبئة هذا الكشف وإرساله إلى البنك المركزي متضمناً القطاعات الاقتصادية والمبالغ الممنوحة لها والمستعملة وعدد العملاء، ثم يبين عدد العملاء حسب مجموعة مبالغ السلفيات والقروض الممنوحة والكمبيالات المخصومة، والحسابات الجارية والمدينة مقسمة إلى خانات ودرجات تصاعدياً، ثم يتضمن جداول تفصيلية لفروع القطاعات ومقدار المبالغ الممنوحة لها وعدد العملاء فيها.

---

(1) اللوزي، صالح، اللحام، محمود، الائتمان المصرفي في الأردن، ص22-26، وانظر ابن بلاهي، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق في ظل التجربة الأردنية، ص21.

(2) انظر:ابن بلاهي، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق في ظل التجربة الأردنية، ص 21.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- نموذج عن التصريح الشهري عن الأخطار المصرفية وإجمالي التسهيلات ويقوم البنك بتعبئة هذا النموذج وإرساله إلى قسم خاص بالأخطار المصرفية في البنك المركزي متضمناً الأرقام السرية لكل عميل وما منح له، وما استعمله بمئات الدنانير من كمبيالات أو ضمانات أو بوالص واعتمادات وكفالات. . . الخ ومجموعها.

18- إصدار التعليمات المباشرة للبنوك:

يقوم البنك بإصدار تعليمات إما للبنوك بشكل عام، أو لبنك معين، وقد تكون هذه التعليمات في صورة شفوية أو في صورة تعليمات مكتوبة والتي بموجبها يتم تحديد النسب والتي تم الحديث عنها [1].

19 - تبادل المعلومات الائتمانية الخاصة بالعملاء:

عادة ما يطلب البنك معلومات ائتمانية عن عميل ما داخلياً (بين فروع البنك الواحد) أو خارجياً (أي من البنك المركزي). فتتم مخاطبة البنك المركزي وذلك بتعبئة نموذج خاص يطلب معلومات عن العميل المراد الاستفسار عنه من حيث وضعه القانوني وعنوانه ونوع عمله وطلب تزويد بإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستعملة لهذا العميل. فيقوم البنك المركزي بالرجوع إلى فهرس العملاء والذي يتضمن المعلومات المطلوبة عن العميل واستناداً إلى هذا الفهرس يتم الرد من قبل البنك المركزي على الاستعلام المقدم من البنك على نموذج خاص والذي يتضمن قيمة التسهيلات الممنوحة لهذا العميل مقسمة حسب بنود مثل الكمبيالات والاعتمادات . . . الخ[2].

([1]) انظر:ابن بلاهي، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق في ظل التجربة الأردنية، ص 20. وخليل، سامي، اقتصاديات النقود والبنوك، ص591.

([2]) انظر:عبد الفتاح، احمد، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية، ص 7.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

20- دراسة ميزانات البنوك وتحليلها:

تقوم البنوك بتقديم حسابات شهرية ونصف سنوية تتضمن الميزانية العمومية. فيدرسها البنك المركزي ويتأكد من مطابقتها للواقع ثم بعد ذلك يوافق عليها حيث يتم الإعلان عنها وقد يجري البنك المركزي عليها بعض التعديلات [1].

21- الإقناع الأدبي:

ويستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك من ناحية أدبية، وبعبارة أخرى، من المقدرة على إقناعها باتّباع سياسات تنسجم مع ما يرمي إلى تحقيقه من أهداف. ويكون الإقناع الأدبي من خلال التصريحات والمقابلات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية والمقالات للمسؤولين في البنك المركزي أو الاجتماعات ما بين المسؤولين في البنك المركزي ومسؤولي البنوك وتقديم النصائح والإرشادات إما بشكل عام للبنوك. أو لبنك معين [2].

22- تقديم خدمة التدريب والتأهيل المصرفي:

يقوم البنك المركزي بفتح معاهد خاصة به لأجل عقد دورات تدريبية وتأهيلية وتعليمية لتأهيل وتدريب العاملين في البنوك والأجهزة المصرفية التابعة للبنك المركزي مما يساعد في تحسين أداء هؤلاء الموظفين [3].

([1]) سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، ص18.

([2])انظر:عبد الفتاح، احمد، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية، ص 15. وانظر: دويدار، محمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة عز الدين، بيروت ص107. وانظر: شافعي، محمد زكي مقدمة النقود والبنوك دار النهضة العربية القاهرة، 1982، ط، 1ص296-298، .

([3]) انظر، عبد الفتاح، أحمد، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية، ص 8.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ثانياً: علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية

تبدأ هذه العلاقة منذ بدء الترخيص له بممارسة العمل المصرفي، وتمتد طيلة حياة المصرف ويمكن تشكيل هذه العلاقة بعدة أشكال[1]:

1- علاقة أصلية متكاملة: وظهرت هذه الصورة في البلدان التي حولت مصارفها إلى النظام الاقتصادي الإسلامي بما في ذلك البنك المركزي ذاته، كما في الباكستان، وإيران، والسودان.

2- علاقة خاصة: تشكلت هذه العلاقة في البلدان التي أصدرت لمثل هذه البنوك قانوناً خاصاً فيها يحدد علاقتها بالبنك المركزي، ويراعى في ذلك مساعدة البنك على تحقيق أهدافه وتجنبه الوقوع في الربا المحرم شرعاً، ومن تلك الدول الإمارات العربية المتحدة وتركيا.

3- علاقة استثنائية: ونشأت هذه العلاقة في البلدان التي أنشأت بنوك إسلامية بقوانين استثنائية بجانب البنوك التقليدية، وظلت القوانين هي التي تحكم العلاقة بين البنوك الإسلامية و البنوك المركزية، وهي قوانين تقوم على أساس النظام المصرفي التقليدي وقد بذلت البنوك الإسلامية جهوداً جبارة في الحصول على استثناءات للتخلص من الفوائد الربوية التي تفرضها البنوك المركزي على البنوك في السوق، ومن تلك الدول مصر، الكويت، الأردن، واليمن.

ومن هنا نميز حدود العلاقة بين البنك الإسلامي والبنك المركزي في هذه الحالات الثلاث.

([1]) انظر: شحادة، موسى عبد العزيز، بحث علاقة البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية، مقدم لندوة المستجدات الفقهية، عمان، 1994م، ص 13 وانظر: علي، حيدر محمد، علاقة المصارف اللاربوية بالبنوك المركزية، المؤتمر الأول للمستجدات الفقهية الجامعة الأردنية، عمان، 1994م، ص 3. وانظر:المالكي، عبد الله عبد المجيد، الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني، البنك الإسلامي الأردني، مجلد 7، 1997، ص 257-258.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

علاقة البنك الإسلامي بالبنك المركزي في ظل النظام الإسلامي:

إذا كان البنك الإسلامي يعمل في بلد يطبق الشريعة الإسلامية في نظامه النقدي والمصرفي والذي يقوم على أساس اجتناب الفائدة (الربا) فإن علاقته بالمصرف المركزي تتحدد فيما يلي[1]:

أ- يتقيد البنك الإسلامي بالتعليمات الصادرة له من البنك المركزي ويخضع لإشرافه وتفتيشه، كما يتقيد بالتعليمات الخاصة في مجال الاستثمار، خاصة إذا وضع البنك المركزي خطة استثمارية مبينة على مقاصد الشريعة والتي تراعي الأولويات الاقتصادية للبلد.

ب- يمكن للبنك المركزي إضافة لدوره الرقابي أن يقوم بوظيفة بنك البنوك، فتضع فيه البنوك الإسلامية ودائع أو نسبة من ودائعها على سبيل القرض الحسن، أو على أي شكل من أشكال الاستثمار، وأن يقوم هو بالاستثمارات الضخمة وتقسيم العوائد.

1- علاقة البنك الإسلامي بالبنك المركزي في ظل النظام المصرفي المعاصر:

تتمثل العلاقة عند حاجة البنك الإسلامي للسيولة فإنه لا يجد ملجأ إلا البنك المركزي يسانده في الأزمات، وكل ذلك بالتزامه بالتعليمات الصادرة له من البنك المركزي والتزامه باللوائح المتعلقة بالاحتياطي وسقوف الائتمان وهوامش الربح وغيرها.

ويمكن تحديد العلاقة من خلال:

أ- تقيد البنك الإسلامي بالتعليمات الصادرة له من البنك المركزي في إيداع العملات الأجنبية وسحبها.

([1]) انظر:شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة، في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، 1996، ص322

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ويقوم البنك المركزي بإعطاء البنوك على إيداعاتها فوائد ربوية؛ لكن البنك الإسلامي لا يأخذها، باعتبارها رباً محرماً، وهي ليست قليلة والذي يدل على ذلك أن ودائع البنك الإسلامي الأردني مثلاً في البنك المركزي من العملات الأجنبية قد بلغت (5، 2) مليون دولار سنة (1989)، وقد بذل البنك جهوداً كبيرة لتخفيض نسبة الودائع من (15%) إلى (10%) مقابل عدم أخذه للفائدة المحرمة.

ب-البنك المركزي هو المرجع الأخير للبنوك في حالة حاجتها إلى السيولة النقدية، فالبنوك التقليدية تقترض من البنك المركزي، لأنه يقدمها إما عن طريق خصم الكمبيالات، أو عن طريق الاقتراض بفائدة، ولا يستطيع البنك الإسلامي الاستفادة من كلا الأسلوبين والتي يستفيد منها البنك التقليدي.

ج- يلجأ البنك المركزي إلى الاقتراض من البنوك التقليدية عن طريق سندات بفوائد، والبنك الإسلامي لا يتعامل بهذه السندات لأنها قروض بفائدة ربوية، والبنوك الإسلامية تطرح البديل الشرعي عن طريق سندات إسلامية مشروعة كالسلم(*)، والاستصناع(*) والتوريد وغيرها.

د- يحدد البنك المركزي سقفاً لإجمالي الائتمان (القرض) الذي يمنحه أي بنك في مدة معينة ويطبق هذا على جميع البنوك العاملة في السوق.

(*) "هو بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلاً" حماد، نزيه، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، السعودية، الرياض، الدار العلمية للكتاب الإسلامية، ط1، 1995م، ص194

(*) "عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعاً يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدد".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هـ- يحدد البنك المركزي نسبة رأس المال إلى الودائع، وهذه النسبة حسب مقررات لجنة (بازل) (*) تبلغ (8%) وذلك لتحقيق درجة من الأمان للمودعين، ويقوم البنك المركزي بالتفتيش على البنوك الإسلامية عن طريق الزيارات الميدانية والفحص المفاجئ للقيود والسجلات وعمليات المطابقة مع البيانات المقدمة.

ويمكن القول أن النظم والأدوات والأساليب التي تتبعها البنوك المركزية في تعاملها مع البنوك التقليدية لتنفيذ سياستها النقدية لا تصلح للتطبيق بالنسبة للبنوك الإسلامية، لأنها غير ملائمة لطبيعتها وأسس عملها، حيث إنَّ البنك المركزي قد بنى منهجه في الرقابة والتعامل مع هذه البنوك بناءً على طبيعتها وأسس عملها ومن ثم جاءت أساليبه وأدواته متمشية مع المنهج وملائمة لطبيعة هذه البنوك وحيث إنَّ طبيعة عمل البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية فانه يجب أن يختلف منهج وأسس البنك المركزي مع البنوك الإسلامية حتى يناسب طبيعة عملها.

ثالثاً: انعكاسات مقررات لجنة بازل على البنوك الإسلامية:

هناك عدة أسباب جعلت من مقررات لجنة بازل الأولى والثانية بمثابة أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية وهي:[1]

1- تقع الغالبية العظمى من البنوك الإسلامية داخل الدول النامية والمصنفة ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة، الأمر الذي يشكل تحدياً حقيقياً يتمثل في ارتفاع تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية، بما يحد من حركة انسياب

(*) "لجنة تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية

(1) أبو موسى، عبد الحميد، واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الانفتاح المالي الدولي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (287) تشرين أول، 2004، ص 42 – 43.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رؤوس الأموال الدولية وتشجيعها للاستثمار وفق الصيغ الإسلامية عبر تلك البنوك، كما تؤثر بشكل مباشر على حجم ونوع التسهيلات التي يمكن أن تمنحها المؤسسة الدولية للبنوك الإسلامية، مقارنة بما يمكن أن تقدمه المؤسسة المصرفية التقليدية في الدول الكبرى ذات التصنيف الأقل خطراً.

1- مقررات لجنة بازل لم تراع عقد تقرير الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال الطبيعة الخاصة لعمليات البنوك الإسلامية، باعتبارها قائمة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، سواء من جانب الموارد والالتزامات أو من جانب الأصول والاستخدامات.

2- تضمنت مقررات لجنة بازل (الثانية) العديد من القواعد الجديدة والتي تعتمد بصورة أساسية على إدراج عدد كبير من المخاطر، التي تتعرض لها البنوك، إضافة إلى المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول كمخاطر السوق والتشغيل، عند تحديد الحدود الدنيا لرؤوس الأموال، مما يزيد من أعباء البنوك الإسلامية للوصول إلى تلك الحدود، إضافة إلى صعوبة تطبيق واحتساب تلك المخاطر بالأساليب الإحصائية المعقدة والمدرجة بالمعايير، مما سيدفع معظم البنوك الإسلامية والتقليدية، إلى الاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية في هذا الشأن، وذلك لأن معظم البنوك الإسلامية والتقليدية لا تمتلك التقنيات الحديثة اللازمة، إضافة إلى الاعتماد على مؤسسات التقييم العالمية، أو الاعتماد على أساليب تلك المؤسسات، في تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسات والأفراد، بصرف النظر عن اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية من دولة لأخرى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3- تقوم البنوك الإسلامية بتوجيه جزء كبير من مواردها، لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتي لم تحصل على تصنيف ائتماني، وبالتالي يصبح لزاماً على البنوك الإسلامية احتساب وزن مخاطر لها يعادل 100% من قيمة مديونياتها، بما يزيد من تكلفة التمويل الممنوح لها، وبالتالي زيادة عبء رفع رؤوس أموال تلك البنوك، أو التوقف عن تمويل هذه المشروعات، مما يؤدي إلى التخلي عن أهم الأهداف للبنوك الإسلامية والمتمثل في دعم عملية التنمية الاقتصادية داخل المجتمعات التي تعمل بها.

4- إن تطبيق مقررات لجنة بازل (الثانية)، سيؤدي إلى انعكاسات سلبية على الأرباح المتوقعة للبنوك الإسلامية، وذلك لأسباب عدة من أهمها[1]؟

أ. اضطرار البنوك الإسلامية إلى احتجاز نسبة عالية من الأرباح بغرض زيادة رؤوس أموالها، لتحسين نسبة كفاية رأس المال من خلال زيادة بسط النسبة، وقد ساهمت لجنة بازل(الأولى) في تخفيض حقوق الملكية، من خلال الزام البنوك بحدود قصوى لبند الاحتياطيات الأخرى، ومخصصات الديون، واستبعاد الاحتياطات غير المعلنة، واستبعاد فروق إعادة تقييم العقارات والمباني المملوكة للبنك، أو التي يستثمر أمواله فيها.

ب. قد تلجأ البنوك الإسلامية إلى العمل على زيادة درجة سيولة أصولها، من خلال زيادة احتياجاتها النقدية، وتخفيض آجال التمويل والاستثمار، وبالتالي انخفاض عائدات وأرباح تلك الأصول.

([1]) أبو موسى، عبد الحميد، واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الانفتاح المالي الدولي، ص 43.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. اضطرار البنوك الإسلامية إلى العمل على تخفيض محفظة الاستثمار والتوظيف، بفرض إحداث التوازن المطلوب بين استخدامات الأموال فيها، ونسب الملاءة عن احتساب أوزان المخاطرة.

د. يضاف إلى ما سبق، باقي المحاور التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل (الثانية)، والمتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية وإجراءاتها وانضباط السوق، وشروط الإفصاح والشفافية، والتي تمثل تحدياً حقيقياً يواجه البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء.

لكن مقررات لجنة بازل كان لها آثار إيجابية على العمل المصرفي الإسلامي، من خلال اهتمام هذه البنوك بالسلامة المصرفية المتمثلة في الملاءة وقوة رأس المال وجودة الأصول، وذلك من خلال وضع السياسات المناسبة والتحوّطية، الإدارة الواعية، وتطبيق معايير الجودة الشاملة في البنوك الإسلامية، ووضع نظام دقيق للمراجعة والتفتيش والتدقيق، مع السعي إلى استيفاء متطلبات عملية التقييم بمعرفة وكالات التقييم الدولية، وتحقيق معايير بازل الملاءة (كفاية) رأس المال[1].

([1]) أبو موسى، عبد الحميد، واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات المرحلة، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (275) مشتري أول 2003، ص 12.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني

البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية العاملة في الأردن

يُعد العمل المصرفي التقليدي أول نشاط مصرفي منظم ظهر في تاريخ المؤسسات المصرفية في الأردن، حيث تم خلال سنة 1925م افتتاح البنك العثماني في مدينة عمان[1] ثم افتتح البنك العربي أول فرع له في مدينة عمان أيضاً أواسط عام (1930م)، والذي عمل فيما بعد على نقل مقر إدارته من مدينة القدس إلى عمّان، إثر الاحتلال الإسرائيلي لبعض المناطق الفلسطينية خلال سنة (1932م)، وتوالى بعد هذا التاريخ تأسيس العديد من البنوك الوطنية إضافة إلى افتتاح بعض الفروع والمكاتب التابعة للبنوك العربية والأجنبية.

وأما البنوك الإسلامية فلقد جاء تأسيس أول بنك إسلامي في الأردن خلال عام (1979م)، عندما تم افتتاح البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار[2] وعلى الرغم من وجود خمسة عشر بنكاً مارست نشاطها قبل هذا التاريخ[3] إلا أن البنك الإسلامي الأردني قد استطاع أن يختصر هذا الفارق الزمني، ليتصدر المرتبة الثالثة على مستوى الجهاز المصرفي، بعد البنك العربي وبنك الإسكان، سواء من حيث حجم المركز المالي، أو من حيث قيمة القروض والتسهيلات، أو من حيث أرصدة الودائع لديه[4].

([1]) انظر: النابلسي، محمد سعيد، التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن ، ص 12.

([2]) انظر: النابلسي، التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن، ص 31.

([3]) البنك المركزي الأردني، الأردن، التقرير السنوي الرابع والثلاثون لسنة 1997م.

([4]) انظر: جرير، سفيان عيسى، دور الجهاز المصرفي في تطوير السوق الأولية لرأس المال في الأردن، رسالة ماجستير جامعة آل البيت، 1999، ص 25.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول

البنوك التقليدية

أولاً: تعريف البنوك التقليدية

لعّل من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف شامل لهذا النوع من المؤسسات لتعدد أنواع النشاطات التي يمكن أن تقوم بها.

فقد عرف البروفسور (هانسن) البنوك التقليدية أنها "تلك المؤسسات التي تحتفظ بالنقود المودعة في خزائنها بواسطة عملائها، ومن ثم تقوم بمنح الائتمان من خلال إقراض تلك النقود[1]. وعرّفها المشرع الفرنسي على أنها "المؤسسات التي تقوم – على سبيل الاحتراف– بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية[2]، كما عرّفها الدكتور محمد زكي شافعي على أنها "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل"[3].

وقد توسع نطاق العمليات التي تمارسها البنوك التقليدية لتشمل بالإضافة إلى القروض القصيرة الأجل وتلقي الودائع بمختلف أنواعها، تزويد الصناعة والزراعة والهيئات العامة بالائتمان الطويل الأجل وتمويل رأس المال الثابت وشراء الأسهم والسندات والمشاركة في المشروعات الصناعية أحياناً.

([1]) JL Hanson، monetary theory and practice، machonald and Erans Ltd.، London، 1978، p .24.

([2]) كمال، حسن محمد وغلاب، حسن أحمد، البنوك التجارية مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979، ص 24.

([3]) الشافعي، محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 178.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً: خصائص البنوك التقليدية:

هناك عدة مميزات تتميز بها البنوك التقليدية عن غيرها والتي من أهمها ما يلي:

1- قبول الودائع الجارية تحت الطلب (حين الطلب)، والتي يتم السحب عليها باستخدام الشيكات، وبأي قدر كان، وفي أي وقت كان، بحدود مبلغ الوديعة، وحيث تعتبر الودائع الجارية هذه أحد أشكال النقود، إذ أن عرض النقد في الاقتصاد يتضمن نقود ودائع الطلب، أي الودائع الجارية هذه بسبب إمكانية تحويل الودائع المصرفية هذه من جهة لأخرى باستخدام الشيكات، وبذلك تعتبر أداة أي وسيلة دفع وتبادل وتعامل اعتيادية، وقد يفوق استخدام الشيكات المسحوبة على ودائع الطلب هذه استخدام العملة في المبادلات والمعاملات وبعدة مرات كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، رغم أن مثل هذا الاستخدام في الدول النامية؛ أقل بكثير، لأن التعامل بالعملة يعتبر هو الأساس والهام في إجراء المبادلات[1].

2- قدرة البنوك على إيجاد ودائع جديدة عن طريق منحها للائتمان، وبالاستناد إلى استخدام الشيكات يتيح للبنوك التقليدية القدرة على التوسع في توليد الودائع والائتمان، إذ أن عدم استخدام الشيكات كأداة للتبادل وإجراء المعاملات يحدد حجم القروض بالموجودات النقدية المتوفرة لدى هذه البنوك أساساً، أي بالعملة في التداول (الأوراق النقدية والمسكوكات) وبحيث لا تستطيع هذه البنوك إقراض أكثر مما يتوفر لديها من نقود، أي لا تستطيع إقراض ما ليس لديها، في حين أن البنوك هذه، وباستخدام الشيكات المسحوبة على ودائع الطلب، وجدت من خلال ممارستها الفعلية

([1]) انظر: قريصة صبحي تادرس والعقاد، مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 78، وشيحة، مصطفى رشدي، ص 91، وما بعدها وص 126 وما بعدها. وانظر:الصمادي، علي محمد، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، 1983م، ص 15.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لعملها، أن سحوبات المودعين لا تكاد تكون إلا نسبة معينة ومحدودة من إجمالي إيداعاتهم لديها، أي أن المودعين لا يقومون جميعهم بسحب كل إيداعاتهم، وفي وقت واحد، إذ أن بعضهم فقط يقوم بسحب بعض إيداعاتهم وفي أوقات مختلفة، خاصة وإذا تم الأخذ في الاعتبار أن الإضافة إلى هذه الإيداعات تكاد تكون مقاربة لما يتم سحبه منها، حيث قد تزيد أو تقل، وفي الغالب فإنها يمكن أن تزيد نتيجة التطور النسبي في الدخول، وتطور الوعي والعادات المصرفية وزيادة التعامل مع البنوك بالإيداع لديها[1].

واستناداً إلى كل ذلك فإن البنوك التقليدية تقوم بعمليات إقراض لا تمنح من الودائع التي تصلها من المتعاملين معها (الودائع الأصلية) فحسب، بل من ودائع غير موجودة أصلاً وأوجدتها البنوك ذاتها (الودائع المشتقة) أي نتجت (اشتقت) عن القروض التي منحتها البنوك، وتحقق نتيجة لذلك قدرتها على إيجاد الائتمان والودائع.

3- تركز معظم قروض البنوك التقليدية بالقروض قصيرة الأجل، والتي ارتبطت في الغالب بتمويل النشاطات التجارية، باعتبار أن مواردها قصيرة الأجل، والتي تتمثل أساساً بالودائع، والتي تشكل الودائع الجارية (ودائع الطلب) نسبة مهمة منها، وهذا يعني أن استخدامها ينبغي أن يكون استخداماً قصير الأجل، وهو يتضمن أن هذه البنوك لم تتجه في عمليات إقراضها إلى الإقراض متوسط وطويل الأجل، والذي يرتبط بتمويل النشاطات الإنتاجية، وبالذات الاستثمارية منها، وخاصة في القطاعات المنتجة الأساسية كالزراعة والصناعة التحويلية، برغم أن ممارسة البنوك التقليدية لعملها ونشاطاتها التمويلية واستخدامها للموارد قد اختلف من حالة لأخرى وتبعاً لطبيعة

([1])انظر: بني هاني، حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، اربد،2002، ص 111، وانظر:خليل، سامي، النقود والبنوك، ص 159 وانظر:حشيش، عادل أحمد ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص 215.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاقتصاد، وحاجات نشاطاته للموارد سواء كانت استثمارية، أو إنتاجية، أو تجارية، وغيرها، وبشكل يتناسب مع دورها في خدمة الاقتصاد والإسهام في تطوره[1].

ثالثاً: أهداف البنوك التقليدية

تضع البنوك التقليدية عادة مجموعة من الأهداف وفيما يلي أهم هذه الأهداف: [2]

1- الفائدة:

فالأمر الذي لا شك فيه، أن هدف تحقيق الربح وتعظيمه، هو أول ما تهتم به البنوك التقليدية، لأنه إذا تدهورت أحوال البنك التقليدي وحقق خسائر، فإن المساهمين فيه عادة يهربون عند أول فرصة وذلك ببيع أسهمهم وربما يتفق أكثر المساهمين ويقومون ببيع البنك إلى أي جهة تستطيع إدارته بصورة أفضل.

2- السيولة:

السيولة تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبأقل التكاليف لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو خلال فترة قصيرة والسيولة أول ما تهتم به البنوك التقليدية من الناحية التشغيلية، لأن توفر السيولة أمر مرتبط بوجود البنك وكيانه.

3- الأمان أو الضمان

وهو أن تجعل البنوك التقليدية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر (مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر عدم تسديد العملاء للقروض التي منحت لهم، مخاطر السرقة والاختلاس . . . الخ) لأنه إذا حدث أي خلل، فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.

([1]) انظر: الشمري، ناظم، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ص 121 وانظر: هاشم، إسماعيل محمد، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية بيروت، ط1، 1996م، ص 47.

([2]) انظر: بني هاني، حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، ص 207.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4- نمو الموارد:

تعتمد البنوك التقليدية في تحقيق أهدافها عادة على رأسمالها، وعلى الودائع التي تستقطبها؛ لأن حجم البنك يقاس عادة بحجم الودائع التي يستقطبها.

5- الحصة في السوق المصرفي:

لا يكتفي البنك التقليدي عادة بزيادة حجم الودائع التي يتمكن من استقطابها بل يسعى لأن تكون حصته من السوق المصرفي كبيرة؛ لأنه كلما كان للبنك المركزي التقليدي حصة كبيرة في السوق، أعطى له ذلك سمعة وتميزاً تنافسياً.

6- الانتشار الجغرافي:

ترى بعض القيادات العليا في كثير من البنوك التقليدية، أنه لابد من الانتشار الجغرافي في كل منطقة تتجمع فيها الشركات، أو منطقة مدخرات مهما كانت الربحية، مهما كانت الحصة في السوق المصرفي؛ لأن تلك القيادات تعتبر أن التواجد في كل مدينة، وكل قرية مسألة ضرورية، ولهذا تضع أهداف الانتشار الجغرافي نصب عينها، حتى ولو كانت بعض الفروع تحقق خسائر.

7-نوعية العملاء:

لا تكتفي كثير من القيادات العليا في كثير من البنوك التقليدية بحجم الودائع، ولا بالحصة في السوق المصرفي ولكنها تهتم بنوع العملاء، حيث إن بعضها يفضل التعامل مع العملاء الكبار، والبعض الآخر يفضل التعامل مع صغار المودعين وبعضها يجب هيكلاً متوازياً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

8- كفاءة وفعالية الجهاز الإداري:

ترى بعض البنوك التقليدية أن الربحية والسيولة والأمان والحصة في السوق المصرفي أمور غير كافية، ولذلك فإنها تضع أهدافاً مرتبطة بكفاءة المـــديرين والمـــوظفين وبـــالتطوير للمستقبل، وتتهم بدرجة التزام الموظفين وانسجامهم.

9- أهداف ابتكار:

فالقيادات الإدارية الكفؤة في البنوك التقليدية، لابد وأن تضع أهداف ابتكار، وأهـــداف الاستعداد للمستقبل، بالإضافة إلى أهداف التشغيل اليومية، حتى تتمكن من منافـــسة البنـــوك الأخرى في السوق المصرفي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني

البنوك الإسلامية

إن إنشاء البنوك الإسلامية تم من اجل تلبية الحاجة الماسة إلى أعمالها وخدماتها، والتي تقوم على قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها، ومقاصدها، وبالشكل الذي تحقق فيه مصلحة المتعاملين معها، والمساهمين فيها، والمجتمع والاقتصاد ككل، وبما يتماشى ويتناسب مع كل ذلك، وقد تأكدت هذه الحاجة الماسة للبنوك الإسلامية من خلال زيادة عددها وعدد الدول التي أقيمت فيها، باستمرار خلال السنوات القليلة الماضية، وزيادة أعداد المتعاملين معها، وزيادة موجوداتها، وعملياتها، وأنشطتها.

أولاً: تعريف البنوك الإسلامية

لا يوجد تعريف محدد للبنوك الإسلامية متفق عليه، بل توجد عدة تعاريف لها، وهذه التعاريف المتعددة تشير إلى مضامين أساسية تكاد تكون متقاربة، إن لم تتضمن معظمها ذات المضامين الأساسية، والتي منها ما يلي:

1- "أنها مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءاً من جهة وتلتزم بعدم التعامل بالأنشطة المحرمة والمخالفة للشرع من جهة أخرى"[1].

2- "تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاء بوصفه تعاملاً محرماً شرعاً، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية"[2].

([1]) انظر يسري، عبد الرحمن، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، ، 2001، ص 259.

([2]) أنظر:الجمال، الغريب، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، ط1، دار الشروق، جدة، 1978،ص 13.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3- "أنها البنوك أو المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً"[1].

4- "هو كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية على أسس الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية"[2].

وكما سبق يتبين أن هنالك اتفاقاً بين هذه التعاريف المتعددة على كون أنها تقوم على أساس قواعد الشريعة الإسلامية، ومبادئها، وعدم تعاملها بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءاً، وبالشكل الذي تخدم من خلال أعمالها ونشاطاتها الفرد والمجتمع، يتمثل بالفرد المساهم فيها، والمتعامل معها، وهو الأمر الذي يؤكد ارتباط عمل هذه البنوك بالشريعة الإسلامية وأحكامها ومقاصدها، وبما يؤدي إلى خدمة المجتمع وأفراده والاقتصاد ككل.

ثانياً: خصائص البنوك الإسلامية[3]

استناداً إلى المفاهيم الخاصة بالبنوك الإسلامية والتي تتضمنه التعريفات السابقة، فإن البنوك الإسلامية تتسم ببعض السمات، أي الخصائص أو الصفات، ومنها:

1- عدم التعامل بالفائدة أخذاً، وعطاءاً، أي إنها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، أي أصحاب الحسابات لديها، وبكافة أشكالها،

([1]) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، اتفاقية التأسيس، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة، 1977، ص 10.

([2])أنظر: الطيار، عبد الله ، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الوطن، الرياض، ص 88.

([3]) انظر: المالقي، عائشة الشرقاوي، البنوك الإسلامية، القاهرة، ص27، وانظر: المصري ، عبد السميع، المصرف الإسلامي علمياً وعملياً، دار التضامن للطباعة، 1988م، ط1، ص26-30 وانظر: الكفراوي، عوف محمود، البنوك الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998، ص143-144.وانظر الصواف. محمد فؤاد المعاملات في الأسواق المالية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية. سلسلة أضواء الإسلام، موسوعة الفكر الإسلامي، دار العروبة للنشر والإعلام ، ابريل ،1984 .وانظر: منور، إقبال وآخرون التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للتنمية، جده، 2001م ،ط2 ،ص16-19 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أنها لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها، أي عند توفير الموارد التمويلية لهم، وبالتالي فإن تجميع الموارد في البنوك الإسلامية لا يتم بإعطاء الفائدة، وأنَّ استخدام الموارد هذه لا يتم بأخذ الفائدة، إضافة إلى تعاملها بالأعمال والخدمات الأخرى التي لا تتصل بتجميع الموارد واستخدامها والتي لا تتضمن التعامل بالفائدة، وهذا يعني أن الفائدة (الربا محرم شرعاً) لا يمكن استخدام في أي عمل أو نشاط تقوم به البنوك الإسلامية.

2- الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها، أي أن البنوك الإسلامية ينبغي عليها تجنب المال الحرام عند حصولها على الموارد وتجميعها لديها، إذ يجب أن تقتصر في تجميع الموارد هذه على المال الحلال فقط، وان لا تستخدم الأموال التي تتوفر لديها إلا في الاستخدامات التي هي حلال في الشريعة الإسلامية، وتجنب أي استخدام فيما هو حرام، أو يقود إلى حرام، حيث إن البنوك الإسلامية ينبغي أن لا تمول إنتاج الأعناب (الكروم) مثلاً إذا كان هذا الإنتاج يستخدم في إنتاج الخمور لاحقاً، ذلك لأن تمويل إنتاج الأعناب يعتبر حلالاً، إلا أن استخدام الأعناب المنتجة في صناعة الخمور لاحقاً يجعل هذا التمويل حراماً لأنه يقود إلى الحرام.

3- إنَّ البنوك الإسلامية تبذل أقصى اهتمامها وجهدها من أجل تجميع وتعبئة أقصى قدر من الادخارات غير المستخدمة، أي المكتنزة (المجمدة) استناداً إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتحاربه، لأنه يتضمن عدم الانتفاع من الموارد التي يتم اكتنازها سواء لصاحبها أو للمجتمع، خاصة وأن الاكتناز ينتشر في الدول الإسلامية التي تعمل فيها البنوك الإسلامية، سواء اتصل الاكتناز بموارد كبيرة، أو صغيرة، وهو الأكثر انتشاراً في معظم الحالات في هذه الدول، ولذلك فإن المصارف الإسلامية تركز على

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تجميع الموارد الصغيرة المكتنزة (المجمدة)، أي غير المستخدمة، من اجل تلافي تحقق الاكتناز هذا المحرم شرعاً، ومن أجل تأمين الانتفاع الاقتصادي من الموارد هذه، وبما يحقق عائداً لأصحابها وللمجتمع والاقتصاد ككل عند تجميعها واستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية.

4- إنَّ البنوك الإسلامية تتجه في جهدها نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعاً والأكثر أهمية للفرد من ناحية، وللمجتمع من ناحية أخرى، ثم للاقتصاد ككل، بالتالي فإن هذا يتضمن قيامها في إطار ذلك العمل على تنمية النشاطات والقطاعات الاقتصادية وتطويرها سواء كانت زراعية، أو صناعية، أو تجارية، أو غيرها وبالشكل الذي يقود إلى تطوير الاقتصاد وتنميته، ومن ثم فإنها بهذا تمارس مهمة المصارف الاختصاصية والتجارية معاً.

5- فإنَّ البنوك الإسلامية تعمل وبكل جهدها، وباهتمام كبير في تقديم أقصى نفع للمجتمع من خلال الأعمال والنشاطات والخدمات التي تقوم بها، أي أن هذه البنوك لا تقتصر في أعمالها ونشاطاتها على إفادة المتعاملين معها، والمساهمين فيها فحسب بل أن هذا يمتلك ليشمل إفادة المجتمع ككل استناداً إلى روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وبذلك تمارس البنوك هذه مهمة البنوك الاجتماعية، أي البنوك ذات الطابع الاجتماعي.

6- فإنَّ الربح لا يعتبر الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقه من أعمالها ونشاطاتها، رغم أنه يبقى هدفاً أساسياً لها باعتبارها مؤسسات اقتصادية، لأنها مؤسسات مالية مصرفية، إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى، المتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد، وتنميته وخدمة المجتمع وأفراده، يجعل هدفها الأساسي هذا وهو تحقيق ربح مناسب لها، احد الأهداف الأساسية التي تسعى وتعمل على تحقيقها، وليس الهدف الأساسي الوحيد لها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والذي نلحظه أن كل ما سبق من سمات، أي خصائص (صفات) ترتبط بالسمة الأساسية للبنوك الإسلامية، والتي تمثل بأنها بنوك إسلامية، وما يعنيه هذا من التزامها وتمسكها بقواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها في كل عملياتها ونشاطاتها، وفي الوسائل والأساليب التي تستخدمها في القيام بهذه العمليات والنشاطات، وبشكل يتطابق ويتفق مع هذه القواعد والمقاصد للشريعة الإسلامية.

ثالثاً: أهداف البنوك الإسلامية[1]:

إنَّ البنوك الإسلامية وانسجاماً مع سماتها، وارتباطاً بهذه الخصائص، تستهدف تحقيق عدة أهداف منها:

1- تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع، سواء كانت هذه المدخرات مرتبطة بعدم الاستخدام المؤقت لها لعدم الحاجة لمثل هذا الاستخدام من قبل أصحابها، أو تلك المرتبطة بعدم الاستخدام الدائم الذي يستمر لفترة طويلة والذي يمثل اكتنازاً (تجميد) للموارد وعدم استخدامه لها، ومن ثم عدم انتفاع منها خلال فترة عدم استخدامها، وبالتالي فإن هدف المصارف الإسلامية هو تجميع أكبر قدر من الموارد والمدخرات هذه وبما يتيح تحقيق الانتفاع منها باستخدامها في التمويل والقيام بالنشاطات الاقتصادية، وبما تحقق نفعاً لأصحابها، وللبنك، ولمن يستخدمها، ومن ثم انتفاع المجتمع والاقتصاد ككل نتيجة لذلك، وبالتركيز بشكل خاص على المدخرات التي لا تتجه إلى البنوك التقليدية بسبب تعاطيها الربا (الفائدة) المحرم شرعاً، وبالذات منها

---

(1) انظر: المالقي، عائشة الشرقاوي، البنوك الإسلامية ، ص 28. وانظر : قلعاوي، غسان، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية ، لماذا ..؟ وكيف ..؟ دار المكتبي ،بيروت1998م ص 306-307

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المدخرات الصغيرة التي ترتبط بالشرائح الواسعة من المجتمع، والتي لا تهتم البنوك التقليدية بتجميعها، رغم أنها يمكن أن تكون مصدراً مهماً لتجميع موارد مالية كبيرة نتيجة الأعداد الكبيرة لأصحابها.

2- تحقيق ربح مناسب ومشروع من أعمالها ونشاطاتها، سواء للمساهمين في البنوك الإسلامية، أو لأصحاب الحسابات أي المدخرين والذي يحتفظون بمدخراتهم في حساباتهم هذه لدى البنوك، أو المتعاملين معها من مستخدمي الموارد التمويلية التي توفرها لهم المصارف الإسلامية وبالصيغ المتعددة التي يسهم فيها هذا التمويل، وبحيث لا تتم المغالاة في تحقيق الربح، أي أن يكون الربح معتدلاً ومقبولاً، وبالشكل الذي لا يحدث ضرراً بكافة الأطراف ذات الصلة بعمل المصارف هذه ونشاطاتها.

3- العمل على القيام بالنشاطات الاقتصادية، وإحداث التوسع فيها بما يضمن الإسهام في تطوير الاقتصاد، وبما يحقق تنميته، انسجاماً مع مضامين ومقاصد الشريعة الإسلامية، ومن خلال الصيغ والأساليب والوسائل التي تتفق وذلك.

4- تقديم الخدمات الاجتماعية والتي تسهم في خدمة المجتمع، وتطويره، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الاجتماعي العام، وخدمة أفراده وبالذات الأكثر حاجة منهم، أي الأقل دخلاً من خلال القروض الحسنة، ومن خلال الإسهام في المشروعات الاجتماعية الخيرية، وكذلك الإسهام بجمع أموال الزكاة وغيرها واستخدامها في الأوجه المخصصة لها وللمحتاجين إليها وبالشكل الذي يتطابق مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

5- العمل من أجل الوصول إلى تحقق سلامة وقوة المركز المالي للبنك الإسلامي، بالشكل الذي يجعله قادراً على زيادة حصته في السوق سواء المرتبطة منها بزيادة قدرته على

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تجميع الموارد، وعلى استخدامها، وعلى التوسع في خدماته، وبالشكل الـذي يـوفر نفعاً أكبر للمساهمين والمتعاملين، والمجتمع، والاقتصاد ككل.

خامساً: دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية

ويمكن إيجاز دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية وآثارها في النقاط التالية: [1]

1- تجذب البنوك الإسلامية وتجمع رؤوس الأموال للقيام بتمويل المشروعات الـضرورية للاقتصاد الوطني والإسهام في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة ممـا يـؤدي إلـى تحويل الدول الإسلامية إلى دول صناعية في المستقبل القريب.

2- ترشيد السياسة الائتمانية وأحكام الرقابة عليها مما يخفف من حـدة التـضخم وآثـاره الضارة بالتنمية الاقتصادية.

3- تخليص الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية للدول الغنية المسيطرة على سوق المال والنقد العالمي والحد من الاستثمارات الأجنبية.

4- تخليص النظام المصرفي من بلوى الربا ونظام الفوائد الـذي يـؤدي إلـى التـضخم والارتباك الاقتصادي مما يساعد على تحقيق الاستقرار النقدي اللازم لعمليـة التنميـة الاقتصادية.

5- إيجاد مجتمع متكافل يتحقق فيه الاستقرار الاجتماعي والأمن الاقتصادي مما يخلق الجو المناسب لسير عمليات التنمية الاقتصادية.

([1])أنظر: الكفراوي، عوف محمد، البنوك الإسلامية، ص213.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

مفهوم السيولة وإدارتها

تكتسب السيولة أهمية قصوى في نشاط البنوك،لأنها بمثابة الأساس والـذي يجـب أن يكون منيعا في وجه أي تأخر بالدفع لأصحاب الودائع تحت الطلب أو المستحقة إذ أن حـصول ذلك يعرض البنك للإفلاس,لأن البنك يختلف عن المشروعات الاقتصادية الأخرى من جهة عدم إمكانية تأجيل الدفع. وكذلك من حيث ضخامة التدفقات النقدية من والى البنك بالمقارنة مع قاعدة رأس المال بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خـارج البنك. مع الأخذ بالاعتبار أن جزءاً مهماً من موارد البنك يتعرض لهذا الانسياب.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: إدارة السيولة في البنوك ومخاطرها

تلتزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية قد تمثل نسبة من إجمالي الالتزامـات هـذا فضلا على أن البنوك تحتاج قدرا إضافيا من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي على القـروض، والطلب غير المتوقع على الودائع من جانب العملاء. ويقوم البنك بالمواءمة بين هذه المتطلبات وبين النقدية السائلة الناتجة عن عمليات الإيداع، وسداد أقساط القروض أو الإيرادات الأخـرى للبنك. كما يحتفظ البنك ببعض أمواله في شكل سائل بغية اقتناص الفرص التي قـد تتـاح لـه بالنسبة لعمليات الاستثمار أو المضاربة.

هذا وينصح رجال الإدارة أن تحتفظ البنوك بجزء أساسي من أموالها في صـورة سـائلة لمقابلة حالات الطوارئ والشدة. إذ انه بالرغم من جهود التخطيط، فإنَّ الكثير من المتغيـرات التي لا يمكن للبنك التحكم في مسارها، والتي يمكن أن تؤثر في حركة السحب والإيـداع فـي البنك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الصعب وضع مقياس محدد للسيولة المطلوبة، إذ أن مقدار السيولة يتوقف على الطلب على النقود السائلة من البنك في المستقبل، وهو أمر غير معروف إلى حد كبير. لذا فإننا حتى نصل إلى مقياس محدد لنسبة السيولة المطلوبة في البنك وتحديد معاييرها، فإن ذلك يجب أن يتم على أساس التنبؤ بالاحتياطات السائلة وفقاً لمستويات الموارد المتاحة للبنك وأنواعها، ووفقا لحاجة السوق الفعلية.

ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

1- المطلب الأول: إدارة السيولة في البنوك التقليدية

2- المطلب الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

المطلب الأول:إدارة السيولة في البنوك التقليدية.

أولا:مفهوم السيولة في البنوك التقليدية.

هناك عدة تعريفات للسيولة وهي كالآتي:

1ـ"قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخير"[1].

2ـ"قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب"[2].

3ـ"قدرة المصرف على مواجهة المطلوبات التي تقدم للدفع الفوري"[3].

4ـ"قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبأقل التكاليف حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع"[4].

---

[1] عبد الحميد، طلعت، إدارة البنوك التجارية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص189.

[2] خالد، أمين، وعبد الله ، الطراد، إسماعيل، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، ط1، 2006، ص97.

[3] العريضي، عدنان، الوسيط في إدارة المصارف، ص163 .

[4] سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998، ص224.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعما يتبين لنا من التعاريف السابقة للسيولة أنها تمثل قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري

ثانيا: أهمية السيولة في البنوك التقليدية

تحتاج البنوك إلى السيولة لمواجهة طلب عملائها إلى الأموال. هذا، ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة، إما من خلال سحب ودائعهم لدى البنوك أو من خلال الاقتراض منها. وحيث إنَّ مثل هذه الاحتياجات مستمرة، لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات الآتية:ـ[1]

1ـ الظهور في السوق المالية، الحساسة تجاه المخاطر، بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.

2ـ تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.

3ـ تعتبر مؤشراً ايجابياً للسوق المالية، والمحلِّلين، والمودعين، والإدارة.

4ـتأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

5ـ تجنب البيع الجبري لبعض الأصول، وما قد تجلبه من سلبيات.

6ـ تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.

7- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، وسلبيات ذلك.

---

[1] عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي، ج2، ص159، وصادق راشد، الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء، عمان، ط1، 2009، ص376.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: مصادر السيولة في البنوك التقليدية

ويقسَّم كتَّاب إدارة البنوك مصادر السيولة إلى مصدرين أساسيين وذلك وفق سرعة توفيرها[1].

1- السيولة الحاضرة: والتي تشمل الأصول الحاضرة، أي كافة الأموال السائلة المتاحة للبنك والواقعة تحت تصرفه، والتي عادة تتضمن الأموال الموجودة في خزائن البنك، والتي تكون على صورة نقد سائل والودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي والشيكات تحت التحصيل.

2- السيولة شبه النقدية: وهي عبارة عن مدى قدرة البنك على توفير السيولة عن طريق تصفية أو رهن بعض من أصوله شبه السائلة أو سهلة التصرف مثل أذون الخزانة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية (الأسهم) والتي يعبر عنها عادة بأصول استثمارية لخدمة السيولة لتميزها بقصر أجل الاستحقاق، وإمكانية التصرف السريع فكلما كانت هذه الأوراق حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت سهلة التصرف.

رابعاً: مؤشرات ونسب السيولة في البنوك التقليدية:

لعل ما يشغل البنوك التقليدية بعد أن أحرزت الأهمية البالغة التي جعلت منها الوعاء الرئيس لتجميع الأموال وتوزيعها، هو حرصها على تلبية رغبة عملائها، المودعين والمقترضين في السحب والإيداع وخشية أن تفاجأ البنوك التقليدية بموجات من السحب قد تعجز عن مواجهتها إذا توسعت في سياسة الإقراض، فقد أصبح من

([1]) انظر عبد الحميد، طلعت، إدارة البنوك التجارية، ص 19 وانظر: حنفي، عبد الغفار و أبو قحف،عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، ص 95 – 96، وانظر، الراوي، خالد إدارة العمليات المصرفية ص 235.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اللازم توفير جانب من موارد البنوك التقليدية على شكل نقد سائل، وبالرغم من أن النقد السائل قد تقابله ودائع تدفع البنوك بسببها فوائد لأصحابها، فإنها تتحمل عبء فوائد الأموال المعطلة من نظير المحافظة على سمعتها المالية، حتى إذا ما توفرت لديها الفرص الآمنة لتوظيف جميع مواردها فإنها تمتنع عن ذلك وتحتفظ بالسيولة النقدية ولا يشغلها عن ذلك أرباح التوظيف الجديد الذي يستنزف جميع مواردها[1].

وتعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك التقليدية عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، في الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس[2].

ويتحقق جانب من السيولة لدى البنوك التقليدية من خلال نسبة الاحتياطي القانوني التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من دون فائدة، وذلك بنسبة معينة من الودائع لديها، وفي الوقت نفسه تستخدم نسبة الاحتياطي القانوني كأحد أساليب الرقابة الكمية التي يمارسها البنك المركزي للحد من قدرة البنوك التقليدية على منح الائتمان المصرفي طبقاً لما تقتضيه السياسة النقدية العامة[3].

([1]) انظر:السيسي، صلاح الدين حسن، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1997، ص 34.

([2]) مركز البحوث المالية والمصرفية، تطوير مؤشرات التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 8، العدد 3، 2000، ص 21.

([3]) Bates. Timpthy and William bedford. An Analysis to the portfolio Behavior of Blak owned commercial Bank. Journal of finace. No. 3. June. 1996. P . 75.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتقتضي قواعد وتعليمات البنك المركزي، كذلك، بتحديد نسبة الأموال السائلة التي يجب أن يحتفظ بها البنك التقليدي ونوعها كأحد أساليب الرقابة النوعية على الائتمان المصرفي، وذلك لضمان توظيف البنوك التقليدية الحد الأدنى من الموارد المالية المتاحة لها في أصول نقدية أو أصول سريعة التحويل إلى نقدية في أقل وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة بهدف دعم إمكانات تلك البنوك في مواجهة السحب على الودائع من جانب المودعين[1].

وتتطلب إدارة السيولة في البنوك التقليدية المواءمة بين الاحتياطيات المالية في الأجل القصير والمتوسط، وبين التوظيف في الأصول المختلفة، مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في البنك ونمطها من ناحية تكلفة الحصول على الودائع، والعائد المتحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات المختلفة، ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية، وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى، بمعنى أن توفير السيولة في البنوك التقليدية يجب أن يكون ضمن حدود معينة وليس على حساب الربحية، وذلك لأن كلفة الودائع تمثل الجانب الأكبر من مصاريف التشغيل في البنك، وبالتالي فإن عدم استثمار تلك الودائع سيؤدي إلى تدهور ربحية البنك التقليدي، وهو ما قد يعرضه في النهاية إلى مخاطر حقيقية للإفلاس[2].

---

(1) Kim. Daeisk and A. Santomero. Risk in Banking and capital Regulation، Journal of Finance. Vol. 43. Dec. 1988.P. 1220

(2) Santomero. A. Finacial Innovation and Bank Risk، Taking. Journal of Economic Behavior and or ganization. Vol 3. March. 1998. P. 31.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خامساً: تحديد نسب السيولة

وينبغي على البنك توفير عدة أنواع من السيولة التي يجب أن يحتفظ بها وهي:[1]

1- نسبة الرصيد النقدي: وهي ناتج قسمة النقدية بخزينة البنك على الودائع ويمكن تحسين تلك النسبة في حالة إيداع العملاء نقود جديدة أو في حالة سداد قروض وحدود ائتمانية سبق للبنك منحها للعملاء أو عن طريق الاقتراض من البنك المركزي أو زيادة رأسمال البنك أو توافر رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى. لأنه من خلال تحسين تلك النسبة يتمكن البنك من زيادة قروضه وخلق مزيداً من حسابات الودائع والعكس صحيح[2].

2- السيولة العامة: وهي قابلية القروض الممنوحة للعملاء من البنك للسداد في مواعيد استحقاقها، وإذا كان لدى البنك شك في قدرة أحد مدينيه على السداد في تاريخ الاستحقاق فلا يجب إدخال قيمة هذا القرض ضمن تلك النسبة والتي يمكن التحقق منها بمراقبة تطور حركة حسابات العملاء المدينين والتي يطلق عليها معدل دوران القروض والذي هو مجموع النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى والمرابحات الدولية قصيرة الأجل واستثمارات الأوراق المالية القابلة للتداول مقسومة على مجموع ودائع المتعاملين. وهو من أكفأ مؤشرات التعرف على كفاءة تشغيل القرض بالإضافة إلى ممارسة الرقابة على تشغيل القرض بالتأكيد من استخدام القرض في الأغراض التي منح من أجلها والذي يتيح للبنك ضماناً واحتمالاً أكثر من قابلية القرض للسداد في تاريخ

---

(1) أنظر، الشواربي، عبد الحميد، إدارة المخاطر الإئتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية منشأة المعارف الإسكندرية، 2002م، ص 164 – 162. وانظر الشبيكات، غازي، سياسة وضع الأهداف النقدية في الأردن، ص49-51، وانظر: الهواري، سيد، أساسيات إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980، ص98-113.

(2) هاشم، إسماعيل، مذكرات في النقود والبنوك، ص .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستحقاق. وهذا إلى جانب تقييم المركز المالي والائتماني العميل المقترض على فترات دورية بصورة منتظمة للتأكد من مدى استمرار مؤشرات الجدارة الائتمانية للمقترض والتي بتوافرها قد يتحقق سداد القرض قبل موعد استحقاقه كما أنه مؤشر لتقرير تجديد القرض أو تعديل شروطه أو إلغائه أو تهميش مخاطره.

3- نسبة الاحتياطي النقدي: وهي نسبة ملزمة للبنوك وفق قانون البنوك والقرارات الصادرة في البنك المركزي باحتفاظ البنوك لدى البنك المركزي، برصيد دائن بنسبة معينة يحددها الأخير من مجموع ودائع البنوك. والتي يمكن حسابها بنسبة النقدية بخزينة البنك بالعملة المحلية والأرصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية والعملات الحرة إلى إجمالي الودائع بالعملة المحلية ذات الآجال لأقل من سنتين. وهذه النسبة تؤخذ في الاعتبار عند دراسة تكلفة أموال البنك لأن من شأنها رفع التكلفة.

4- نسبة السيولة القانونية: وتنص عليها القوانين المنظمة للائتمان أو قرارات البنك المركزي، ويمكن استخلاصها بنسبة مجموع النقدية بالخزينة والبنك المركزي والذهب والأوراق المالية المخصومة استحقاق 3 شهور والمستحق على البنوك والأوراق المالية الحكومية أو المضمونة فيها وغير مقترض بضمانها وأذون الخزانة والشيكات والأوراق المالية تحت التحصيل والمبالغ المودعة لدى البنك المركزي في حساب وزارة المالية والمخصصة لتمويل الخزانة العامة وذلك في مجموعة إلى مجموع الودائع بالعملة الأجنبية والمستحق لدى البنك المركزي في حساب وزارة المالية والمخصصة لتمويل الخزانة العامة وذلك من مجموعة إلى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مجموع الودائع بالعملة الأجنبية والمستحق لدى البنوك والشيكات والحوالات والسندات مستحقة الدفع والجزء غير المغطى نقداً من خطابات الضمان.

5- نسبة السيولة الفعلية: وهي حاصل قسمة النقدية وما في حكمها والأوراق المالية الحكومية على الودائع والمستحق للبنوك.

ومن المعلوم أن تقييم موقف السيولة لدى أي بنك لا يتحقق بمجرد إجراء المقارنة بين نسبة السيولة الفعلية والقانونية. ولكن ينبغي دراسة أرصدة التوظيف وحركتها خلال فترات التوظيف وكذلك دراسة مراكز أهم العملاء المدينين.

سادساً: أهمية إدارة السيولة في البنوك التقليدية:

تهدف إدارة البنك عند إدارتها للسيولة الاستجابة للقانون والقواعد والقرارات الصادرة فيما يتعلق بالحدود الدنيا لنسبة الاحتياطي والسيولة والاحتياطي القانوني حتى لا يقع البنك تحت طائلة عقاب البنك المركزي والتي قد تصل إلى حد منع البنك من التوسع الائتماني حتى يتمكن من إصلاح تلك النسب بالإضافة.

إلى إشباع حاجات الإقراض خاصة الاحتياجات الموسمية ومواجهة الظروف الطارئة[1].

سابعاً: مخاطر السيولة في البنوك التقليدية[2] .

لا بد للبنك من مواجهة الطلب على السيولة الناشئ عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم، أو في حصولهم على القروض، ويقوم النظام المصرفي المعاصر على قاعدة الاحتياطيات الجزئية، حيث يستطيع جزء من الودائع المتشابهة

([1]) الشواربي، عبد الحميد، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، ص 163.

([2]) عبد الحميد، خالد والطراد إسماعيل، إدارة العمليات المصرفية، المحلية والدولية، ص 111 – 112.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

للبنك ويحتفظ به لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني نقدي، هذا بالإضافة إلى ما يحتفظ به البنك لنفسه من احتياطي نقدي اختياري (في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى وخاصة المراسلة، مقابل الخدمات التي يحصل عليها منها).

يؤلف النقد في الصندوق ولدى البنوك (البنك المركزي والبنوك الأخرى)، والفقرات برسم التحصيل ما يسمى بـ" الاحتياطيات الأولية" وهي تؤلف خط الدفاع الأول في سيولة البنك، أما خط الدفاع الثاني فيتألف من الاحتياطيات الثانوية، وهي استثمارات قصيرة الأجل، وتمتاز بالبيعية العالية (السيولة) والمردود المتواضع، وتمتاز عن الاحتياطيات الأولية بوجود المردود، فهي تباع عندما تشتد أوليات السحب على البنوك غير أن تصفيتها (أو جزء منها) يفقد البنك جزءاً من إيراداته المستقبلية، إضافة إلى ذلك أنه إذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة (أسعار الاستثمارات منخفضة، فإن الاحتياطيات الثانوية ستباع بخسارة وأما إذا بيعت لغرض إشباع الزيادة في الطلب على القروض، فإن إيرادات البنك ترتفع إذا كان المردود من القروض أعلى من المردود من الاستثمارات.

وعندما يقرض البنك عميله فانه يسجل القرض في البداية كفقرة دائنة ضمن الودائع مقابل العميل مديناً، وعندما يبدأ العميل بالسحب فإن على البنك تدبير السيولة اللازمة لمواجهته فإذا كانت أرصدته النقدية (بالصندوق ولدى البنوك) غير كافية فإن أمامه سبيلان من:

1- الاقتراض بأسعار الفائدة السائدة في السوق.

2- بيع جزء من الاستثمارات:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويستعمل السبيل الثاني إذا كان النقص في السيولة يتسم بالديمومة وينشأ عن ازدياد أساسي في الطلب على القروض.

وهكذا فإن إدارة مخاطر السيولة عملية معقدة، إذ أن أمام البنك مصدران للسيولة هما: الموجودات والمطلوبات وإذا كان البنك يمتلك استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على السيولة فإن تلك المخاطر تنخفض غير أن مسك هكذا استثمارات سائلة يؤدي إلى تخفيض المردود لأن البنك يستطيع تحقيق مردود أعلى من القروض والاستثمارات الأطول أجلاً أما المصدر الثاني للسيولة فهو الاقتراض من الغير وهذا ما تفعله البنوك الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة وبالتالي فهي توظف نسباً أعلى من موجوداتها في القروض (ذات الربحية الأعلى).

إذن فالبنوك لا تستطيع تعظيم فوائدها بسبب قيود السيولة على عملياتها، ولا بد أن يكون البنك ساهراً على سيولته. فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالفائدة في حين أن السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض. وقد يفعل ذلك في ظروف غير موائية تسهم بارتفاع أسعار الفائدة في السوق مما يعني ارتفاع مصروفاته وتقليل الدخل الصافي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني:إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

أولاً: مفهوم السيولة في البنوك الإسلامية

هنالك عدة تعريفات للسيولة في البنوك الإسلامية وهي تكاد لا تختلف عن تعريف السيولة في البنوك التقليدية وهي كالآتي:

(1) "قدرة البنك على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع، وسداد المستحقات الدورية وغير الدورية على البنك، بالإضافة إلى إتمام التمويل والاستثمار الواجب على البنك ممارستها"[1]. وهذا ما يعبر عنه بسيولة المنشاة أو البنك.

(2) " قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وبذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة"[2] وهذا ما يعبر عنه بسيولة الأصل.

ويمكن تعريف السيولة بأنها "مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته للمودعين والمتمولين دون الاضطرار إلى الاقتراض بفائدة، أو بيع الأوراق المالية بخسائر كبيرة".[3]

([1]) المغربي، عبد الحميد، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث، رقم 66، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص 139.

([2]) الراوي، خالد وهيب. إدارة العمليات المصرفية، ص 241.

([3]) عبادة، إبراهيم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ص129.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً: عناصر السيولة في البنوك الإسلامية:

تتقسم عناصر السيولة لدى غالبية الكتاب والباحثين في مجموعتين جوهريتين هما: [1]

1- السيولة النقدية:-

تتكون هذه المجموعة من الأصول السائلة بشكل كامل والتي تتميز بإمكانية التحكم فيها بصورة مباشرة وتشتمل على النقدية بخزينة البنك سواء كانت بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، والودائع التي لدى البنوك الأخرى، والودائع لدى البنوك الإسلامية ويضيف البعض إلى ذلك الشيكات تحت التحصيل.

2- السيولة شبه النقدية.

وتتكون من مجموعة الأصول التي يمكن للبنك الإسلامي التصرف فيها وتحويلها إلى سيولة كاملة دون أو بأقل الخسائر، وتشتمل على الإسهام والمستحقات المضمونة لدى العملاء خلال ثلاثة شهور، والشهادات القابلة للتداول التي يصدرها البنك الإسلامي والأوراق الحكومية وغيرها مما يقبله البنك المركزي.

ثالثاً: العوامل المحددة لنسبة السيولة في البنوك الإسلامية

وتعتمد نسبة السيولة المتوفرة على عدة عوامل أبرزها:

1. طبيعة الموارد في البنك واستخدامات الأموال لديه ومدة وتواريخ استحقاقاتها.
2. مدى تقلب الودائع، إذ إن نسبة كبيرة من الودائع المسحوبة من بنك ما تذهب إلى الإيداع في بنك آخر، كما أن عملية سحب هذه الودائع من البنك تعد خسارة تحدث

([1]) المغربي، عبد الحميد، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، ص 141.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نتيجة التصفية لتغطية حركات السحب، وكذلك ضياع عائد استثماري كان ناتجاً عن تشغيل هذه الودائع [1].

3. الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة.

4. نسبة رأس المال إلى الاستثمارات الخطرة ومدى استعداد إدارة البنك لتحمل المخاطر[2].

5. الحالة الاقتصادية السائدة، ويعتمد ذلك على الوضع الاقتصادي فإذا كان انكماشياً فهذا يعني ازدياد درجة السيولة المحتفظ بها في البنوك نتيجة التخوف من عدم إمكانية السداد، والطلب على القروض أيضاً سيقل، وإما إذا كان في حالة رواج فإن الطلب سيزداد، والبنوك ستقوم بالتمويل وبالتالي تتناقص درجة السيولة في حدود السلامة المالية التي تحددها ظروف كل بنك على حدة[3].

رابعاً: متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة: [4]

توجد عدة متطلبات تسهم في إدارة السيولة بفعالية في البنك الإسلامي من بينها:

1- **التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في البنك الإسلامي:** إن أموال البنك الإسلامي تشتمل على: حقوق المساهمين بمشتملاتها المعروفة من رأس مال وأرباح واحتياجات، إلى جانب الودائع بأشكالها المختلفة الجارية منها والإدخارية والاستثمارية، هذا بالإضافة إلى أية التزامات أخرى تجاه البنوك أو البنك المركزي.

---

(1) العريضي، الوسيط في إدارة المصارف، ص163-164.

(2) Chandlerl، themnetary financial system، New York، harbor and row،1979.P45.

(3) انظر: محيسن، البنوك والمؤسسات المالية في الأردن، حقائق وأرقام، ص16.

(4) انظر: شابرا، محمد وحبيب، أحمد، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، ص69-70، وانظر: المغربي، عبد الحميد الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، ص142-144. وانظر: طارق الله، خان واحمد، حبيب، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ص42-44.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2- **تحديد مجالات الاستخدامات المالية من البنك الإسلامي:** تتمثل جوانب الاستخدامات في البنك الإسلامي في النقدية بخزينة البنك، والنقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، كذلك الاستثمارات المباشرة للبنك، وما يمارسه البنك من عمليات تمويل مختلفة في مجالات المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة، إلى جانب ما لدى البنك من الأصول الثابتة.

3- **تخطيط التدفقات النقدية في البنك الإسلامي:** يجب العمل على تصنيف وتحليل التدفقات النقدية وتحقيق درجة مناسبة من التناغم فيما بينها حتى يتمكن البنك من توفير درجة معينة من السيولة، وذلك لمقابلة الاحتياجات التالية:

- ❖ الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية.
- ❖ الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الإدخارية.
- ❖ الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الاستثمارية إذا كان من الممكن سحبها قبل موعدها.
- ❖ المصروفات العادية للبنك.
- ❖ طلبات التمويل المختلفة للمشاركة والمرابحة والمضاربة.
- ❖ انتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة أمام البنك.

4- **التعرف على مواطن التعارض بين السيولة والربحية:** من المعروف أن الاحتفاظ بقدر يزيد عن اللازم يفقد البنك أرباحاً كان يمكنه تحقيقها إذ عمد إلى تشغيل هذه السيولة في مجالات تدر أرباحاً، ومن ثم تبدو قضية التعارض بين الربحية كهدف يصبو إليه البنك، والسيولة كوسيلة تمثل عائقاً أمام تحقيق هذا الهدف، فالربحية المطلوبة يجب أن تكون مناسبة مستقرة لتحقق الإشباع الملائم لحاجات العملاء من ناحية، وملاك البنك من ناحية أخرى، وتعمل على استقرار البنك ونموه في المجتمع من ناحية ثالثة. لهذا يجب على إدارة البنك إدراك هذه الحقيقة والعمل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على تحقيق الانسجام بين أهداف البنك المختلفة والوسائل التي يمكنه الاستعانة بها لتحقيق تلك الأهداف[1].

4- **تطبيق قاعدة تناسب الآجال كمدخل لإدارة السيولة:** تقوم بعض البنوك بخلط جميع موارد البنك معاً في وعاء واحد ثم تعمل على توزيعها على كافة مجالات الاستخدام دون بحث مواعيد استحقاقها وآجالها المتباينة، ولا نعتقد أن ذلك يمثل الأسلوب المناسب لإدارة الموارد المتاحة لما يمثله من عبء كبير على إدارة السيولة في البنك وإمكانية تعرضه للحرج أمام عملائه، بل وأمام الجهات الرسمية والمصرفية. ولهذا نميل إلى ما يقترحه أستاذنا الدكتور سيد الهواري في كتابه إدارة البنوك كمدخل لإدارة السيولة والذي يعتمد على تخصيص المصادر على الاستخدامات بحسب آجالها بنسب معينة وذلك على النحو التالي[2]:

- ❖ الودائع الجارية تخصص للنقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل مثل مجالات المتاجرة المباشرة والمرابحة.
- ❖ الودائع الاستثمارية تخصص نسبة منها للنقدية والتمويل قصير الأجل أيضاً هذا فضلاً عن التمويل طويل الأجل مثل مجالات المشاركة والاستثمار المباشر والمضاربة.
- ❖ ودائع التوفير وتخصص للنقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل والاستثمارات طويلة الأجل.

---

[1] عبادة، إبراهيم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ص133.

[2] الهواري، سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987، ص122.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ الأموال المملوكة للبنك، وتخصص للأصول الثابتة في البنوك والاستثمارات طويلة الأجل.

خامساً: التحديات المفروضة على البنوك الإسلامية في إدارة السيولة[1]:

رغم وجود العديد من الضغوط والتحديات الواقعة على البنوك الإسلامية خاصة في مراحلها الأولى، يعد موضوع إدارة السيولة وبالتالي أدوات السيولة من الموضوعات ذات الأهمية البالغة التي يجب العمل المستمر والسريع للحصول على الحل المناسب لها، وقد اكتسبت مسألة إنشاء سوق نشطة للتعامل المصرفي أهمية فائقة عند النظر إليها في نطاق المستوى غير العادي من السيولة التي يتعين على البنوك الإسلامية الاحتفاظ به لعدة أسباب من بينها:

1- على الرغم من أن مفهوم الأعمال الإسلامية قد لقى نجاحاً على مستوى الواقع العملي من خلال التجارب الأولى لمباشرة أعمالها، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى اكتساب الخبرة الطويلة لإثبات جدوى النظام وفعاليته وتثبيت قواعده، وبالتالي فإن أي تطور معاكس مهما كان محدوداً يمكن أن يضعف من الثقة فيها ويترتب عليه احتمال مسحوبات عالية من العملاء قد تؤدي لانهيار البنك. وخير مثال لذلك ما حدث لبنك فيصل الإسلامي المصري عام 1989 حين تعرض لموجات متتالية لسحب الودائع، رغم متانة مركز البنك المالي واستمرار نموه وكسب ثقة جميع الأطراف المتعاملة معه في الاثنتي عشرة سنة السابقة، واستطاع البنك اعتماداً على وجود سوق مصرفية نشطة بين مجموعة بنوك الفيصل، ودار المال الإسلامي مواجهة هذه المحنة والخروج منها أكثر قوة وصلابة.

---

[1] انظر: شابرا، محمد وحبيب، أحمد، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، ص69-70، وانظر: المغربي،عبد الحميد الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، ص142-144. وانظر: طارق الله، خان واحمد، حبيب، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ص42-44.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- إن عدم إمكانية اقتراض البنك الإسلامي من السوق التقليدية مقابل الفائدة يجعل البنوك الإسلامية في وضع حرج من حيث ضعف قدرتها في الحصول على الأموال من سوق المعاملات ما بين البنوك التقليدية، أو حتى من البنوك المركزية، بحيث يسلب ذلك من البنوك إمكانية اللجوء إلى هذه الأخيرة باعتبارها المقرض الأخير.

3- إن عدم وجود أسواق مالية متطورة تتبع النظم الإسلامية يفرض المزيد من الضغوط تضاف إلى عجز البنوك الإسلامية عن تخفيف أعباء متطلباتها من خلال موجودات قابلة للتحويل بسهولة والعكس.

إن هذه التحديات وغيرها بسبب مشكلة إدارة السيولة تؤدي إلى إبعاد البنوك الإسلامية عن ممارسة الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل، إذ يتحتم توظيف جزء كبير من ودائعها في استثمارات ومجالات قصيرة الأجل سواء كانت سائلة أو شبه سائلة وحيث أن الغرض الرئيسي للاستثمارات الإسلامية هو إيجاد مزيد من الثروة من خلال الأنشطة الاقتصادية الحقيقية التي يتم الحصول عليها بشكل رئيسي من الاستثمارات طويلة الأجل فإن البنوك الإسلامية تواجه ضغوطاً هائلة لإيجاد السبل والوسائل للاستثمار طويل الأجل.

وقد يرى البعض أن لمواجهة تلك الضغوط والتحديات يجب على البنك الإسلامي أن يحدد آجالاً معينة لاستحقاق الودائع الاستثمارية يرتبط بها ولا يحيد عنها، إلى جانب تطويره وتنميته للمشروعات المخصصة (صناديق الاستثمار المحددة) التي ترتبط مسحوباتها بتحقيق العوائد في تواريخ استحقاق معينة أو ترتبط بالوقت الذي يتم فيه تحقيق السيولة النقدية الفعلية، إلا أنه يلاحظ أن السوق المصرفية تتصف بالمرونة والمنافسة العالية. لذا فإن هذا الوضع من شأنه تقييد إمكانية الاختيار بدرجة كبيرة وبالتالي يحد من قدرة نظام التعامل المصرفي الإسلامي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على تحقيق الأهداف المرجوة من تقديم الأدوات الاستثمارية المختلفة لجذب المدخرات وتطوير السلوك الإدخاري والاستثماري لدى الأفراد وبالتالي توظيفها في المشروعات التي تهم في تنمية وتطوير المجتمع.

سادساً: مؤشرات ونسب السيولة في البنوك الإسلامية: [1]

تقيس نسب السيولة بصفة عامة قدرة البنوك على مقابلة مسحوبات العملاء خاصة أصحاب الحسابات الجارية والودائع ذات المدد القصيرة، وكلما كانت نسبة الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) كبيرة، يجب أن تزيد نسبة السيولة، وعكس ذلك صحيح إذا تزايدت الودائع الاستثمارية طويلة الأجل.

إن انخفاض مستويات نسب السيولة (خاصة في حالة تزايد أهمية الودائع الاستثمارية) يعني قدرة البنك الإسلامي على توظيف الأموال والموارد المتاحة في أوجه استخدم حقيقية تدر عائداً مناسباً بما يسهم في ارتفاع معدلات الربحية سواء بالنسبة للمودعين أو المساهمين.

ومؤشرات حساب السيولة التي يمكن للبنك الإسلامي الاعتماد عليها للتعرف على مستوى السيولة به متعددة ومن بين هذه المؤشرات:

1- نسبة النقدية / إجمالي الودائع:

ويمكن استخراج نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع بقسمة النقدية المتواجدة بالبنك والبنوك الأخرى على إجمالي الودائع المتاحة للبنك، وتشتمل النقدية، النقدية بخزينة البنك والنقدية لدى البنوك الأخرى والنقدية بالبنك المركزي، أما الودائع فتتمثل في الودائع بجميع صورها بالميزانية في تاريخ حساب النسبة.

---

[1] المغربي، عبد الحميد، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، ص145-148.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتقيس هذه النسبة إمكانية البنك الإسلامي في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه والتي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة، ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة النقدية/ إجمالي الودائع=

إجمالي النقدية (بخزينة البنك + بالبنوك الأخرى + بالبنك المركزي)
إجمالي الودائع (ودائع جارية + ودائع إدخارية+ ودائع استثمارية)

2- نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع:

ويمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع بقسمة مجموع الأصول السائلة بميزانية البنك الإسلامي على إجمالي الودائع لديه، وتتمثل الأصول السائلة لدى البنك في النقدية بالخزينة والأرصدة لدى البنوك المركزي والأرصدة لدى البنوك الأخرى، إضافة إلى ما يمكن تحويله إلى سيولة بصورة سريعة بدون أو بأقل الخسائر.

وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك على رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء، ويمكن حسابها على النحو التالي:

إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)
إجمالي الودائع (الجارية + الاستثمارية+ الادخارية)

3- نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول:

ويمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بقسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول بالميزانية بشكل كلي سواء كانت في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكل نقدي، أو شبه نقدي، أو كانت أصولاً لا يمكن تحويلها في صورة سائلة بسهولة، أو أصول ثابتة.

وتفيد هذه النسبة في الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموعة الأصول الكلية للبنك، بما يسهم في التعرف أولاً فأول على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة.

وتقاس نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول على النحو التالي:

إجمالي السائلة (النقدية + شبه النقدية)
إجمالي الأصول (الأصول المتداولة+الأصول الثابتة+ الأصول الأخرى)

4- نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار:

ويمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة/ أرصدة التمويل والاستثمار عن طريق قسمة الأصول السائلة على إجمالي أرصدة التوظيف بمختلف أبعادها التمويلية والاستثمار في مجالات الاستثمار المباشر والمتاجرة المباشرة والمرابحة والمشاركة والمضاربة التي يمارسها البنك الإسلامي.

وتوضح هذه النسبة الأهمية النسبية للأصول السائلة مقارنة بأرصدة التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي، بما يمكن البنك من الوقوف على مدى مناسبة مجالات الاستخدام التي يمارسها. فمجال السيولة مقارنة بمجال التوظيف، يعكس أمام البنك موقفه بالنسبة لنوعيات الودائع التي لديه. فكما سبق وأوضحنا يجب أن يعمل البنك على توظيف الجزء الأكبر منها في صورة تمويلية واستثمارية متوسطة وطويلة الأجل، ويمكن قياس نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار على النحو التالي:

إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)
إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار (المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة والاستثمار المباشر)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5- نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الالتزامات:

يمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك الإسلامي على إجمالي الالتزامات التي تمثل في إجمالي الميزانية بعد استبعاد الموارد الذاتية.

وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على سداد التزاماته المختلفة قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواء كانت هذه الالتزامات ودائع أو غيرها من الالتزامات وتقاس هذه النسبة على النحو التالي:

$$\frac{\text{إجمالي السائلة (النقدية + شبه النقدية)}}{\text{إجمالي الالتزامات (كل أنواع الودائع + الالتزامات الأخرى بما فيها حقوق الملكية)}}$$

سابعاً: مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:

تعتبر السيولة سيفاً ذا حدين فإذا زاد حجم السيولة عن الحجم المطلوب سوف يؤثر ذلك سلباً على ربحية البنك، أما إذا انخفضت السيولة عن الحد المطلوب فسوف يؤدي إلى حالات العسر المالي.

إلا أن مخاطر السيولة التي تواجه البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر قليلة لأن هذه البنوك تحتفظ بفوائض السيولة وذلك يعود إلى الأسباب التالية[1]

1. عدم توافر فرص استثمارية كافية.
2. صعوبة الحصول على سيولة بطريقة لا تتعارض مع الشريعة.

---

[1]. انظر: إقبال، منور وآخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للتنمية، جده ط2، 2001م، ص57.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومع ذلك فإن عدداً من العوامل قد تقود لمخاطر السيولة مستقبلاً: [1]

1. إنَّ معظم هذه البنوك تتجه عموماً نحو أن يكون لديها ضمن مواردها نصيباً وافراً من الحسابات الجارية بما يزيد عن نصيب البنوك التقليدية.
2. هناك قيد شرعي على بيع الديون التي تشكل جزءاً معتبراً من موجودات البنوك الإسلامية، وإذا لم نستطع البنوك الإسلامية بيع هذه الديون، فقد لا يكون ممكناً لها توفير السيولة عند الحاجة.
3. وبسبب البطء في ابتكار أدوات مالية إسلامية، فإن ليس بمقدور البنوك الإسلامية استقطاب موارد جديدة عاجلة في الأسواق المالية وعدم وجود السوق الإسلامية البينية للنقد يزيد من تفاقم هذه المشكلة.
4. لا تتوفر في الوقت الحالي تسهيلات مقرض الملاذ الأخير التي تقدمها البنوك المركزية إلا على أساس سعر الفائدة. غير أن البنوك الإسلامية لم تواجه إلى الآن أيّة مشاكل سيولة كبيرة، والمرجو أن يستمر هذا الوضع مستقبلاً؛ لأن هذه المعوقات قد لا تدوم.

وهذا يقودنا إلى القول بأنَّ موقف السيولة في البنوك الإسلامية يزيد كثيراً عن المعدلات التي تفي بالمتطلبات الرقابية. وذلك يعني أن تلك الفوائض السائلة لا تدر عائداً إطلاقاً أو أنها تعود بإيرادات متدنية جداً عن معدلات السوق، ولأجل ذلك فإن وضع السيولة الفائضة للبنوك الإسلامية يجر لها مخاطر عمل ذات آثار كبيرة، لأنها تؤثر سلباً على معدلات العائد التي تمنحها لمودعيها ولحملة أسهمها مقارنة بمنافسيها التقليديين، وعلاوة على ذلك فإن البنوك

([1]) انظر شابرا، محمد عمر، حبيب، أحمد، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية والإسلامية ص69، وانظر شابرا، محمد عمر، خان، طارق الله، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية ورقة مناسبات (3) جدة البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2000، ص78.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإسلامية تعتمد بدرجة كبيرة وفي معظم الأحيان على الودائع الجارية التي تكون مصدراً أكثر استقراراً للسيولة بدون تكلفة.

وتختلف احتياجات البنوك للسيولة من بنك لآخر وتختلف أيضاً من وقت لآخر بسبب اختلاف التدفقات النقدية نتيجة عمليات البنك المختلفة وتعتمد سيولة البنك على حجم الودائع الجديدة وما يقوم به من عمليات إقراض استثمارية وكلما زادت عمليات الإقراض الاستثمارية عن سيولة الودائع ازدادت حاجة البنك للسيولة وكلما زادت سيولة عمليات الإيداع عن سيولة عمليات الإقراض الاستثمارية قلة حاجة البنك للسيولة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني

مصادر الموارد المالية في البنوك الإسلامية

تعتبر موارد البنك الذاتية اللبنة الأساسية في بناء هيكله والوقود اللازم لتشغيله، سواء أكان إسلامياً أم تقليدياً، تمهيداً لإتباع سياسة ينتهجها لتوظيف تلك الموارد، وذلك من خلال تجميع الودائع من وحدات الفائض، ووضعها تحت تصرف وحدات العجز. وللبنك الإسلامي خصوصية من خلال اعتماد أطر عقدية فارقة غير القرض الربوي وفيما يلي نستعرض الموارد المالية في البنوك الإسلامية لتؤثر على مواطن الاختلال إن وجدت بينها وبين موارد البنك التقليدي[1]:

1. الموارد الداخلية (حقوق الملكية).
2. الموارد الخارجية (الودائع).

1. الموارد الداخلية (حقوق الملكية):

وهي عبارة عن حقوق المساهمين التي تتضمن كلاً من رأس المال المدفوع والاحتياطات، والأرباح غير الموزعة. ويعد رأس المال بمثابة نقطة الانطلاق لبداية العمل بالنسبة للبنك، إضافة لزيادة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين، وتأميناً لامتصاص الخسائر المتوقعة في المستقبل. [2]

---

[1] جلال سليمان، محمد، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة م1996، ص17، وأبو زيد محمد عبد المنعم، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ، ط1، 1997م، ص30، وعوض، علي جمال الدين، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، 1981م، ص27.

[2] ناصر، الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، القاهرة، أبو للقوة للطباعة والنشر، ط1، 1996م، ص68.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتفاوت حجم رأس المال من بنك لآخر، والأولى أن يكون حجم رأس المال بالبنك الإسلامي أكبر منه بالبنك التقليدي، ليجعل مؤشر الملكية/ إجمالي الأصول مرتفعة. وهذا يتطلب أن يكون رأس المال مدفوعاً بالكامل، ليتمكن البنك من استثماره بالكامل، ويجب أن لا يقل رأس المال عن اللازم لتنفيذ أهدافه المفردة حتى لا تقل قيمة الضمان لحقوق الدائنين. [1]

أما بالنسبة للاحتياطات، فهي عبارة عن المبالغ التي يتم اقتطاعها من أرباح البنك في شكل احتياطي قانوني، أو احتياطي عام، أو خاص، بهدف دعم المركز المالي للبنك، وتقوم البنوك الإسلامية بتكوين الاحتياطات المختلفة اللازمة لأجل ما يلي(2):

1. لدعم مراكزها المالية.
2. المحافظة على سلامة رأسمالها.
3. المحافظة على قيمة ودائعها.
4. موازنة أرباحها.

أما فيما يتعلق بالأرباح غير الموزعة- المحتجزة- فهي عبارة عن الأرباح التي يتم احتجازها داخلياً، لإعادة استخدامها لدعم المركز المالي للبنك، واحتفاظ البنك الإسلامي ببعض الأرباح لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتباره يعمل مضارباً بأموال المودعين ليتمكن من مواجهة ما قد يطرأ على البنك من ظروف غير عادية(3).

وبموجب حق الملكية، فإنه يكون للمؤسسين والمساهمين الحق في إدارة أعمال البنك، كما أنهم مشاركون في نتيجة النشاط المصرفي من ربح أو خسارة بنسبة حصة كل منهم في رأس

---

[1] طايل، مصطفى كمال السيد، البنوك الإسلامية، المنهج والتطبيق بنك فيصل الإسلامي، جامعة أم الدرمان، 1988م، ص65.

[2] شحاته، شوقي، البنوك الإسلامية، جدة، دار الشروق، ط1، 1977، ص65.

[3] الخلايلة، جاد الله ، حماية الودائع الاستثمارية بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية، ص41.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المال؛ وذلك لأن طبيعة العلاقة التي تربطهم ببعضهم قائمة على أساس المشاركة لهذا تم تكييف العلاقة التي تربط المؤسسين والمساهمين "أصحاب حقوق الملكية" على أساس الشركة[1].

2. الموارد الخارجية:

أما الموارد الخارجية فهي عبارة عن الودائع التي يقوم أصحابها بإيداعها في البنك الإسلامي، والتي تختلف بطبيعتها باختلاف أسلوب السحب منها، ومدى استحقاقها للعائد، ونوعية العلاقة بين أصحابها والبنك.

وتبعاً لذلك تم تقسيمها بحسب اعتبارات الأجل والفعالية الاستثمارية إلى ما يلي:

1. تقسيم الحسابات حسب الأصل: وتنقسم الودائع بحسب الأصل إلى ثلاثة أنواع، وهي: الودائع الجارية(تحت الطلب)، الودائع الادخارية، والودائع الآجلة وفيما يلي تعريف كل منها:

أ. **الودائع الجارية(تحت الطلب)**: وتعرف بالتعامل المخصوص بين البنك والعميل نتيجة إيداع العميل أو لصالحه مبلغاً من المال في خزانة البنك[2].

وعرفها باحث آخر بأنها "النقود التي يعهد بها الأفراد، أو الهيئات في البنك، على أن يتعهد الأخير بردها، أو برد مبلغ مساو لها لدى الطلب، وقد اعتبرت هذه الودائع ودائع ناقصة؛ لأن البنك غير ملزم بدفعها بنفس المظهر المادي الذي أودعت فيهن والعملاء لا يرفضون ما يقدم إليهم من النقود، ما دامت نقوداً قانونية"[3].

---

(1) ابو زيد، محمد عبد المنعم، الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي(12)، ط1، 1996، ص35.

(2) الموسوعة العامية والعملية للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي مجلد5، 1982م، ص157.

(3) عوض، علي جمال الدين، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، ص17.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبناء على ما سبق فإن الحسابات الجارية يقوم أصحابها بفتحها في البنك لإيداع أموالهم بقصد حفظها، والسحب منها وفق احتياجات المودع الاستهلاكية، أو التجارية، دون الاضطرار لحمل النقود[1].

ويحق للعميل المودع أن يطلبها (أي الوديعة الجارية) في أي وقت يشاء نقداً، أو عن طريق شيكات، أو أوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين[2]،ولا تدفع البنوك عليها أي عوائد، لأنها قابلة للسحب عند الطلب.

وتماثل الودائع الجارية في البنوك الإسلامية، الودائع الجارية (تحت الطلب) في البنوك التقليدية والتي هي بمثابة قرض يحصل عليه البنك من العميل، ويتعين عليه سداده جزئياً أو كلياً عند الطلب. إلا أن هناك فارقاً مهماً هو أن هذا الحساب في البنوك التقليدية يمكن أن يتحول إلى حساب مدين من خلال السحب على المكشوف مقابل فائدة، وهذا ما لا يمكن تصور حدوثه في البنك الإسلامي، لأنه صورة من صور الإقراض بفائدة[3]. هذا هو الأصل، إلا أنه يمكن أن يتميز البنك الإسلامي عن البنك التقليدي بأن يكون ذلك من خلال السماح للمودع بالسحب من الحساب المكشوف على اعتبار قرضاً حقاً للعميل.

ويرى البعض أن هذه الودائع في البنك الإسلامي، لا تحتل نفس المكانة التي تحتلها في البنوك التقليدية، وذلك لأن طبيعة عمل البنك الإسلامي ترتكز على تجميع المدخرات من الأفراد، وتوظيفها في استثمارات حقيقية منتجة يحتاج إليها المجتمع سلعاً كانت أم خدمات، أي

---

(1) سراج، محمد أحمد، النظام المصرفي الإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1989م ص87.

(3) اللوزي، وآخرون، سليمان أحمد، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة، عمان ، ط1، 1997، ص131.

(1) جلال سليمان، محمد، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، ص22، وناصر الغريب، الرقابة المصرفية، ص49، و أبو زيد، محمد عبد النعم، الضمان في الفقه الإسلامي، ص36.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أن طبيعة البنك الإسلامي هي طبيعة استثمارية بالأساس، وعلى هذا الأساس فالطموح أن يكون هذا البنك بنك استثمار وأعمال[1].

وتمثل الودائع الجارية التي يتسلمها البنك الإسلامي جزءاً من موارده الاستثمارية على أساس تفويضه باستعمالها، له غنمها وعليه غرمها، ودون أن تكون مقيدة بأي قيد عند السحب أو الإيداع.

وبعدها تذهب تلك الودائع إلى السلة الكلية لأموال البنك، ومن ثم توجه إلى استثماراته، ولا يختلف ذلك بالبنوك الإسلامية عنها بالبنوك التقليدية مع احتفاظ تلك البنوك بنسبة كافية من تلك الودائع لمواجهة السحوبات، والطلبات المفاجئة[2].

ب. الودائع الادخارية (التوفير):

" مبالغ مودعة في البنك لحساب فئة من المودعين ترغب في أن تقوم بعملية توفير أو ادخار، بحيث تتخلى مؤقتاً عن استخدام المبالغ المدخرة لاستخدامها فيما بعد في الاستهلاك، وفي أي وقت، مع ضمان ردها كاملة[3].

وتتميز هذه الودائع بصغر مبالغها، وزيادة عدد المودعين لذا تسعى البنوك لاجتذاب فائض مدخرات الأفراد وصغار العملاء.

ونظراً لان هذا النوع من الودائع لا يرتبط بمدة معينة، فإن البنك الإسلامي لا يقوم باستثمار جميع المبالغ المودعة عنده، بل يحتفظ بجزء منها على شكل نقدي، ليواجه عمليات

---

[2] الحسيني، أحمد بن حسين أحمد، الودائع المصرفية، وأنواعها، استخدامها، استثمارها، المكتبة المكية، دار ابن حزم، ط1، 1999، ص78.

[2] المالقي، عائشة الشرقاوي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، ص228-231.

[3] الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، م5،ص181، وأبو زيد، الضمان في الفقه الإسلامي،ص36.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السحب المتوقعة، والجزء الآخر يقوم باستثماره وفق عمليات استثمارية على أساس المضاربة المطلقة بحيث يضع حد أدنى للرصيد للمشاركة في الأرباح[1].

وقد رأى " مؤتمر المصرف الإسلامي" عدم إعطاء أرباح على أرصدة الحسابات الادخارية، إلا في الحالة التي ينص فيها عند طلب فتح الحساب على أن المعاملة بين المودع والبنك تأخذ حكم المضاربة[2].

والفارق الرئيسي بين هذه الحسابات في كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أن الأخيرة تلتزم بمنحها فوائد في نهاية كل فترة زمنية تحسب على أقل رصيد خلال الفترة، بعكس الحال في بعض البنوك الإسلامية التي تخصص عائداً لتلك الودائع من خلال مشاركتها في الأرباح بنسبة معينة للرصيد الذي يكون داخلاً في الحساب.

ج. **الودائع الآجلة:** هي الودائع المرتبطة بأجل محدد، ولا يجوز لأصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة، ويمكن أن يلحق بهذا النوع الودائع الخاضعة لإشعار(الودائع بإخطار)، وهي الودائع المرتبطة بأجل معين، ويحق لصاحبها السحب منها قبل نهاية المدة المقررة، شريطة تقديم إشعار خطي للبنك قبل السحب بمدة يتفق عليها[3].

---

(1) الصعيدي، إبراهيم، أنواع الودائع في المصارف الإسلامية، دبي، بنك دبي الإسلامي، مركز التدريب على الأعمال المصرفية، ص3-8. وانظر: الهيتي، عبد الرازق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، عمان الأردن، دار أسامة ط1، 1998م، ص269، والنجار، احمد عبد العزيز، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، ط2، 1970، ص163-164، والكساسبة،محمد عفنان، ماهية البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، البنك المركزي الأردني، 1982، ص81.

(2) توصيات مؤتمر المصرف الإسلامي، دبي، 25 جمادى الثانية 1399هـ، 22 مايو 1979م، ص12.

(3) محيسن، عبد الحليم، تقييم تجربة البنوك الإسلامية، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1989م، ص 31.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً: تصنيف الحسابات بحسب القصد الاستثماري:

تمثل الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية أهم مورد خارجي لرفد عملياتها من خلال دمجها مع رأس مال البنك المعد للاستثمار في المشروعات الإنتاجية المختلفة، سواء بطريق مباشر، أم بطريق تمويل مشروعات الغير، حيث تشارك هذه الودائع في نائج أعمال البنك الإسلامي غنماً وغرماً، وتختلف نوعية وأسماء الحسابات للودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية من دولة إلى أخرى، ولكن وبشكل عام يمكن تقسيم الودائع الاستثمارية إلى ثلاثة أقسام هي: الودائع الاستثمارية العامة (المطلقة)، الودائع الاستثمارية المخصصة(المقيدة)، وودائع الخزائن الحديدية.

أ. الحسابات الاستثمارية العامة(المطلقة):

وهي الودائع التي يقوم أصحابها بإيداعها بالبنك من خلال فتح حساب للاستثمار بحيث يفوض البنك باستثمار تلك الودائع في أي مشروع من المشروعات التي يراها مناسبة، ولا يجوز لصاحبها أن يسحبها قبل انقضاء الأجل المحدد لها، ويهدف أصحاب هذه الودائع من إيداعها إلى المشاركة في العمليات الاستثمارية التي يقوم بها البنك باعتباره صاحب الخبرة في هذا المجال[1]. ويأخذ الاستثمار لهذه الوديعة حكم المضاربة المطلقة[2].

ولابد من توفر شرطين أساسيين في الحساب حتى تكون حساباً استثمارياً هما[3]:

1. الزمن: يعني اشتراط أن تبقى الوديعة الاستثمارية لفترة لا تقل عن مدة معينة بالعادة لا تقل عن ستة شهور.

---

(1) زلط، أحمد محمود، أحكام قبول الودائع وأعمال الخدمات في المصارف، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، د.ت.

(2) العبادي، عبد الله، موقف الشريعة الإسلامية من المصارف الإسلامية، دار الثقافة، قطر، 1981م، ص325.

(3) طايل، مصطفى كمال السيد، البنوك الإسلامية، المنهج والتطبيق بنك فيصل الإسلامي، جامعة أم الدرمان، 1988م، ص24.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2. المبلغ: ويعني أن لا يقل حجم الوديعة الاستثمارية عن مبلغ معين.

فهذه الودائع بمثابة جزء من رأس مال المضاربة المطلقة.

ب. الودائع الاستثمارية المخصصة(المقيدة):

وهي الأموال التي يودعها أصحابها في البنك الإسلامي بهدف استثمارها في حق ونشاط معين[1] دون غيره.

ج. ودائع الخزائن الحديدية:

تقوم البنوك الإسلامية بتأجير الخزائن الحديدية من أجل حفظ الموجودات الهامة.

وخلاصة ما تقدم أنه يمكن تصنيف الحسابات في البنوك الإسلامية حسب درجة سيولتها حيث أن الحسابات الجارية تعتبر من الحسابات الأكثر سيولة لدى البنوك الإسلامية كونها تستحق عند الطلب وبلا تكلفة ولذلك تزداد مخاطر السحوبات المفاجئة لهذه الحسابات وهذا يؤدي إلى صعوبة التخطيط للتدفقات النقدية لهذه الحسابات ويحق للبنك أن يحمل هذه الحسابات أجور خدمات وحفظ. أما حسابات (ودائع) توفير فهي أقل سيولة من الحسابات الجارية والأفضل من وجهة التخطيط النقدي للسيولة وكذلك حسابات (ودائع) إشعار، وأما حسابات (ودائع) لأجل هي أفضل أنواع الحسابات من حيث السيولة والأمان والتخطيط النقدي وهي أكثر كلفة من حسابات التوفير والإشعار.

---

[1] محيسن، تقييم تجربة البنوك الإسلامية، ص31، و أبو زيد الضمان في الفقه الإسلامي، ص37.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث

مصادر المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية للعديد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية من مخاطر تشغيلية وتسويقية وائتمانية ومالية . ونظرا للطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية من حيث التزامها بالضوابط الشرعية فإن لديها معيارا آخر هو معيار الالتزام والذي يحدد مدى التزامها بالضوابط الشرعية في جميع معاملاتها المقدمة للعملاء وفي هذا المبحث سيتم التعرف على المخاطر التي تواجه كلا من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية .

وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المبحث الأول: مصادر مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

المبحث الثاني: أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والآثار المترتبة عليها

المبحث الأول: مصادر المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

أولاً: مصادر المخاطر في البنوك التقليدية

تواجه البنوك التقليدية مجموعة من المخاطر تتمثل بالآتي.

1ـ مخاطر الائتمان:

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء. وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح البنك العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض، أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستنداً لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها. [1]

---

[1] انظر: عبد الغفار حنفي، وأبو حق عبد السلام، إدارة وتنظيم المصارف التجارية القاهرة، المكتب العربي، 199، ص 55وانظر:السيد علي، عبد المنعم، والعيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، ط2004، 1، ص161.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2ـ مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق للتغييرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغيير.

3ـ مخاطر أسعار الفائدة:

إن مخاطر سعر الفائدة هي كذلك واحدة من اشد المخاطر والتي تواجهها المؤسسات المالية التقليدية. وتنشأ من تعرض الوضع المالي للبنوك للتغيرات غير المواتية في أسعار الفائدة. ورغم ذلك,فليس من الممكن للبنوك أن تتحاشى الدخول في هذه المخاطرة لأنها جزء من نشاطاتها العادية، مثل مخاطرة الأسعار التي تعتبر جزءا من الأعمال الاعتيادية للمنشآت غير المصرفية. وإن أساس الأعمال هو شراء السلع والخدمات بأسعار متدنية وبيعها بأسعار أعلى. وتنشأ المخاطرة من التقلبات في كل من أسعار الشراء والبيع، ولأسباب خارجة عن سيطرة منشآت الأعمال. وان كان الفارق بين أسعار الشراء والبيع موجبا رغم هذه التقلبات، فربما يكون بمقدور المنشأة استرداد جميع مصروفاتها وتحقيق أرباح إن كان الفائض كبيراً.

وبما أن البنوك التقليدية تدفع وتستلم الفائدة نظير وظيفتها الأساسية في الاقتراض والإقراض، فان نجاح إدارة مخاطر السيولة من العناصر المهمة للغاية لزيادة ربحية هذه البنوك، وكذلك لزيادة قيمة حقوق المساهمين. وفي حين أن الدخول في مخاطرة سعر الفائدة أمر لا مفر منه، فليس من الحكمة ترك المخاطر تتجاوز حدود معينة، لأن المخاطرة الزائدة في سعر الفائدة قد تشكل خطرا كبيراً لقاعدة موجودات البنوك وعائداتها. ولا يؤثر التغير في أسعار الفائدة على العائدات من أسعار الفائدة والمصروفات فقط، ولكنه يؤثر كذلك على القيمة الحقيقية للموجودات والالتزامات، وعلى الأدوات خارج الميزانية. واستنادا إلى ذلك، فان المتوقع من البنوك أن تسعى لبناء إستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر، تساعدها في الحفاظ على مخاطرة سعر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفائدة في حدود معقولة من اجل التأكد ليس فقط من سلامة ومتانة البنك نفسه، ولكن كذلك من أجل استقرار النظام المالي بكامله[1] .

4ـ مخاطر العملات:

يتمثل هذا النوع من المخاطر في الخسائر الناشئة عن التحركات في أسعار الصرف التي تنطبق على كل الموجودات، أو المطلوبات بالعملة الأجنبية، وكذلك الحقوق والالتزامات بالعملة الأجنبية، ويتضح هذا النوع من المخاطر بصورة كبيرة في البلدان ذات التضخم العالي، والتي تجري تعديلات كثيرة على أسعار الصرف[2].

5ـ مخاطر السيولة:

غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات. هذا ويقوم البنك باللجوء إلى أسواق البنوك كلما اقرض عملاءه، وذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء البنك.

فكلما اقترض البنك من الأسواق المالية، قلت مقدرته على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها[3].

6ـ المخاطر التشغيلية:

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها

---

(1) انظر: شابرا، محمد عمر، وأحمد، حبيب، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ورقة مناسبات(6)ط2006، 1.ص70_71.

(2) انظر:سنقرط، سامر، منهجية التصنيف الائتماني للمصارف، تحليل المخاطر المصرفية، البنوك، عمان ، الأردن، مجلد 22، عدد2003 م، ص42 .

(3) السيد علي، عبد المنعم، والعيسى نزار ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، ص195.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

موظفو البنك، ويجب أن يستوعب البنك أيضا السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك.

وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة. وهكذا فان مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فان نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفئاً أم لا[1].

7ـ المخاطر القانونية:

هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا. وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم[2].

8ـ مخاطر رأس المال.

تشير هذه المخاطر إلى المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه قيمة الأصول قبل أن يتعرض موقف المودعين، والدائنين الآخرين للخطر، وتحدق المخاطرة حين لا يتمكن البنك من الاستمرار عندما تصل القيمة الاسمية للأصول إلى قيمة اقل من قيمة الخصوم، وفي هذه الحالة لا يستطيع البنك دفع التزاماته، وتصل الخسائر إلى أموال المودعين [3].

9ـ مخاطر أخرى:

إن البنوك التي تتعامل مع الأنشطة الدولية غالبا ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر البلد وتشير هذه المخاطر إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو رأس المال الأصلي الخاص بالقروض

---

[1] انظر:حماد، طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص73.

[2] انظر: الصيرفي، محمد، إدارة البنوك، دار المناهج، عمان، ط2006، 1، ص67.

[3] انظر: الغندور، حافظ كامل، محاولة التحديث الفعال في المصارف العربية، بيروت، لبنان، اتحاد المصارف العربية، 2003م، ص159ـ160.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الدولية بسبب رفض هذا البلد سداد المدفوعات وفقا لتواريخ استحقاقها المحددة في اتفاقية القرض وهكذا فأن العجز عن السداد يمثل خطر البلد، وهناك أيضا مخاطر متعلقة بالأنشطة خارج الميزانية وهي الأنشطة التي لا تفيد ضمن الأصول أو الخصوم مثل عمليات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والمشتقات[1].

ثانياً: مصادر المخاطر في البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية مجموعه من المخاطر تتمثل بالآتي[2]

1- مخاطر عدم الالتزام:

وتعرف: بأنها المخاطر الناشئة عن عدم التزام البنك بالضوابط الشرعية أو المعايير الدولية أو تعليمات البنوك المركزية وتتضمن مخاطر عدم الالتزام العديد من الأنواع وهي :-

أ – مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية :-

حيث يتبين لنا أن لهذه المخاطر أهمية نظرا لان وجود الضوابط الشرعية في البنوك الإسلامية يعد الخاصية الرئيسية لها والتي يهتم المتعاملون معها بالتأكد من مدى التزام البنك بتلك الضوابط حيث انه عنصر من عناصر نجاحها.

ب- مخاطر عدم الالتزام بالمعايير الدولية :-

حيث إنَّ عدم الالتزام من قبل البنوك الإسلامية بتلك المعايير يؤدي إلى عدم قبولها من قبل المجموعة الدولية وتراجع التصنيف الائتماني للبنك .

---

[1] انظر: حماد، طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، ص75.

[2] انظر: البلتاجي، محمد، نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية دراسات اقتصاديه إسلاميه، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جده، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2005 ص30 _ 17. وانظر : خان ، طارق الله، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جده 2003 ص30 _ 12

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- مخاطر عدم الالتزام بتعليمات مؤسسة النقد / البنك المركزي :-

حيث إن البنوك الإسلامية تلتزم بالانظمه والتعليمات الصادرة من البنك المركـزي وإذا حدث ولم يلتزم البنك بهذه التعليمات يؤدي إلى تعرضه لعقوبات ماديه ومعنوية والتي تؤدي إلى تجميد أنشطة البنك مما يزيد من حدة المخاطر بالبنوك الإسلامية.

2ـ مخاطر التشغيل :

ويمكن تعريفها كما وردت في مقررات لجنة بازل II بأنها (مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن العمليات الداخلية وأداء الأفراد والنظم غير السليمة أو الفاشلة أو عند الحوادث الخارجية) [1]

وتتضمن مخاطر التشغيل العديد من الأنواع وهي :-

أ – مخاطر النظم والمعلومات :

وتظهر أهمية النظم والمعلومات في ضرورة وجود أدلة إجـراءات ودليـل للـسياسات المصرفية حيث يؤدي ذلك إلى ضمان التطبيق الصحيح للعملية المـصرفية، وأيـضا تـوفير الموضوعية في المعلومات الصادرة عن النظام .

ب – مخاطر الموارد البشرية :

تعد كفاءة الموارد البشرية المؤهلة الضمان الأساسي لنجاح المصرفية الإسلامية، حيـث يتطلب ذلك رفع كفاءة العاملين بالبنوك الإسلامية من الناحية المصرفية والشرعية.

---

[1] الوفاق الجديد المقترح للجنة بازل المخاطر التشغيلية ، مجلة الدراسات المالية والمـصرفية ، الاكاديميـه العربية للعلوم المالية والمصرفية، مجلد 10، عدد 4 ، عمان ، 2003 ص 30.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ج – مخاطر إدارية:

وتظهر أهمية هذه المخاطر من حقيقة أن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية تأتي من وجود قيادةً إداريةً قادرة على استغلال تلك الموارد في ضـوء هيكـل تنظيمي قوي.

3- مخاطر الائتمان:

وتعرف بأنها: " المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (المدين) في العقد، أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد[1].

وتختلف البنوك الإسلامية في أسلوب التمويل اختلافا كليا عن البنوك التقليدية من حيث طبيعة صيغ التمويل وأسلوب المشاركة مع العملاء القائم احتسابه على نسب الربحية.

وتظهر مخاطر الائتمان في العديد من الأنواع وهي:-

أ – مخاطر التركيز على صيغه واحده للتمويل.

ويتمثل ذلك بوجود مجموعه من صيغ التمويل المختلفة لدى البنك حتى يتمكن عن طريقها من تلبية احتياجات العملاء المختلفة.

ب – ارتفاع تكلفة التمويل.

حيث إنَّ تكلفة التمويل لا تستخدم لجميع الصيغ في البنوك الإسلامية لان بعض الصيغ تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، فالعميل لا يتحمل هنا تكلفـة تمويـل لان الـربح محاسبيا ليس من التكلفة.

---

[1] خان، طارق الله، ، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلاميه ، ص30 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا بد من وجود أدلة إجراءات عمل للتمويل لضمان وجود أسس لمنح التمويل، ووجود مراجعه دوريه للسقوف الائتمانية الممنوحة للعملاء إضافة إلى وجود مراجعه دوريه للحكم على كفاءة المحفظة الائتمانية والعمل على تجنب الأخطار قبل وقوعها .

ج- تنويع محفظة التمويل .

تبرز أهمية تنويع محفظة التمويل من وجود نظام لتوزيع المخاطر بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الداخلية منها والخارجية بالإضافة إلى وجود موازنة تخطيطية للتمويل تمكن من الموازنة بين مصادر الأموال واستخدامها.

4- مخاطر التسويق:-

وتعرف بأنها " المخاطر الناشئة عن التعامل في الأسواق نتيجة التغير في السياسات الاقتصادية" وتتضمن مخاطر التسويق العديد من الأنواع وهي:

أ – مخاطر التركيز على شريحة واحده من العملاء .

تبرز أهمية تنويع شرائح العملاء المختلفة (أفراد / شركات) للعمل على زيادة الوعي، المصرفي لكافة شرائح المجتمع وفي الواقع العملي نجد أن بعض البنوك تتجه إلى التركيز على شريحة واحده، والأمر يتطلب التنويع لكافة الشرائح لتلبية الاحتياجات.

ب – مخاطر التركيز على قطاع من القطاعات الاقتصادية .

حيث إنَّ تنويع محفظة تمويل القطاعات له أهمية كبيرة حتى لا يتسبب انهيار قطاع معين في تعرض البنك للخسائر، كما أن تنويع محفظة التمويل يسهم في إظهار العائد الاقتصادي للمصرفية الإسلامية بالمجتمع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ج – مخاطر المنافسة.

أن زيادة الحصة السوقية للبنك يعد من أهم مؤشرات نجاح البنك الإسلامي وكما أن ملائمة المنتجات المصرفية المقدمة للعملاء وتنوعها ومعدل نموها السنوي من مؤشرات نجاح البنك وزيادة حصته السوقية.

5- المخاطر المالية:

تتضمن المخاطر المالية الأنواع التالية:

أ-مخاطر مصادر الأموال

تتميز الودائع الاستثمارية بالبنوك الإسلامية بأنها ودائع تشارك في الربح والخسارة وهي في معظمها موارد قصيرة الأجل ومن المخاطر استخدامها في تمويل مشروعات متوسطة أو طويلة الأجل, ومن الأهمية بمكان تنويع مصادر الأموال وبيان مدى قدرة البنك على ابتكار مصادر جديدة للتمويل (متوسطة وطويلة الأجل).

ب-مخاطر الربحية

تعد الربحية من أهم المقاييس لكفاءة إدارة البنك,كما أن نمو الأرباح من شأنه أن يؤدي إلى تقليل المخاطر عن طريق تكوين مخصصات واحتياطات لمواجهة الخسارة المحتملة في المستقبل . كما أن تنوع مصادر الربحية ينشأ من تنوع صيغ التمويل وتقليل المخاطر حيث يعد ضمان لاستمرارية البنك وعدم تأثره في حالة إيقاف نوع من النشاط.

ج-مخاطر السيولة

وهي المخاطر الناشئة عن عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في موعدها[1].

---

[1] خان ، طارق الله،إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية..ص3.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ثالثاً: مصادر المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية العاملة في الأردن

لقد تم سابقا بيان المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بشكل عام، وكان لا بد من التعرض للمخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية الأردنية كونها ليست استثناءً عن غيرها، والمخاطر التي قد تتعرض لها كالآتي:[1]

1ـ مخاطر السيولة: وهي عدم القدرة على مواجهة السحوبات المفاجئة.

2ـ مخاطر صيغ التمويل: وهي المخاطر التي ترتبط عموما بأساليب التوظيف والتمويل التي يقوم بها البنك الإسلامي.

3ـ مخاطر عدم السداد: والتي تتمثل بعدم قدرة أو مماطلة العميل بسداد التزاماته، او ضعف الكفاءة الفنية والأخلاقية والإدارية لديه.

4ـ مخاطر رأس المال: وهي انخفاض ملاءة رأس المال وضعف مكوناته على القدرة على مواجهة أي مخاطر.

5ـ مخاطر البلدان: وهي المخاطر الناتجة عن الأوضاع القانونية والسياسات النقدية والمصرفية والمالية في بلد معين.

والذي يتضح لنا أن وقوع مثل هذه المخاطر سواء على البنوك الإسلامية أو البنوك التقليدية يعتمد بشكل أساسي على طبيعة الأساليب والسياسات المتبعة من قبل هذه البنوك.

---

[1] الريحان، بكر، تحليل المخاطر المصرفية ومخاطر البلدان، مؤتمر المناخ المالي والاستثماري التحديات والأفاق الجديدة، ص7-11.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني

أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والآثار المترتبة عليها

أولاً: أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

هناك عدة أسباب أدت بالبنوك الإسلامية إلى مخاطر السيولة وهي متمثلة بالآتي:

1- طبيعة العمليات الاستثمارية التي تقوم بها البنوك الإسلامية هي عمليات استثمارية تتطلب مجموعة من المتطلبات الفنية مثل البحث عن الفرص الاستثمارية، ودراسة حدود جدواها وغير ذلك وافتقار هذه البنوك إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية لقيامها بهذه النوعية من الاستثمارات كالموارد المالية المناسبة – والخبرات الاستثمارية المناسبة والأجهزة المعاونة- والنظم[1].

2- معاملة البنوك الإسلامية على أنها جزء من الجهاز المصرفي في البلد، ويتم إخضاعها للتشريعات الوضعية والرقابة الحكومية، كقانون البنوك وأنظمة وتعليماته، مع عدم مراعاة الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية[2].

3- إخضاع البنوك الإسلامية إلى السياسة النقدية التي تقرها البنوك المركزية والتي تخضعها لضوابط السياسة نفسها[3].

---

[1] رانية، علاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ص79.

[2] الشنتير، صالح موسى، مخاطر استثمارات المصارف الإسلامية المحلية والدولية، الملتقى الإسلامية السنوي السابع، ص 10- 11.

[3] رانية، علاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ص 90.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: الآثار على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

1- اعتماد البنوك الإسلامية على الاستثمارات قصيرة الأجل وعدم الاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل بالرغم من أن البنك الإسلامي هو بنك تنموي، ولا تخدم هذه الاستثمارات الغايات التنموية[1].

2- ابتعاد البنوك الإسلامية عن الأساليب الاستثمارية التي تعتمد مبدأ المشاركة في المخاطر، وفضل غالبتها والأساليب الاستثمارية التي تتميز بارتفاع عامل الضمان، وانخفاض درجة المخاطرة مثل: عملية المرابحة للآمر بالشراء.

3- لقد ترتب على احتفاظ البنوك الإسلامية بسيولة نقدية عالية لمواجهة السحوبات إلى تعطيل جزء من الموارد عن الاستثمار، مما أدى إلى نقص العوائد والأرباح في هذه البنوك[2].

4- لقد أدى عدم توفر الأدوات الاستثمارية المناسبة واستثمار السيولة قصيرة الأجل فيها إلى هجرة بعض الموارد المالية للأسواق المالية الدولية ليتم استثمارها فيها بأسلوب المرابحة الدولية، وذلك عن طريق الوسطاء الماليين الذين يقومون ببيع وشراء السلع والمعادن من وإلى الشركات الأجنبية مما يعرض الأموال إلى مخاطر كثيرة نتيجة تغيُّر أسعار السلع من الأسواق الدولية بين لحظة وأخرى، حيث إنّ شراء السلة وبقاءها فترة زمنية ريثما يتم بيعها قد يعرض البنك الخسارة، نتيجة تذبذب الأسعار التي قد تطرأ خلال الفترة الزمنية التي سيضطر فيها بيع سلعته، مما يحرم الدول الإسلامية الكثير من الأموال اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية [3].

---

(1) أبو زيد، محمد المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية -في الاستثمار والتنمية المنعقد في الشارقة – الإمارات العربية المتحدة في 26 – 27، صفر 1423 هـ الموافق 7/ 9/ 2002م. جامعة الشارقة، بنك أبو ظبي الإسلامي ص 31.

(2) أبو زيد، محمد عبد المنعم، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية ص 90- 91.

(3) عطية، جمال الدين، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم ص 124 والريحاني بكر، الشبهات المثارة حول المصارف الإسلامية، منشورات البنك الإسلامي الأردني، آب 2004، ص11.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الرابع

تحليل السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية

قبل الشروع في الحديث عن كيفية تحليل السيولة في البنوك الإسلامية الأردنيـــة مـــن خلال استخدام بعض النسب المالية والتي تعكس سلامة الأداء المالي فيها كان لابد من المـــرور على ما هية التحليل المالي للنسب المالية لمعرفة لماذا يتم اللجوء لمثل هذه النسب والى المساعدة في فهم كيفية استخدام البيانات المالية كأدوات لقياس أداء البنوك الإسلامية من خـــلال التحليـــل المالي .

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي بالنسب المالية .

المبحث الثاني: التدابير والإجراءات التي تتخذها البنوك الإسلامية الأردنية في مواجهة مخاطر السيولة فيها

المبحث الثالث : اختبار مدى صحة هذه التدابير والإجراءات عن طريق استخدام النسب المالية

المبحث الرابع: الحلول المقترحة لمشاكل السيولة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول

ما هية التحليل المالي بالنسب المالية

أولاً:- تعريف التحليل المالي.

يقصد بالتحليل المالي: " عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المدونة في القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات"[1].

ثانيا:- البيانات المالية للبنك الإسلامي

تكشف البيانات المالية جميع الخدمات المالية والمصرفية التي يقدمها البنك بالإضافة إلى بيان حجم البنك الإجمالي وسنتعرف إلى أهم هذه البيانات وهي كالآتي.[2]

1-الميزانية العمومية:- وتقيس المركز المالي للبنك في نقطة معينة من الزمن، عادة ما تكون نهاية السنة المالية للبنك .

2-بيان الدخل:- أي حساب الأرباح والخسائر، ويقيس ربحية البنك خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة المالية للبنك.

3- كشف التدفقات النقدية، ويظهر مصادر الأموال واستخداماتها خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة المالية للبنك.

وتظهر أهمية مثل هذه البيانات المالية في أنها تظهر بوضوح، ومن خلالها يتم فهم مصادر قوة البنك ونقاط ضعفه وفيما يلي عرض لهذه البيانات المالية.

---

(1) الزبيدي، حمزة محمود، أساسيات الإدارة المالية والمؤسسات المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص78 ArcherS.H, and Choate G.M. financial management، New yourk، John Wiley and son. 1979،p:535

نقلا عن كتاب صيام، وليد زكريا، تحليل مناقشة القوائم المالية (تحليل ومناقشة الميزانيات) ، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط1، 1994م، ص27

(2) العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، ط1، 2008، ص367.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني

التدابير والإجراءات التي تتخذها البنوك الإسلامية الأردنية

تقوم البنوك الإسلامية الأردنية المتمثلة بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، والعربي الإسلامي الدولي بإدارة السيولة، ومراجعتها على عدة مستويات بحيث تقوم إدارة الفروع والخزينة في كل بنك فيها بمراجعة ودراسة الالتزامات النقدية، والأموال المتوفرة على أساس يومي على مستوى البنك بشكل عام فتتم دراسة السيولة من قبل دائرتي الرقابة المالية، والخزينة على أساس يومي، ويتم تحليل السيولة النقدية، وموجودات ومطلوبات البنك بشكل شهري، ويشمل أيضاً تحليل آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات بشكل متكامل، كما تتضمن تحليل مصادر الأموال وفقاً لطبيعة مصادرها، واستخداماتها[1]. وهذا يعمل على تجنب هذه البنوك من الوقوع في مخاطر السيولة، أو يمكنها من تأدية كافة التزاماتها دون الاضطرار إلى الاقتراض أو وقوعها في مأزق قد يؤدي إلى خروجها من السوق المصرفية.

كما تقوم هذه البنوك بتجنب جزء من الأموال كمخصصات لمواجهة أية خسائر ممكنة حيث سمح البنك المركزي للبنوك الإسلامية العاملة في الأردن بتأسيس ما يعرف "بصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار"، وفكرة هذا الصندوق تقوم على أن هذه البنوك تقتطع مالا يقل عن 10% من صافي أرباح الاستثمار للمشترك المتحققة على مختلف العمليات الجارية خلال السنة، وتزداد هذه النسبة بناءاً على أوامر من البنك المركزي الأردني، ويسري مفعول النسبة المعدلة بعد زيادتها في السنة المالية اللاحقة للسنة التي تقرر فيها التعديل.

وقد انفرد البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار بتأسيس ما يعرف بصندوق التأمين التبادلي لمدينيه ليكون أداة علاجية لمخاطر التمويل، والاستثمار في البنك حيث باشر هذا الصندوق نشاطه مع بداية عام 1994م، حيث يتضامن المشتركون فيه من مديني البنك على جبر جزء من الضرر الذي يلحق بأحدهم بتسديد رصيد مديونيته تجاه البنك، أو جزء منها في

---

[1] التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي ، 2008م، ص25-30 للبنك الإسلامي الأردني، 2008م، ص127.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حالات الوفاة، أو العجز الكلي الدائم، أو الإعسار المستمر[1]. وخلال عـام 2008 بلـغ عـدد الحالات التي تم التعويض عليها (98) حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها في ذلك العـام حوالي (320) ألف دينار، أما إجمالي عدد حالات التعويض منذ تأسيس الصندوق حتى نهايـة عام 2008 (975) حالة[2].

(1) إضاءات على مسيرة البنك نشرة خاصة لمرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس البنك، البنك الإسلامي الأردني، 2003، ص14.

(2) التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني 2008م، ص18.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثالث

اختبار مدى صحة هذه التدابير والإجراءات عن طريق استخدام النسب المالية.

يعتبر تحليل النسب المالية من أدوات التحليل التي تساعد في تقييم خصائص تشغيل البنك من خلال تطوير مقاييس معيارية للأداء، فعلى سبيل المثال تساعد النسب المالية في الحكم على مدى كفاية رأس مال البنك، ومدى ملائمة الربح المتحقق من الأصول المستثمرة، كما تساعد النسب المالية أيضا في إيجاد مقاييس مالية للحكم على أداء البنك من حيث السيولة وحسن الإدارة والهيكل المالي ومصاريف التشغيل وربحية البنك، ومن أهم النسب المالية ذات العلاقة بالبنوك الإسلامية.

أولاً:- نسب السيولة: تقيس السيولة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها ودون خسائر، وتتكون مؤشرات السيولة من:

1. صافي رأس المال العامل [1]:

تأتي أهمية رأس المال العامل كونه مقياسا نوعيا للسيولة أي لدرجة الثقة التي توفرها الموجودات المتداولة، كما يحتل أهمية رئيسية في السياسات التمويلية القصيرة الأجل فإن الزيادة الدائمة لرأس لمال العامل، تتمثل وسيلة مهمة لتحقيق القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة.

فهو يمثل حد الأمان ولكن يجب الانتباه إلا انه إذا زاد رأس المال لدرجة اكبر من الحدود الاقتصادية المقررة له، يعتبر ذلك زيادة في الاستثمار العاطل مما يتسبب بهبوط في مستوى ربحية الاستثمار.

---

(1) أبو ديات، سليمان، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1996، ص15.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من خلال احتساب رأس المال العامل للبنوك يمكن قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويعتبر المقياس لهامش الأمان المعطي لمقدمي المطلوبات، ويحسب من خلال المعادلة التالية[1]:

رأس المال العامل= الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة

والموجودات المتداولة هي أصول المنشأة ومصادرها القابلة للتحول إلى نقد(سيولة) خلال سنة مالية أو فترة تشغيلية أيهما أطول.

وأما المطلوبات المتداولة فهي الالتزامات المترتبة على المنشأة والواجب تسديدها خلال سنة مالية أو فترة تشغيلية أيهما أطول.

وكلما كانت قيمة رأس المال العامل أعلى كانت الأوضاع في البنك أفضل، ولكن إذا ارتفعت بشكل كبير ومُلفت فإن هذا قد يعني ضعف إدارة رأس المال العامل أو عدم جودة مكوناته أو تراجعاً في النشاط.

ويمثل الجدول التالي مقدار رأس المال العامل في البنوك الإسلامية الأردنية الفترة (2004-2008)

جدول (1)

صافي رأس المال العامل في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008)

السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2004	234156569	206512771
2005	832185146	205875631
2006	941090046	338494828
2007	1019489778	359800324
2008	1147094658	437014830

المصدر: تم احتساب هذه المقادير من قبل الباحثة اعتماداً على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية للبنكين.

من خلال جدول (1) يلاحظ ما يلي:

1- أن البنوك الإسلامية الأردنية كان لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها أي وصلت لحد الأمان.

---

[1] صيام، وليد زكريا، تحليل ومناقشة القوائم المالية، ص218.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2- زيادة الموجودات المتداولة عن المطلوبات المتداولة في البنك الإسلامي الأردني، وهذا الحال ينطبق على البنك الإسلامي العربي الدولي.

2. **نسبة التداول[1]:**

تظهر هذه النسبة إمكانية تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الموجودات التي تتكون من نقد، أو التي يمكن تحويلها إلى نقد في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاقات هذه الالتزامات وانخفاض هذه النسبة يشير إلى أن إدارة البنك ستتعرض إلى صعوبة في مواجهة الالتزامات المستحقة عليها في تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الارتفاع فإن ذلك يدل على أن البنك يتمكن من تحويل موجوداته المتداولة إلى نقد بسهولة، وفي الوقت المناسب، ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن2:1 وارتفاعها أكثر من ذلك يدل على أن هناك سيولة نقدية معطلة بدون تحقيق عائد، وتحسب المعادلة التالية:

نسبة التداول= الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة (ويعبر عنها بعد المرات)[2].

ويمثل الجدول (2) نسبة التداول في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008)

جدول (2)

نسبة التداول في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن للفترة (2004-2008)

السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2004	8 .1	1 .2
2005	95 .2	2 .2
2006	12 .3	4 .2
2007	04 .3	6 .2
2008	91 .2	9 .1

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير السنوية لكلا البنكين.

من خلال جدول (2) يلاحظ ما يلي:

---

[1] الزبيدي، حمزة محمود، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2001م، ص86.

[2] صيام، وليد زكريا، تحليل ومناقشة القوائم المالية، ص215-216.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- أن البنوك الإسلامية الأردنية فيها نسبة تداول مرتفعة بشكل عام

2- أن نسبة التداول في البنك الإسلامي الأردني أعلى منها في البنك العربي الإسلامي الدولي.

وهذا يعني أن البنوك الإسلامية الأردنية كانت قادرة على تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الموجودات عن طريق تحويل موجوداتها المتداولة إلى نقدٍ بيسرٍ وسهولة.

3. نسبة السيولة السريعة[1]

وعادةً لا تختلف نسبة التداول عن نسبة السيولة السريعة للشركات الخدمية مثل: المصارف وتهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة البنك عموماً على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى فك ودائعه الآجلة في البنوك والمؤسسات الأخرى وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

السيولة السريعة = مجموع النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك في الداخل والخارج / مجموع الودائع الجارية، وتحت الطلب، وودائع البنوك الأخرى الجارية، وتحت الطلب في الداخل والخارج.

ويحتفظ بها البنك لأداء المعاملات اليومية التي يقوم بها من فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات وإجراء المقاصات مع البنوك ولمواجهة السحب اليومي على الودائع.

وكلما كنت هذه النسبة أعلى من 100% فإن وضع السيولة في البنك يكون مطمئناً والمعيار النمطي لهذه النسبة هو 1:1.

ويبن الجدول (3) نسبة السيولة السريعة في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2004-2008).

---

[1] pualf،Jessup modern bank management. Stpnal west publishing co. 1980 p19-29.

وانظر المالكي، عبد المجيد، البنك الإسلامي الأردني، الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني، مجلد 7، 1996، ص259-260. وانظر: العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2008م، ص45.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (3)

نسبة السيولة السريعة في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008).

السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2004	98 .1	3 .1
2005	67 .1	3 .1
2006	60 .1	1 .1
2007	40 .1	2 .1
2008	28 .1	1 .0

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية لكلا البنكين.

من خلال جدول (3) يلاحظ ما يلي:

1- أن نسبة السيولة السريعة كانت عالية جداً في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي باستثناء سنة 2008 للبنك العربي الإسلامي الدولي، حيث أنها كانت منخفضة جداً.

2- أن نسبة السيولة كانت أعلى في البنك الإسلامي الأردني عنها في البنك العربي الإسلامي الدولي.

وهذا يعني أن كلا البنكين كانت لديهما القدرة على الوفاء بالتزاماتهما في الظروف الطارئة دون أن يحتاجا أن يفكا ودائعهما الآجلة لدى البنوك الإسلامية الأخرى.

4. نسبة السيولة العامة:

تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة البنك على تخطيط التدفق النقدي بما يمكنه من مواجهة السحوبات المفاجئة وكذلك قياس مدى كفاءة البنك في إجراء توازن بين الربحية والسيولة، فمن المعروف أن النسب العالية من السيولة تكون في العادة على حساب الربحية فكلما ارتفعت نسبة السيولة في البنك كلما أدى ذلك إلى الانخفاض في مستوى الأرباح وذلك لتحقيق أقصى ربح ممكن دون المساس بحد الأمان[1].

[1] محيسن البنوك والمؤسسات المالية في الأردن، حقائق وأرقام، ص17.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويمكن احتسابها بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة العامة = مجموع النقد في الصندوق، والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى والمرابحات الدولية قصيرة الأجل واستثمارات الأوراق المالية القابلة للتداول / مجموع ودائع المتعاملين وتُعتبر الحدود المثلى لها من 30%-60%، وتعتبر متدنية إذا قلت عن ذلك، بحيث يتعرض البنك إلى مخاطر السيولة، أما إذا ارتفعت عن ذلك فإن ذلك يشير إلى عدم قدرة البنك على استخدام الأموال لديه بأساليب أعلى ربحية ويمثل الجدول التالي نسبة السيولة العامة في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة(2004-2008).

الجدول (4)

نسبة السيولة العامة في البنوك الإسلامية الأردنية (2004-2008).

السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2004	97 .1	26 .1
2005	7 .2	59 .1
2006	26 .2	23 .1
2007	9 .3	26 .1
2008	7 .2	26 .1

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية لكلا البنكين.

من خلال جدول (4) يلاحظ ما يلي:

1- أن نسبة السيولة العامة في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي كانت مرتفعة جداً مقارنة بالحدود المثلى لها من 30% - 60% .

2- قدرة كلا البنكين على الوفاء بالسحوبات المفاجئة دون الاضطرار إلى تسييل جزء من الأصول .

وهذا يعني أن البنوك الإسلامية الأردنية تعاني من فائض سيولة وان البنك الإسلامي الأردني يحوي فائض سيولة عالية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والذي يتضح من خلال النسب السابقة وهي النسب المكونة لمؤشر السيولة في البنـــوك الإسلامية الأردنية أن السيولة فيها كانت مرتفعة جـــدا أي أن هـــذه البنـــوك تمتعـــت خـــلال (2004م-2008م) بالقدرة على الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الأجل وفي مواعيدها المستحقة.

وأن البنوك الإسلامية تميزت بفائض سيولة ويعود ذلك للأسباب التالية:

أ- أن البنوك الإسلامية لم تستفد من وظيفة البنك المركزي كمقرض أخير.

ب- أن البنوك الإسلامية تركز على التمويل بالمرابحة للآمـــر بالـــشراء ولا تلجـــا إلـــى التمويلات (المضاربة والمشاركة) إلا بنسب قليلة.

ت- أن البنوك الإسلامية تلجا إلى سياسة متحفظة لتقليل درجة مخاطرتها.

ث- خوف البنوك الإسلامية من تشغيل الأموال حتى تكون قادرة على ردها فـــي مواعيـــد استحقاقها ويعود ذلك بسبب قلة الوعي الادخاري عند المودعين لأنهم عندما يودعـــون أموالهم في البنوك الإسلامية يكون بسبب محافظتهم على مبدأ المشروعية.

كما يلاحظ من الجدول الذي يبين نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائـــع الجاريـــة فـــي البنوك الإسلامية الأردنية.

جدول (5)

نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الجارية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008)

السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2004	79	60
2005	81	70
2006	84	5 .77
2007	87	82
2008	90	2 .83

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-YarmouK University

ثانياً: - نسب الربحية

تقيس هذه النسبة مدى نجاح إدارة البنك في تشغيل الموجـودات المتاحـة، والمـوارد الذاتية في تحقيق الأرباح، ونسب الأرباح من العملتين المحلية والأجنبية للودائع الاستثمارية.

والبنوك الإسلامية تحقق أرباحها من توظيف مواردها المالية والمتكونة من القـروض الحسنة (ودائع جارية وتحت الطلب) وحقوق المساهمين والودائع الاستثمارية والتـي تأخـذها البنوك الإسلامية بصفة العامل المضارب والذي يستحق الربح بجهده وتكون يده عليها يد أمانة لذلك فهو يسعى بكل جهده لإبعاد هذه الأموال عن الخطر وتحتوي هذه النسب على:

1- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات

وتقيس هذه النسبة مدى نجاح إدارة البنك في تشغيل الموجودات المتاحة تشغيلاً يحقـق أقصى ربح ممكن، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كان الوضع أفضل من حيث إمكانيـة النمـو والاستثمار، ويجب أن تتناسب هذه النسبة مع درجة مخاطر القطاع الذي ينتمي إليه العميل.

ويمثل الجدول (6) نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات في البنـوك الإسـلامية الأردنية للفترة (2004-2008).

جدول (6)

نسب صافي الربح إلى إجمالي الموجودات في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008)

السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2004	26 .0	6 .0
2005	83 .0	6 .1
2006	89 .0	5 .2
2007	19 .1	8 .2
2008	61 .1	5 .1

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما النسب في البنك العربي الإسلامي فقد أخذتها من التقرير السنوي 2008 للبنك نفسه.

يلاحظ من الجدول (6) ما يلي:

1- انخفاض نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات في البنك الإسلامي الأردني و ارتفاع هذه النسبة عند البنك العربي الإسلامي الدولي.

2- لجوء البنك الإسلامي الأردني إلى صيغة المرابحة بقدر كبير وهي قليلة المخاطرة، أما البنك العربي الإسلامي الدولي فيلجأ إلى صيغ أكثر خطورة.

2- نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية.

وتقيس هذه النسبة مدى نجاح إدارة البنك في تشغيل الموارد الذاتية أفضل تشغيل ممكن لتوليد الأرباح للمساهمين، وكلما كانت أعلى كان الوضع أفضل:

وتقاس بـ صافي الربح ÷ حقوق الملكية.

ويمثل الجدول التالي صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008).

جدول (7)

صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008)

السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2004	05 .0	02 .0
2005	18 .0	06 .0
2006	13 .0	12 .0
2007	17 .0	14 .0
2008	21 .0	07 .0

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك

يلاحظ من الجدول (7) ما يلي:

1- صافي الربح إلى حقوق الملكية كانت أعلى في البنك الإسلامي الأردني عن البنك العربي الإسلامي الدولي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- على الرغم انه كان أعلى إلا أن البنكين كانا يعانيان من انخفاض صافي الربح بشكل عام ويعود ذلك إلى أن البنوك الإسلامية الأردنية تعتمد على الدخل الذي تحصل عليه بصفتها مضارباً.

3- النسبة العامة لتوزيع الأرباح على المودعين بالعملة المحلية والعملة الأجنبية[1]

تقيس هذه النسبة مدى نجاح الإدارة في تشغيل الودائع الاستثمارية المتاحة تشغيلاً تحقق أقصى ربح ممكن، وكلما كانت أعلى كانت أفضل.

جدول (8)

النسبة العامة لتوزيع الأرباح على المودعين بالعملة المحلية والأجنبية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008)

السنة / البنك	2004 %		2005 %		2006 %		2007 %		2008 %	
العملة	العملة المحلية	العملة الأجنبية	العملة المحلية	العملة الأجنبية	العملة المحلية	العملة الأجنبية	العملة المحلية	العملة الأجنبية	العملة المحلية	العملة الأجنبية
الإسلامي الأردني	.5 %50	.1 %33	.5 %01	.1 %87	.5 %05	.3 %17	.5 %30	.3 %50	.5 %70	.2 %71
العربي الإسلامي الدولي	3	1	5	2	5	3	5	3	4	2

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي (2004-2008)

ويلاحظ من الجدول (8) ما يلي:

1- نسبة الأرباح الموزعة على المودعين بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في البنوك الإسلامية الأردنية كانت نسبة مرتفعة ولكنها كانت في البنك الإسلامي الأردني مرتفعة أكثر.

2- ارتفاع نسبة الأرباح الموزعة من العملة المحلية عن الأرباح الموزعة من العملة الأجنبية في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

---

[1] رمضان، زياد، أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية والصناعية، تحليل ومناقشة الميزانيات2، 1984، ص52.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: نسبة التدفق النقدي

تهدف هذه النسبة إلى قياس كفاءة وكفاية التدفق النقدي من العمليات، والتأكد من أن الأرباح تترجم إلى سيولة نقدية، كما أنها تقيس قدرة البنك على تمويل أنشطته الاستثمارية والتشغيلية، وكلما كانت هذه النسبة عالية كان الوضع أفضل بحيث تكون تغطية التدفق النقدي من عمليات التشغيل للمطلوبات المتداولة جيدة، ومن المعروف أن البنوك الإسلامية تقوم بمجموعة من الاستثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، لذلك يجب أن يتناسب عمر الوديعة مع الاستثمار الموظفة فيه، فيرد رأس المال (الوديعة الاستثمارية) مع الأرباح لصاحب هذه الوديعة بعد تصفية هذا المشروع المراد الاستثمار فيه، لكن هذا يعني انه كلما كانت هناك نسبة عالية من التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية التي تقوم بها البنوك الإسلامية فان ذلك سيعكس قدرتها على سداد التزاماتها في الوقت المناسب، إذ يعني عدم توافر هذه القدرة على تعرض هذه البنوك إلى المخاطر وتقاس بالمعادلة التالية:

صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ÷ المطلوبات المتداولة

جدول (9)

صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008)

السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2004	26 .0	03 .0
2005	13 .0	09 .0
2006	15 .0	34 .0
2007	03 .0	01 .0
2008	07 .0	38 .0

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك

يلاحظ من الجدول (9) ما يلي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- أن نسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة منخفضة جداً في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي بشكل عام، ولكنها كانت أكثر انخفاضاً في البنك العربي الإسلامي الدولي.

2- يتبين لنا قدرة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل كانت قليلة وهذا يوضح عدم نشاط البنك أو عدم حيازته لمشاريع تشغيلية كبيرة تعود عليه بتدفقات نقدية داخلة وكافية لمواجهة الالتزامات المطلوبة، ولكن البنك يحتفظ بنسب سيولة عالية جداً تمكنه من الوفاء بالتزاماته.

رابعاً- نسب المديونية = $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$

وتقيس هذه النسب مدى الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل الموجودات، وارتفاع هذه النسب يعني زيادة تعرض البنك للمخاطر؛ إذ على البنك ان يعتمد على مصادره الداخلية في تمويل موجوداته.

جدول (10)

مجموع المطلوبات إلى حقوق الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008)

السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2004	4 .4	6 .3
2005	8 .4	0 .3
2006	8 .3	6 .3
2007	7 .3	0 .3
2008	7 .3	9 .4

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية

يلاحظ من الجدول (10) ما يلي:

1- انخفاض حقوق الملكية إلى مجموع المطلوبات.

2- أن البنوك الإسلامية الأردنية لم تعتمد في تمويل الموجودات على حقوق المساهمين فيها، بل اعتمدت على أموال الغير، وكان من المفروض على هذه البنوك أن تعتمد على أموالها بصورة أكبر من ذلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1-مجموع المطلوبات إلى الموجودات

ويكون الوضع أفضل كلما قلت النسبة عن (الواحد الصحيح)

4- وتقاس هذه النسبة بـــ: المطلوبات ÷ الموجودات.

جدول (11)

مجموع المطلوبات إلى الموجودات في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008)

السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2004	27 .0	45 .0
2005	31 .0	38 .0
2006	30 .0	39 .0
2007	31 .0	37 .0
2008	32 .0	50 .0

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية

يلاحظ من الجدول (11) ما يلي:

1- أن نسبة المطلوبات إلى الموجودات في البنوك الإسلامية الأردنية هي اقـل مـن (واحـد صحيح) ويعني ذلك أن الموجودات قادرة على مواجهة المطلوبات؛ حيث يشترط تـساوي جانبي الميزانية؛ ليظل البنك في وضع آمن.

2- أظهرت النسب السابقة أن الموجودات تزيد على المطلوبات وهذا يعني أن البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الأردني قد حققا الهامش المطلوب من الأمان وأكثر خلال الفترة (2004م-2008م) هذا بشكل عام، أما عند مقارنة النسبتين فانـه يلاحـظ نـسبة المطلوبات إلى الموجودات في البنك العربي الإسلامي الدولي، ولكن هذا الارتفاع لم يـؤثر في حد الأمان المطلوب فيه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و- كفاية رأس المال:

تهدف هذه النسبة إلى تقييم كفاءة رأس المال في مواجهة المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها موجودات البنك وهي بذلك تقيس ما يسمى بالعرف المصرفي بنوعية الأصول ومن المعروف أن النسبة التي حددتها لجنة بازل لكفاية رأس المال هي (8%)[1].

وتقاس من خلال المعادلة التالية: رأس المال ÷ الموجودات المرجحة بالمخاطر

جدول (12)

كفاية رأس المال إلى الموجودات في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2004-2008)

السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2004	37 .12	28
2005	10 .12	25
2006	17 .16	21
2007	69 .15	20
2008	73 .13	19

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك

يلاحظ من الجدول (12) ما يلي:

1- نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي مرتفعة بشكل اكبر من النسبة المقررة من البنك المركزي الأردني وهي (12). وكذلك النسبة المقترحة من بازل.

وهذا يدل على أن كلا البنكين يتمتعان بكفاية عالية لرأس المال.

2- يلاحظ أن النسبة مرتفعة بشكل أكبر بكثير في البنك العربي الإسلامي الدولي عنها في البنك الإسلامي وهذا يدل على أن البنك العربي الإسلامي الدولي يتميز بمكانة أعلى في الأصول من البنك الإسلامي الأردني، ولعل السبب يعود في ذلك لأنه تابع للبنك العربي وهو من اكبر البنوك في القطاع المصرفي.

---

[1] محمود، عبد العزيز محمود، الإطار الجديد لحساب معيار كفاية راس المال، ص83.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نتائج التحليل

1- لم تتعرض البنوك الإسلامية الأردنية إلى أية مخاطر في جانب السيولة بل أنها كانت تملك فائضاً من السيولة خلال الفترة (2004م2008م)، وبذلك كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها دون الحاجة إلى تسييل ودائعها الآجلة في البنوك الإسلامية الأخرى.

2- تحتوي البنوك الإسلامية الأردنية على موارد عاطلة بلا توظيف، وذلك يحرم أصحابها من الحصول على عائد من تشغيلها.

3- تتمتع البنوك الإسلامية الأردنية بكفاية عالية لرأس المال وهي نسب تفوق النسبة المطلوبة وهي (12%).

4- أن البنوك الإسلامية الأردنية كانت ذات أصول متينة بشكل يكفي لمواجهة أية مخاطر قد تتعرض لها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الرابع

الحلول المقترحة لمشاكل السيولة

1- قيام البنك المركزي بتقديم التمويل المطلوب للبنوك الإسلامية على أساس التمويل بالمضاربة:

وذلك بأن يتيح البنك المركزي التمويل الذي يطلبه أي بنك إسلامي على أساس التمويل بالمضاربة ويتم معاملة هذا التمويل على نفس أسس معاملة أموال حساب الاستثمار العام من حيث معدل هذا التمويل الفعلي الذي يتم توزيعه عن المدة التي تم الانتفاع بالتمويل فيها، وهذه الصيغة يمكن أن تناسب النظام المختلط كي تناسب من بأي أولى، النظام الإسلامي. إلا أنه يجب أن يراعي في الحالين أن يتاح التمويل مدة كاملة، تسمح بتشغيله فعلاً ويتولد من تشغيله عائداً حقيقي قابل للقياس والتوزيع الفعلي وهذه المدة لا تقل عن ثلاثة شهور في أغلب البنوك الإسلامية وقد تصل إلى شهر في بعض البنوك ومع أن تلك الصيغة تبدو غير متسقة مع منطق وظيفة الملجأ الأخير التي يمارسها البنك المركزي، والتي غالباً ما ترتبط بوضع شروط وترتيبات معينة تتعلق بتنظيم الموقف الحالي للبنك طالب التمويل بهدف تقوية مركز السيولة لديه، إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيقها في إطار هذه الشروط والترتيبات التي يراها البنك المركزي، وهي دائماً ما تكون في صالح تدعيم مركز البنك في السوق، إذ طالما أن التمويل يمنح بدون فائدة تابعة، واتفق على معاملته مثل باقي حسابات الاستثمار مشاركاً في الربح والخسارة فإنها تكون ذلك صيغة ملائمة للبنك الإسلامي ويمن أن تكون كذلك من وجهة نظر البنك المركزي[1].

([1]) ناصر، الغريب، الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية منهج فكري ودراسة ميدانية، دولية مقارنة، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ط1، ص 117 - 121.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2- دخول البنك المركزي شريكاً بالتمويل في عمليات أو مشروعات بعينها.

عند دخول البنك المركزي شريكاً بالتمويل يؤدي ذلك إلى تشجيع البنوك الإسلامية للدخول في مشروعات ومجالات مهمة للاقتصاد.

3- تخصيص نسبة الاحتياطي النقدي المقابلة لحسابات الاستثمار لمواجهة احتياجات السيولة الطارئة للبنوك الإسلامية:

ذلك بأن يتم تخصيص نسبة معقولة من أرصدة حسابات الاستثمار بخلاف نسبة الاحتياطي المقرر وإيداعها في حساب مستقل بدون فائدة لدى البنك المركزي يتم فيه تجميع هذه النسبة من كل البنوك الإسلامية المحلية، حيث يتم توفير السيولة المطلوبة لأي من البنوك الإسلامية في ضوء الأرصدة المتوفرة في هذا الحساب.

4- صندوق مشترك للسيولة:

حيث يساهم فيه كل بنك إسلامي بنسبة من أموال الحسابات غير الاستثمارية (جارية وإدخارية) وتستخدم الحصيلة في تقديم السيولة للبنك، الإسلامي عند وجود عجز طارئ ومؤقت ويتم ذلك في صيغة الإقراض الحسن على أن يتم إعادة القرض فور انتهاء حالة العجز في السيولة والتي يفترض فيها أن المدة تتجاوز شهر بأي حال من الأحوال حتى تتاح تغطية كل الحالات، والاستخدام هذا القرض الحسن في تمويل استثماري دون اتفاق على ذلك، ومن المناسب أن توضح معايير معينة يتم على أساسها منح الفرص قصير الأجل، أهمها الاطمئنان على وضعية السيولة من حيث الحجم والزمن والأسباب.

5- تقديم التمويل كقرض حسن عند الحاجة للسيولة.

من المقترح أن يقدم البنك المركزي التمويل المطلوب لمواجهة عجز السيولة الذي يعاني منه البنك الإسلامي كإيداع في حساب البنك على أساس أنه قرض حسن أي تمويل دون أي فائدة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ثابتة وبطبيعة الحال يتم ذلك في إطار أي ترتيبات أو اشتراطات قد يراهـا البنـك المركـزي ضرورية لحسن استخدام القرض، على أنه في حالة انتظام وضع الـسيولة أو وجـود فـائض مناسب فيها يقوم البنك الإسلامي بإيداع مماثل في حساب البنك المركزي ولمدة مماثلة، وعلـى أساس القرض الحسن أيضاً.

6- ترتيبات للإمداد بالسيولة فيما بين البنوك الإسلامية على المستوى العربي والإسلامي.

أي توفير السيولة بالعملة الحرة القابلة للتحويل عند صعوبة توفيرها للبنك الإسلامي من السوق المحلي وهو عن طريق عقد اتفاقية بين البنوك الإسلامي القائمة تلتزم بأن يقوم كل منها بمقتضى هذه الاتفاقية بإيداع حصة يتفق عليها تنسب إلى ودائعها من العملات الحرة من غيـر حسابات الاستثماري أي من الحسابات الجارية وما يأخذ حكمها.

تستخدم حصيلتها لإمداد البنك الإسلامي الذي يعاني من عجز مؤقت في الـسيولة ممـا يساعد على تخطي هذا العجز وذلك في صيغة قرض حسن بدون فوائد ومـن ثـم يفـضل ألا تتجاور مدة السداد شهراً.

ونستخلص مما سبق أن هناك عدداً من البدائل الإسلامية تصلح للتطبيق وتناسب الـنظم المصرفية التقليدية والنظم المصرفية الإسلامية:

1- تخصيص نسبة الاحتياطي النقدي المقابلة لحسابات الاستثمار.

2- الصندوق المشترك للسيولة على مستوى البنوك الإسلامية المحلية.

3- ترتيبات الإمداد بالسيولة بين البنوك الإسلامية على المستويين العربي والإسلامي.

4- توفير السيولة في إطار صيغة المضاربة وشروط حساب الاستثمار العام.

5- توفير السيولة كقرض حسن دون فائدة عند عجز السيولة دورها عند تحسن السيولة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي كالآتي:

النتائج: .

1. ارتفاع نسبة السيولة لدى البنوك الإسلامية الأردنية واضطرارها لإيداع احتياطي نقدي بدون عائد، وهذا ناتج عن تطبيق القواعد والمعايير من قبل البنوك المركزية على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بشكل متساوٍ وبدون تمييز.
2. وجود صندوق مشترك لتقديم السيولة العاجلة لدى البنوك الإسلامية الأردنية لمواجهة المخاطر المحتملة لعمليات الاستثمار حيث سمح البنك المركزي الأردني للبنوك الإسلامية إنشاء هذا الصندوق.
3. ينفرد البنك الإسلامي الأردني بتأسيس ما يعرف بصندوق التامين التبادلي لمدينيه ليكون أداة علاجية لمخاطر التمويل والاستثمار.
5. ارتفاع قيمة رأس المال العامل لدى البنوك الإسلامية الأردنية وهذا يعني أنها وصلت إلى حد الأمان.
6. نسبة التداول في البنوك الإسلامية الأردنية كانت مرتفعة أي أنها كانت قادرة على تغطية التزاماتها المستحقة.
7. عدم استفادة البنوك الإسلامية من وظيفة البنك المركزي كمقرض أخير وبالتالي اضطرار هذه البنوك للاحتفاظ بسيولة نقدية عالية لمواجهة السحوبات مما ترتب عليه تعطيل جزء من مواردها عن الاستثمار، والذي أدى بدوره إلى نقص العوائد والأرباح لدى هذه البنوك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

8. تركز البنوك الإسلامية على التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء وعدم لجوءها إلى التمويلات (المضاربة والمشاركة) إلا بنسب قليلة تخفيضاً لمخاطر التمويل.

9. خوف البنوك الإسلامية من تشغيل أموالها حتى تكون قادرة على ردها في مواعيد استحقاقها وقدرة هذه البنوك على الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة دون أن تستخدم ودائعها الآجلة لدى البنوك والمؤسسات الأخرى وعدم حيازتها لمشاريع تشغيلية كبيرة تعود عليها بتدفقات نقدية لمواجهة الالتزامات المطلوبة.

10. نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية مرتفعة بشكل اكبر من النسبة المقررة من البنك المركزي الأردني وهي: (12) وكذلك النسبة المقترحة من بازل وهذا يدل على أنها تتمتع بكفاية عالية لرأس المال.

11. أن البنوك الإسلامية الأردنية تعاني من انخفاض صافي الربح بشكل عام ويعود ذلك إلى اعتمادها على الدخل الذي تحصل عليه بصفتها مضارباً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التوصيات

1- المحافظة على سرية وتكامل ودقة المعلومات لزيادة قدرة البنك على السيطرة على العمليات داخلياً وخارجياً.

2- توفير قاعدة بيانات شاملة وكافية تشمل الأقسام المصرفية العاملة على جمع وتوظيف السيولة وجمع معلومات عن طبيعة الاستثمارات وأنواعها وآجالها ومعلومات عن المصارف المنافسة، وعن السوق المالية وكافة المعلومات التي تساعد هذه الإدارة لتحقيق هدفها.

3- يجب أن تكون القرارات الخاصة بإدارة السيولة مرنة وتراجع باستمرار لتجنب فائض أو نقصان السيولة.

4- العمل على إيجاد دراسات أكاديمية وندوات ودورات متخصصة لتقييم وقياس وتسعير مخاطر السيولة.

5- التخطيط المستقبلي بتقييم احتياجات المصرف المستقبلية من الموارد المالية.

6- إيجاد آلية خاصة ومتطورة لقياس وتحليل ورصد فائض السيولة من خلال تقييم التدفقات النقدية الواردة والصادرة بالإضافة إلى التزامات البنك التزامات البنك التي تكون خارج الميزانية مثل خطابات الضمان.

7- إيجاد خطط خاصة لدراسة وفحص التدفقات النقدية التي تأتي من مصادر غير متوقعة وخاصة الحسابات الاستثمارية التي تكون خارج الميزانية، وذلك لمقابلة الحالات الطارئة التي تحتاج للسيولة.

8- إيجاد آلية خاصة لإدارة سيولة العملات الأجنبية وقياس سيولتها وحجمها، ومعرفة العملات النشطة والتحكم فيها.

9- إيجاد وحدات رقابة داخلية فاعلة تابعة لإدارة السيولة ذات آلية خاصة للتحكم في السيولة.

10- أن يقوم البنك المركزي بتقديم قرضاً حسناً للبنوك الإسلامية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

11- التعرف على مواطن التعارض بين الربحية والسيولة والعمل على معالجتها.

12- أن يقوم البنك المركزي بمساعدة البنوك الإسلامية عن طريق إجراء بعض التعديلات في القوانين.

13- التعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية من خلال إنشاء خطوط ائتمان بين بعضها البعض، وبحيث تكون هناك ترتيبات متبادلة فيما حول الإيداعات فيما بينها.

14- إيجاد أدوات ائتمانية تتماشى والشريعة الإسلامية وتحل الكثير من المشكلات التي تعـاني منها البنوك الإسلامية وخاصة مشكلة السيولة.

15- تأهيل وتدريب الكوادر الفنية والإدارية في البنوك الإسلامية لتتمكن من اسـتيعاب وفهـم التجربة المصرفية الإسلامية بما يتفق وأحكام الشريعة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

ارشيد، محمود عبد الكريم، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفـائس، عمان، ط1.

إقبال، منور وآخرون، التحديات **التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي** المعهد الإسلامي للتنمية جدة، ط1، 2001م.

جلال سليمان، محمد، **الودائع الاستثمارية في البنـوك الإسـلامية**، المعهـد العـالمي للفكـر الإسلامي، القاهرة 1996م.

جلدة، سامر بطرس، **النقود والبنوك**، دار البداية، ط1، 2008.

الجمال، الغريب، **المصارف وبيوت التمويل الإسلامية**، ط1، دار الشروق، جدة 1968م.

حسن، سهير محمد، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985.

الحسيني، أحمد بن حسين أحمد، **الودائع المصرفية، وأنواعها استخدامها استثمارها**، المكتبة، دار ابن حزم، 1999.

حشيش، عادل أحمد، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**.

حماد، طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعيـة، الإسكندرية، 2001.

حماد، نزيه، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، السعودية، الرياض، الدار العلميـة للكتاب الإسلامية، ط3، 1995.

حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، عبد السلام، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حنفي، عبد الغفار، عبد السلام، أبو قحف، **إدارة وتنظيم المصارف التجارية**، القاهرة، المكتب العربي، 1909م.

خالد، أمين عبد الله، الطراد، إسماعيل، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر، ط 6006.

خان، طارق الله، **إدارة المخاطرة تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**،البنك الإسلامي للتنمية، جدة 2003.

خليل سامي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

دويدار، محمد، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مؤسسة عز الدين، بيروت.

الدويري، خليل إبراهيم، **السياسة النقدية في الاقتصاد الأردني**، معهد التخطيط القومي، مصر.

الرواي، خالد وهيب، **إدارة العمليات المصرفية**.

الزيدانيين، جميل سالم، **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل، ط1، 1999م.

أبو زيد، محمد عبد المنعم، **الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1997م،

سراج، محمد أحمد، **النظام المصرفي الإسلامي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1989م.

سنقرط، سامر، **منهجية التصنيف الائتماني للمصارف- تحليل المخاطر المصرفية**، البنوك عمان، الأردن، مجلد 22، 2003م.

سويلم، محمد،**إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998.

السيد علي، عبد المنعم، والعيسى، نزار، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، ط1، 2004.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

السيد، علي عبد المنعم، **التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، بيروت، ط3، 1986م.

السيسي، صلاح الدين حسن، **الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر**، دار الوسام للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1997.

شابرا، محمد عمر وخان، طارق الله، **الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية**، ورقة مناسبات.

شابرا، محمد عمر، وأحمد، حبيب، **الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية**، المعهد الإسلامي البحوث والتدريب، جدة، ورقة مناسبات (6)، 2006.

الشافعي، محمد زكي، **مقدمة النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982، ط1.

شبير، محمد عثمان، **المعاملات المالية المعاصرة**، الفقه الإسلامي، دار النفائس عمان 1996م.

شحاتة، شوقي، **البنوك الإسلامية** جدة دار الشروق، ط1، 1977م.

الشمري، صادق راشد، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، دار صفاء عمان، ط1، 2009م.

الشمري،ناظم محمد،**النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للطباعة،عمان،2007 م.

شيحه، مصطفى رشدي.

الصعيدي، إبراهيم، **أنواع الودائع في المصارف الإسلامية**، دبي، بنك دبي الإسلامي، مركز التدريب على الأعمال المصرفية.

صوّان، محمود حسن، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للنشر، 2001، ط1.

صيام، وليد زكريا، **تحليل مناقشة القوائم المالية (تحليل ومناقشة الميزانيات)** ، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط1، 1994م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

طايل، مصطفى كمال السيد، **البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق بنك فيصل الإسلامي**، جامعة أم الدرمان 1988 م.

الطيار، عبد الله البنوك، **الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار الوطن، الرياض.

العبادي، عبد الله، **موقف الشريعة الإسلامية من المصارف الإسلامية**، دار الثقافة، قطر، 1981م.

عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2002م.

عبد الحميد، **طلعت إدارة البنوك التجارية**، مكتبة عين شمس- القاهرة.

عبد الفتاح، احمد، **العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية**، مطبوعات الندوة، الخرطوم، 1990.

عريضة، صبحي تادرس والعقاد، مدحت محمد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت 1983، ص 78 .

العريضي، عدنان، **الوسيط في إدارة المصارف**، دار المستشار للطباعة والنشر، بيروت.

عطية، جمال الدين، **البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم**، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ط1.

عقل، مفلح، **وجهات نظر مصرفية**، مكتبة المجتمع العربي .

عوض الله، زينب، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، 1995م.

عوض، علي جمال الدين، **عمليات البنوك من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية 1981م.

الغندور، حافظ كامل، **محاولة التحديث الفعّال في المصارف العربية**، بيروت لبنان، اتحاد المصارف العربية، 2003م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قلعاوي، غسان، **المصارف الإسلامية ضرورة عصرية، لماذا؟ وكيف؟** دار المكتبي بيروت، 1998م.

الكساسبة، محمد عفنان، **ما هية البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**، البنك المركزي الأردني 1982م.

الكفراوي، محمد فؤاد، **المعاملات في الأسواق المالية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية**، سلسلة أضواء الإسلام، موسوعة الفكر الإسلامي، دار العروبة للنشر والإعلام، إبريل، 1984.

كمال، حسن محمد وغلاب، حسن أحمد، **البنوك التجارية**، مكتبة عين شمس – القاهرة، 1979م.

اللوزي، صالح واللحام، محمود والخياط، مصطفى، **الائتمان المصرفي في الأردن**، المعهد العربي للدراسات المصرفية، 1992.

اللوزي، وآخرون، سليمان أحمد، **إدارة البنوك**، دار الفكر للطباعة، عمان، ط1، 1997م.

المالقي، عائشة الشرقاوي، **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**.

المالكي، عبد الله عبد المجيد، **الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني**، البنك الإسلامي الأردني، مجلد، 1997.

المصري، عبد السميع، **المصرف الإسلامي علمياً وعملياً**، دار التضامن للطباعة 1988م.

المعاني، وليد خير، **دالة الطلب على النقود والسياسة النقدية في الأردن**، جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1989.

المغربي،عبد الحميد، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، بحث، رقم 66 البنك الإسلامي للتنمية، العهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

النابلسي،محمد سعيد، **التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن، رقم 22، عمان، 1994.

ناصر، الغريب، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، القاهرة، أبو للوة للطباعة والنشر، ط1، 1996م.

النجار، أحمد عبد العزيز، **المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، دار الفكر، ط2، 1970.

هاشم، إسماعيل محمد، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية.

بني هاني، حسين، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الهندي، إربد، 2002.

الهواري، سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987م.

الهيتي،عبد الرازق رحيم، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**،عمان، الأردن، دار أسامة، ط1، 1998م.

يسري، عبد الرحمن، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، 2003.

يسري، عبد الرحمن، **قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل**، 2001.

ثانياً: المجلات والدوريات

أبو موسى، عبد الحميد، **واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الانفتاح المالي الدولي**، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد (287) تشرين أول 2004.

أبو موسى، عبد الحميد، **واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات المرحلة**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (275) تشرين أول 2003.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: الرسائل والأطروحات الجامعية:

جرير، سفيان عيسى، **دور الجهاز المصرفي في تطوير السوق الأولية لرأس المال في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 1999م.

الخلايلة، جاد الله، **حماية الودائع الاستثمارية بين المصيرفة الإسلامية والتقليدية**، جامعة اليرموك، 2004.

أبو الرب، جهاد، **فعالية السياسة النقدية والائتمانية للبنك المركزي في مواجهة أزمات الاقتصاد الأردني وبرامج التصحيح الاقتصادي (1964م-2003م)**، رسالة دكتوراه، جامعة السودان، 2003م.

زلط، أحمد محمود، **أحكام قبول الودائع وأعمال الخدمات في المصارف**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، د، ت.

الزواهرة، عصري، جميل علي، **أثر نسب السيولة على نسبة الربحية وشركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة 1998-2000**، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، 2005م.

سروجي، عنان فتحي، **مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2004م.

الشبيكات،غازي، **سياسة وضع الأهداف النقدية في الأردن**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1994م.

الصمادي، علي محمد، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الأردن**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1983م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عبادة، إبراهيم عبد الحليم، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، رسالة دكتوراة، جامعة اليرموك، 2007م.

عكنان، حاتم مصطفى، **السيولة في البنوك التجارية وأثرها على الربحية للفترة1985-1999م**.

العلاونة، رانية زيدان، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، حالة الأردن**، جامعة اليرموك، 2005.

العمايرة، محمد عودة، **علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1991م.

محيسن، عبد الحليم، **تقييم تجربة البنوك ودراسة تحليلية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1989م.

الوادي، حازم محمود، **كفاءة السياسة النقدية في الإسلام**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2006م.

رابعاً: الندوات والمؤتمرات والموسوعات والدراسات

ابن بلاهي، محمد محمد، **رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق في ظل التجربة الأردنية**، رسالة بحثية مقدمة لنيل درجة الدبلوم في العلوم المصرفية، المعهد العربي للدراسات المصرفية، عمان.

أبو زيد، محمد عبد المنعم، **الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي (12)، ط1، 1996م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

البلتاجي، محمد، **نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية**، دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحث والتدريب، جدة، المجلد الثالث عشر، العـدد الأول، 2005.

توجيهات مؤتمر المصرفي الإسلامي، دبي، 25 جمادى الثانية 1399هـ 22 مايو 1979م.

الريحان، بكر، **تحليل المخاطر المصرفية ومخاطر البلدان**، مؤتمر المناخ المالي والاستثماري التحديات والأفاق الجديدة.

شحادة، موسى عبد العزيز، **بحث علاقة البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية**، مقـدم لنـدوة المستجدات الفقهية، عمان، 1994م.

الشنتير، صالح موسى، **مخاطر استثمارات المصارف الإسلامية المحلية والدوليـة**، الملتقـى الإسلامية السنوي السابع، ص 10- 11.

علي، حيدر محمد، **علاقة المصارف اللاربوية بالبنوك المركزية**، المؤتمر الأولى للمـستجدات الفقهية الجامعة الأردنية، عمان، 1994م.

مركز البحوث المالية والمصرفية، **تطوير مؤشرات التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعهـا**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 8عدد 8، 2000.

الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، المعهـد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي مجلد5، 1982م.

الندوة السنوية المتخصصة الثالثة، تصدرها إدارة الفتوى والبحوث، بنك التضامن الإسـلامي، السودان.

وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، 1986-1990، عمان.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوفاق الجديد المقترح للجنة بازل للمخاطر التشغيلية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مجلد 10، عدد4، عمان، 2003.

خامساً: القوانين والتقارير السنوية والمنشورات

الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، **إتفاقية التأسيس**، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة، 1977.

الأردن، **قانون البنك المركزي رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته.**

إضاءات على مسيرة البنك نشرة خاصة لمرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس البنك، البنك الإسلامي الأردني، 2008.

البنك المركزي الأردني، الأردن التقرير السنوي الرابع والثلاثون لسنة 1997م.

البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والعشرون، 1981.

التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي (2004م-2008م)

التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني (2004م-2008م).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المراجع الأجنبية

Bates. Timpthy and William Bedford, **"An Analysis to the portfolio Behavior of Blak owned commercial Bank"**, Journal of finace. No. 3. June. 1996

Chandlerl, themnetary **"financial system"**, New York, harbor and row,1979.

Jessup, pualf, **modern bank management**. Stpual west publisting co. 1980.

JL Hanson, **monetary theory and practice**, machonald and Erans Ltd. , London, 1978.

Kim. Daeisk and A. Santomero. **Risk in Banking and capital Regulation, Journal of Finance**. Vol. 43. Dec. 1988.

Santomero. A. **Finacial Innovation and Bank Risk, Taking**. Journal of Economic Behavior and or ganization. Vol 3. March. 1998.

The world Bank," **the Economic development of Jordan"**, 2nd printing, the world: bank Publication, baltimore, 1962.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملاحق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق (1)

الميزانية العامة الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2008

البيـــــــــــان	إيضاحات رقم	بيان (أ) 31 كانون الأول 2008 دينار	2007 دينار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	577.031.989	540.527.680
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	103.138.295	94.426.772
حسابات الاستثمار لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	9.320.403	8.437.100
موجودات مالية للمتاجرة	7	-	266.234
ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى-بالصافي	8	806.222.472	678.956.163
التمويلات -بالصافي	8أ	14.340.315	13.401.689
موجودات مالية متاحة للبيع	9	99.515.985	111.364.016
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق-بالصافي	10	9.008.168	6.004.222
استثمارات في شركات وحليفة	11	17.971.886	14.365.182
موجودات إجارة منتهية بالتمليك-بالصافي	12	110.308.179	49.206.258
استثمارات في عقارات	13	57.311.157	44.250.852
قروض حسنة-بالصافي	14	11.194.937	7.326.604
ممتلكات ومعدات	15	27.462.585	21.505.998
موجودات غير ملموسة	16	416.286	645.111
موجودات أخرى	17	5.130.421	7.341.442
مجموع الموجودات		1.848.373.078	1.598.135.334

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الميزانية العامة الموحدة كما في31 كانون الأول 2008

	إيضاحات	31 كانون الأول 2008	2007
		دينار أردني	دينار أردني
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق الملكية			
المطلوبات			
حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية	18	8.525.718	6.197.458
حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب (أمانة)	19	522.192.026	444.992.064
تأمينات نقدية	20	22.730.860	19.064.652
ذمم دائنة	21	2.137.162	3.151.927
مخصصات أخرى	22	2.659.212	3.181.221
مخصص ضريبة الدخل	23	16.125.462	11.281.457
مطلوبات ضريبة مؤجلة	24	701.762	640.265
مطلوبات أخرى	25	12.044.204	9.002.125
مجموع المطلوبات	26	598.116.506	497.612.179
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك			
حسابات الاستثمار المطلقة	26	1.026.548.510	910.989.037
احتياطي أصحاب حسابات الاستثمار-شركات تابعة	26	1.815.396	1.625.073
احتياطي القيمة العادلة	27	27.426015	23.480.632
مطلوبات ضريبة مؤجلة	24	7.295.686	8.393.068
مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك		1.063.085.607	944.487.810
حقوق الأقلية	26	573.896	447.888
مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق الأقلية		1.063.659.503	944.935.698
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	28	22.877.371	20.164.825
مخصص ضريبة دخل صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	28	2.730.314	1.946.796
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المدفوع	29	81.250.000	65.000.000
علاوة الإصدار	29	-	15.000.000
احتياطي قانوني	30	22.408.679	17.267.496
احتياطي اختياري	30	12.061.791	7.211.515
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	30	600.000	392.697
احتياطي خاص	30	3.011.895	3.011.895
احتياطي القيمة العادلة-بالصافي	27	1.978.123	1.798.840
الأرباح المدورة	31	39.678.896	23.793.393
مجموع حقوق الملكية- مساهمي البنك		160.989.384	133.475.836
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق الملكية		1.848.373.078	1.598.135.334
حسابات مدارة لصالح الغير			
الاستثمارات المقيدة	54	88.019.087	101.210.653
سندات المقارضة	55	224.500.142	218.486.185
حسابات الاستثمار بالوكالة	56	9.445.750	9.451.750

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق (2)

بيان التدفقات النقدية الموحد

كما في 31 كانون الأول 2008

	إيضاحات	2008	2007
		دينار	دينار
التدفق النقدي من عمليات التشغيل			
الربح قبل الضريبة		50.060.912	34.369.778
التعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات واطفاءات		1.731.051	1.434.942
مخصص تدني ذمم وتمويلات		439.370	–
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار		5.606.875	5.741.925
مخصص اجازات الموظفين		208.000	165.000
مخصص تعويض نهاية الخدمة		443.845	10.000
مخصص تدني موجودات–ذاتي		3.258.079	238.657
مخصص ضريبة الدخل		4.660.945	3.443.789
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(1.096.087	840.109
الربح قبل التغير في الموجودات والمطلوبات		65.311.990	44.562.982
التغير في الموجودات والمطلوبات			
النقص (الزيادة) في حسابات استثمار لدى البنوك ومؤسسات مصرفية تزيد مدة مشاركتها عن3أشهر		(883.303	6.026.500
النقص في موجودات مالية للمتاجرة		266.234	2.9.052
النقص في ذمم عملاء مالية للمتاجرة		–	587.335
الزيادة في ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى		127.266.309	117.159.405
الزيادة في التمويلات		(938.626	22.6519
الزيادة في موجودات إجارة منتهية بالتمليك		61.001.921	26.362.279
الزيادة في القروض الحسنة		3.868.333	1.590.106
النقص في الموجودات الأخرى		2.211.021	10.646.060
الزيادة في الحسابات الجارية وتحت الطلب		**77.199.963**	**71.697.235**
النقص في ذمم الدائنة		1.014.775	–
الزيادة في التأمينات النقدية		13.666.208	602.735
تعويض نهاية الخدمة المدفوع		92.125	110.720
الزيادة في المطلوبات الأخرى		4.290.977	2.730.689
صافي التدفقات النقدية المستخدم في عمليات التشغيل قبل الضرائب		32.119.000	8.445.441
الضرائب المدفوعة		10.259.324	7.523.522
صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات التشغيل		42.378.224	15.968.963

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التدفق النقدي من عمليات الاستثمار

	إيضاحات	2008	2007
		دينار	دينار
بيع موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		1.521.988	11.344.213
شراء موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		3.545.000	3.871.140
بيع موجودات مالية متاحة للبيع		22.221.521	14.280.987
شراء موجودات مالية متاحة للبيع		37.232.496	38.560.961
بيع استثمارات في شركات حليفة		-	669.331
بيع استثمارات في العقارات		1.905.709	847.175
شراء استثمارات في العقارات		9.953.398	547.222
كلفة اقتناء استثمارات في شركات تابعة		1.431.816	3.497.500
بيع ممتلكات ومعدات		944.152	1.256.491
شراء ممتلكات ومعدات		8.030.324	3.443.800
صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات الاستثمار		23.599.664	21.522.526
التدفق النقدي من عمليات التمويل			
الزيادة في حقوق حسابات الاستثمار المطلقة		115.559.473	49.738.270
الزيادة في رأس المال علاوة الإصدار		-	1.722.472
أرباح موزعة على المساهمين		7.800.000	6.500.000
صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل		107.759.473	44.960.742
تأثير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		1.096.087	840.109
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		42.877.572	8.309.252
النقد وما في حكمه في بداية السنة	52	628.766.994	620.457.642
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	52	671.644.566	628.766.994

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق(3)

البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار

الميزانية العامة الموحدة كما 31 كانون الأول 2007

بيان (أ)

البيـــــــــان	إيضاحات رقم	31 كانون الأول 2007 دينار	31 كانون الأول 2006 دينار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	540.537.578	539.664.608
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	94.426.772	111.451.814
حسابات الاستثمار لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	8.437.100	14.463.600
موجودات مالية للمتاجرة	7	266.224	525.286
ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى-بالصافي	8	678.575.141	562.755.192
التمويلات -بالصافي	8أ	13.782.348	13.445.829
موجودات مالية متاحة للبيع	9	108.833.507	82.279.229
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق-بالصافي	10	6.00.233	13.477.306
استثمارات في شركات تابعة وحليفة	11	21.462.872	17.858.873
موجودات إجارة منتهية بالتمليك-بالصافي	12	49.306.258	22.943.979
استثمارات في عقارات	13	44.240.352	44.540.195
قروض حسنة-بالصافي	14	7.226.60	5.726.498
ممتلكات ومعدات بالصافي	15	15.805.279	14.815.327
موجودات غير ملموسة	16	25.741	14.282
موجودات أخرى	17	7.802.555	18.537.213
مجموع الموجودات		1.596.832.574	1.462.602.231

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار
الميزانية العامة الموحدة كما في كانون الأول

بيان (أ)

البيـــــــــان	إيضاحات رقم	31 كانون الأول	
		دينار	دينار
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق الملكية			
المطلوبات			
حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية	18	6.197.458	30.786.294
حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب (أمانة)	19	447.118.258	375.421.023
تأمينات نقدية	20	19.075.302	18.447.567
ذمم دائنة	21	3.095.788	1.002.038
مخصصات أخرى	22	2.846.518	3.562.088
مخصص ضريبة الدخل	23	11.381.457	7.905.196
مطلوبات ضريبة مؤجلة	24	640.265	655.199
مطلوبات أخرى	25	8.027.334	5.985.817
مجموع المطلوبات		498.382.380	443.765.222
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك			
حسابات الاستثمار المطلقة	26	910.989.037	861.250.767
احتياطي القيمة العادلة	27	23.480.632	17.702.329
مطلوبات ضريبة مؤجلة	24	8.393.068	2.938.505
مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك		942.862.737	881.891.601
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	28	20.164.825	21.322.981
مخصص ضريبة دخل صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	28	1.946.796	212.428
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المدفوع	29	65.000.000	64.138.764
علاوة الإصدار	29	15.000.000	14.128.764
احتياطي قانوني	30	17.267.496	13.736.075
احتياطي اختياري	30	7.211.515	3.846.292
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	30	392.697	392.697
احتياطي خاص	30	3.011.895	3.011.895
احتياطي القيمة العادلة-بالصافي	27	1.798.840	1.840.796
الأرباح المدورة	31	23.793.393	14.201.716
مجموع حقوق الملكية- مساهمي البنك		133.475.836	115.306.999
مجموع المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق الملكية		1.596.832.574	1.462.609.231
حسابات مدارة لصالح الغير			
الاستثمارات المقيدة	52	101.210.653	87.249.492
سندات المقارضة	53	218.486.185	166.716.458
حسابات الاستثمار بالوكالة	54	9.451.750	9.452.750

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(ملحق 4)

البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار

بيان التدفقات والتنمية الموحد

للسنة المنتهية في31 كانون الأول2007

بيـــان (د)

البيـــــــــان	إيضاحات	31 كانون الأول 2007	
		دينار أردني	دينار أردني
التدفق النقدي من عمليات التشغيل			
الربح قبل الضريبة		34.369.778	23.277.701
التعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات واطفاءات		1.434.942	1.370.754
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار		5.741.925	6.118.415
مخصصات أخرى		175.000	623.180
خسائر تدني موجودات مالية متاحة للبيع		238.657	2.027
مخصص ضريبة الدخل		3.443.789	
تأثير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		840.109	617.137
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		44.563.982	30.874.941
التغير في الموجودات والمطلوبات			
النقص الزيادة في حسابات استثمار لدى البنوك ومؤسسات مصرفية تزيد مدة مشاركتها عن 3 أشهر		**6.026.500**	**1.949.750**
النقص (الزيادة) في موجودات مالية للمتاجرة		259.052	527.313
النقص في ذمم عملاء مالية للمتاجرة		587.325	364.205
(الزيادة) في ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى		117.159.405	100.645.318
(الزيادة) في التمويلات		336.519	420.210
(الزيادة) في موجودات إجارة منتهية بالتمليك		26.262.279	15.462.710
(الزيادة) النقص في القروض الحسنة		1.590.106	256.556
النقص(الزيادة) في الموجودات الأخرى		10.646.060	30194.695
الزيادة في الحسابات الجارية وتحت الطلب		71.697.225	24.189.226
الزيادة في التأمينات النقدية		**602.735**	**5.983.388**
تعويض نهاية الخدمة المدفوع		110.720	173.180
مخصصات متنوعة		699.015	822.717

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البيـــــــــان	بيـــان (د)		
	31 كانون الأول		
	2007	إيضاحات	
الزيادة في المطلوبات الأخرى	1.598.620	2.031.572	
صافي التدفقات النقدية المستخدم في عمليات التشغيل قبل الضرائب	59.829.957	8.445.543	
الضرائب المدفوعة	68.980.283	7.523.522	
صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات التشغيل	68.980.283	15.969.064	
<u>التدفق النقدي من عمليات الاستثمار</u>			
بيع موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	12.211.054	11.244.213	
(شراء) موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	13.765.891	2.871.140	
بيع موجودات مالية متاحة للبيع	16.991.506	14.280.987	
(شراء) موجودات مالية متاحة للبيع	8.139.730	38.560.961	
بيع استثمارات في شركات حليفة	–	669.331	
(شراء) استثمارات في شركات حليفة	3.363.550	–	
بيع استثمارات في العقارات	–	847.175	
(شراء) استثمارات في العقارات	–	547.232	
كلفة اقتناء استثمارات في شركات تابعة	3.193.386	3.497.500	
بيع موجودات ثابتة	323.022	1.256.491	
(شراء) موجودات ثابتة	4.525.790	3.443.800	
صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات الاستثمار	3.462.765	21.522.536	
التدفق النقدي من عمليات التمويل			
الزيادة في حقوق حسابات الاستثمار المطلقة	56.802.400	49.738.270	
الزيادة في رأس المال وعلاوة الإصدار	28.277.528	1.722.472	
أرباح موزعة على المساهمين	–	6.500.000	
صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل	85.079.928	44.960.742	
تأثير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	617.137	840.109	
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	13.254.017	8.309.250	
النقد وما في حكمه في بداية السنة	607.203.625	620.457.642	51
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	620.457.642	628.766.892	51

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق(5)

البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار

الميزانية العمومية كما في 31 كانون الأول 2005 و 2004

بيان (أ)

البيـــــــــان	إيضاحات	31 كانون الأول	
		2005	2004
	رقم	دينار	دينار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	3	502.414.400	459.102.850
أرصدة وحسابات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4	165.020.180	115.032.891
قروض حسنة		6.093.054	4.710.029
الذمم والتمويل والاستثمار			
ذمم بيوع مؤجلة	5أ	392.016.778	319.407.995
تمويل مشاركة	5ب	12.437.743	12.022.194
استثمارات سلعية لصالح حسابات الاستثمار المشترك	6	78.238.608	12.022.194
أوراق مالية- متاحة للبيع	7	42.649.874	36.999.166
استثمارات في شركات تابعة وحليفة	8	28.314.330	28.154.508
استثمارات في التأجير	9	10.216.129	2.836.050
استثمارات في عقارات	10	27.400.964	25.117.264
استثمارات في المحافظ الاستثمارية	11	40.000.000	32.696.000
استثمارات أخرى(محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق)	12	14.283.983	18.937.214
مجموع الذمم والتمويل والاستثمار		645.558.409	536.786.516
ينزل: صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	13	30.901.069	23.996.224
صافي الذمم والتمويل والاستثمار		614.657.340	512.790.292
استثمارات البنك الذاتية	14	5.029.617	2.702.464
موجودات ثابتة بالصافي	15	11.787.209	12.398.998
موجودات أخرى	16	11.787.238	13.650.940
مجموع الموجودات		1.320.574.038	1.120.388.464
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق المساهمين			

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بيان (أ)

البيـــــــــان	إيضاحات رقم	31 كانون الأول 2005	31 كانون الأول 2004
المطلوبات			
الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المصرفية	17	47.717.105	4.103.694
حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب(أمانة)	18	351.231.797	285.203.431
تأمينات نقدية	19	12.402.379	12.935.333
مخصصات متنوعة	20	3.761.625	3.456.950
مطلوبات أخرى	21	4.448.997	3.121.357
مخصص ضريبة الدخل	22	6.558.907	1.325.844
مجموع المطلوبات		426.120.810	310.146.609
حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء	23	804.448.367	735.366.207
احتياطي القيمة العادلة للاستثمار في العقارات	24،10ب	3.013.607	1.793.304
احتياطي القيمة العادلة للاستثمار في الأسهم	24،7ج،8د	17.562.616	14.845.551
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		1.251.145.400	1.062.151.671
حقوق المساهمين	25		
رأس المال المكتتب به والمدفوع		40.000.000	40.000.000
احتياطي قانوني		11.331.955	9.312.325
احتياطي اختياري		4.594.842	2.575.212
احتياطات اخرى		3.011.895	3.011.895
ارباح مقترح توزيعها على المساهمين		–	2.000.000
احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات البنك الذاتية	14ب	105.166	–
ارباح مدورة		10.384.780	1.337.361
مجموع حقوق المساهمين		69.428.780	1.337.361
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة وحقوق المساهمين		1.320.574.038	1.120.388.464
الاستثمارات المقيدة	44	66.857.720	79.900.50
سندات المقارضة	45	159.135.238	101.103.883

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(ملحق 6)

البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار

بيان التدفقات النقدية

للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول 2005 و2004

البيـــــــــان	إيضاح	بيـان (د) 31 كانون الأول 2005	2004
		دينار أردني	دينار أردني
التدفق النقدي من عمليات التشغيل			
صافي الدخل قبل الضريبة والرسوم		20.196.299	4.759.877
التعديلات :			
استهلاكات واطفاءات		1.341.684	1.701.728
اطفاء بدل خلو		8.000	–
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار اثر تطبيق معيار (17)لأول مرة		8.009.176	3.616.441
خسائر تدني الاسهم الذاتية		161.158	123.567
أرباح خسائر بيع الاسهم الذاتية		(58.500)	–
مخصصات مختلفة		246.693	93.394
تأثير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(496.148)	(462.280)
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		29.408.362	9.832.727
(الزيادة) النقص في الموجودات			
أرصدة وحسابات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية		**3.462.964**	**4.241.997**
ذمم بيوع مؤجلة		(72.608.783)	(46.136.245)
تمويلات مشاركة		(415.549)	(488.617)
استثمارات في بضائع وسلع		(17.622.483)	(15.301.247)
التغير في أوراق مالية للاستثمار		(3.093.465)	(230.270)
استثمارات في التأجير		(7.380.079)	190.098
استثمارات في عقارات		(1.063.397)	(2.091.822)
استثمارات في المحافظ الاستثمارية		(7.304.000)	870.500
استثمارات أخرى		4.653.231	3.170.833
استثمارات البنك الذاتية		**(344.598)**	**123.567**
موجودات أخرى		(1.929.298)	(6.773.186)
قروض حسنة		(1.383.025)	272.406

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بيـــان (د)

البيـــــــــان	إيضاح	31 كانون الأول 2005	31 كانون الأول 2004
		دينار أردني	دينار أردني
الزيادة(النقص) في المطلوبات			
الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المصرفية		-	(55.787)
حسابات جارية وتحت الطلب (الامانة)		66.028.366	48.402.778
تأمينات نقدية		(532.954)	(9.284.763)
مطلوبات أخرى		1.327.640	5.128.362
مخصصات متنوعة		57.982	(601.417)
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		69.082.160	95.211.104
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الضريبة		60.343.074	86.481.218
ضريبة الدخل المدفوعة		(2.430.175)	(3.392.359)
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل		57.912.899	83.088.859
التدفق النقدي من عمليات الإستثمار			
شراء أوراق مالية للاستثمار		(2.527.585)	-
التغير في الموجودات الثابتة		(733.070)	(715.915)
صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات الاستثمار		(3.260.655)	(715.915)
التدفق النقدي من عمليات التمويل			
أرباح موزعة على المساهمين		(2.000.000)	(2.000.000)
صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات الاستثمار		(2.000.000)	(2.000.000)
تأثير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		469.148	462.280
صافي الزيادة في النقد وما في حكه		53.148.392	80.835.224
النقد وما في حكمه في بداية السنة		502.726.677	421.891.423
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		555.875.069	502.726.677

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق (7)

البنك العربي الإسلامي الدولي

بيان (أ)

البيـــــــــان	إيضاح رقم	31 كانون الأول 2008 دينار	31 كانون الأول 2007 دينار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	4	42.998.924	34.763.651
أرصدة وحسابات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	289.191.523	216.521.648
ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى – بالصافي	6أ	462.374.277	232.728.069
التمويلات	6ب	4.802.986	11.866.616
موجودات مالية متاحة للبيع	7	11.644.492	6.998.049
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	8	16.860.729	18.434.000
موجودات إجارة منتهية بالتمليك – بالصافي	9	63.769.812	58.334.434
قروض حسنة- بالصافي	قائمة أ	267.972	589.473
وجودات ثابتة-بالصافي	10	10.357.866	8.729.362
موجودات غير ملموسة	11	1.917.915	1.152.701
موجودات ضريبية مؤجلة	17/ج	464.546	328.793
موجودات أخرى	12	1.660.922	3.540.221
مجموع الموجودات		906.311.975	593.987.017
المطلوبات			
حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية	13	314.267.433	120.269.604
حسابات العملاء الجارية	14	105.221.323	78.875.992
تأمينات نقدية	15	21.060.814	9.778.767
مخصص تعويض نهاية الخدمة	16	937.275	869.745
مخصص ضريبة الدخل	17/أ	5.373.724	5.665.545
مطلوبات ضريبية مؤجلة	17/ج	–	301.363
مطلوبات أخرى	18	9.696.249	8.214.821
مجموع المطلوبات		456.556.818	223.975.837
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة			
حسابات الاستثمار المطلقة	19	355.036.432	294.636.876
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	21	1.849.396	657.638
مخصص ضريبة دخل صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	21	660.670	633.611
مجموع صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار		2.510.066	1.291.249

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بيـــان (أ)

البيـــــــــــان	إيضاح	31 كانون الأول 2008	31 كانون الأول 2007
		دينار	دينار
حقوق المساهمين			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	22	73.000.000	40.000.000
احتياطي قانوني	23	6.624.292	5.455.952
احتياطي اختياري	23	3.304.376	10.053.082
احتياطي خاص	23	–	5.485.433
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	23	882.000	882.000
احتياطي القيمة العادلة	20	(2.535.398)	846.686
الأرباح المدورة	24	10.933.389	11.359.902
مجموع حقوق المساهمين		92.208.659	74.083.055
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق المساهمين		906.311.975	593.987.017
استثمارات مقيدة – عملاء قائمة(ب)		205.809.884	222.157.139

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق(8)

البنك العربي الإسلامي الدولي

بيان التدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول 2008 و2007

البيـــــــــان	إيضاح	بيـــان (د)	
		31 كانون الأول	
		2008	2007
		دينار	دينار
التدفق النقدي من عمليات التشغيل			
الربح قبل الضريبة		11.372.172	16.075.267
التعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات واطفاءات		951.440	796.212
استهلاك موجودات مؤجرة		7.072.994	4.956.025
(وفر) تدني مم بيوع مؤجلة وتمويلات- ذاتية		(700.00)	1.090.000
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار		1.887.629	1.840.811
مخصص تعويض نهاية الخدمة		141.594	111.458
خسائر تدني موجودات مالية متاحة للبيع		3.760.110	-
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(574.640)	(404.259)
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		23.911.299	24.465.514
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
(الزيادة) في ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى		**(228.981.409)**	**(14.505.597)**
(الزيادة) النقص في التمويلات		7.063.630	(2.615.743)
(الزيادة) في موجودات إجارة منتهية بالتمليك		(12.508.372)	(22.259.183)
النقص في الموجودات الاخرى		1.879.288	12.858.092
(الزيادة) النقص في قروض حسنة		221.501	(494.479)
الزيادة في الحسابات الجارية وتحت الطلب		26.345.231	10.006.961
الزيادة(النقص) في التأمينات النقدية		11.282.047	2.968.217
(النقص) الزيادة في المطلوبات الأخرى		1.481.428	(3.616.570)
تعويض نهاية الخدمة المدفوع		(74.064)	(38.758)
صافي(الاستخدامات) في التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل الضرائب		**(169.279.321)**	**6.768.454**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بيـــان (د)

البيـــــــــان	إيضاح	31 كانون الأول 2008	31 كانون الأول 2007
		دينار	دينار
التدفق النقدي من عمليات التشغيل			
الضرائب المدفوعة		(5.925.669)	(4.518.915)
صافي (الاستخدامات) في التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		(175.204.990)	2.249.539
التدفق النقدي من عمليات االاستثمار			
استرداد موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		1.573.271	11.691.410
(شراء)موجودات مالية متاحة للبيع		(12.090.000)	(5.000.000)
(شراء) موجودات ثابتة- بالصافي		(2.380.590)	(2.902.545)
بيع موجودات ثابتة		487	16.666
(شراء) موجودات غير ملموسة		(965.055)	(108.858)
صافي(الاستخدامات)في التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار		(13.561.887)	3.696.673

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الملحق(9)

البنك العربي الإسلامي الدولي

الميزانية العامة كما هي في 31 كانون الأول 2006 و2005

بيـان (أ)

البيـــــــان	إيضاح رقم	31 كانون الأول 2006 دينار	31 كانون الأول 2005(معدلة) دينار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	4	25.935655	28.681.834
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	209.034.032	140.886.771
ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى – بالصافي	6/أ	232.649.370	148.738.281
التمويلات – بالصافي	6/ب	410.855	500.022
موجودات مالية متاحة للبيع	7	1.125.000	892.500
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	8	30.125.410	30.125.410
موجودات إجارة منتهية بالتمليك – بالصافي	9	41.031.276	19.094.228
قروض حسنة		58.330	40.752
موجودات ثابتة – بالصافي	10	6.506.020	3.719.368
موجودات غير ملموسة	11	1.263.531	21.492
موجودات ضريبية مؤجلة	17	289.643	237.281
موجودات أخرى	12	11.329.4	18.168.331
مجموع الموجودات		**574.758.562**	**391.116.270**
المطلوبات			
حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية	13	136.024.283	75.639.142
حسابات العملاء الجارية	14	68.713.712	52.420.557
تأمينات نقدية	15	6.810.550	10.996.339
مخصص تعويض نهاية الخدمة	16	797.045	677.946
مخصص ضريبة الدخل	17/أ	4.476.650	2.351.680
مخصص ضريبة مؤجلة	17/ج	72.187	142.406
مطلوبات أخرى	18	12.0450.113	0.778.036
مجموع المطلوبات		**229.344.540**	**152.006.106**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة			
حسابات الاستثمار المطلقة	19	278.917.056	181.098.819
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار			
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	21	3.255.939	2.788.378
مخصص ضريبة دخل صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	21	452.834	393.184
مجموع صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار		3.708.773	3.181.562

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بيـــان (أ)

البيـــــــــــان	إيضاح رقم	31 كانون الأول 2006 دينار	2005(معدلة) دينار
حقوق المساهمين			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	22	40.000.000	40.000.000
احتياطي قانوني	22	3.803.765	2.545.418
احتياطي اختياري	23	6.748.706	4.222.012
احتياطي خاص	23	5.485.433	5.485.433
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	23	223.510	58.510
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	20	202.813	400.094
الأرباح المدورة	24	6.323.966	2.108.316
مجموع حقوق المساهمين		62.788.193	54.829.783
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار وحقوق المساهمين		574.785.562	391.116.270
استثمارات مقيدة – عملاء قائمة(ب)		194.090.846	131.156.631

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق(10)

البنك العربي الإسلامي الدولي

بيان التدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول 2006 و2005

البيـــــــــان	بيان (د)	
	31 كانون الأول	
	2006	2005(معدلة)
	دينار	دينار
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:		
الربح قبل الضريبة	12.260.199	6.107.252
التعديلات لبنود غير نقدية:		
استهلاكات واطفاءات	491.688	475.252
استهلاكات موجودات مؤجرة	2.783.151	750.756
مخصص تدني ذمم وتمويلات	-	460.000
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	1.293.815	1.123.382
مخصص تعويض نهاية الخدمة	119.099	159.889
ايرادات الاستثمار المستحقة وغير المقبوضة	(1.409.940)	(843.252)
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	97.641	223.941
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	(241.707)	(255.558)
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات	15.393.946	8.201.662
التغير في الموجودات والمطلوبات:		
(الزيادة) النقص في ذمم البيوع المؤجلة والذمم الاخرى	(84.119.509)	22.123.904
النقص(الزيادة) في التمويلات	89.167	(1.019)
(الزيادة) في موجودات إجارة منتهية بالتمليك	(24.720.199)	(16.514.517)
النقص(الزيادة) في الموجودات الاخرى	3.248.831	(11.549.911)
(الزيادة) في قروض حسنة	(17.578)	(23.980)
الزيادة في الحسابات الجارية	16.293.155	8.213.391
(النقص) الزيادة في التأمينات النقدية	(4.185.789)	1.980.760
الزيادة في المطلوبات الاخرى	2.574.435	1.964.312
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الضرائب وتعويض نهاية الخدمة	(75.443.541)	15.394.602
الضرائب المدفوعة	(2.590.083)	(1.013.486)
تعويض نهاية الخدمة المدفوع	-	(28.841)
صافي(الاستخدامات النقدية) التدفق النقدي من عمليات التشغيل	(78.033.624)	14.352.275

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بيان التدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول 2006 و2005

بيان (د)

البيـــــــــان	31 كانون الأول	
	2006	2005(معدلة)
	دينار	دينار
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:		
شراء موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	–	(7.090.000)
شراء موجودات مالية متاحة للبيع	(500.000)	(350.000)
شراء موجودات ثابتة	(3.245.562)	(896.335)
بيع موجودات ثابتة	853	–
شراء موجودات غير ملموسة	(1.265.670)	(39.284)
صافي (الاستخدامات النقدية) في عمليات الاستثمار	(5.010.379)	(8.375.619)
التدفق النقدي من عمليات التمويل		
الزيادة في حقوق حسابات الاستثمار المطلقة	97.818.227	11.253.414
صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويل	97.818.237	11.253.414
تأثير تغيّر أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	241.707	255.558
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	15.015.941	17.485.628
النقد وما في حكمه في بداية السنة	93.929.463	76.443.835
النقد وما في حكمه في نهاية السنة – إيضاح(38)	108.945.404	93.929.463

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق (11)

البنك العربي الإسلامي الدولي/الميزانية العامة كما هي في 31 كانون الأول 2004 و 2003

بيان (أ)

البيـــــــــان	إيضاح رقم	31 كانون الأول 2004 دينار	31 كانون الأول 2003 دينار
الموجودات			
نقد وأرصدة وحسابات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4	23.501.135	19.612.698
أرصدة وحسابات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	161.898.513	173.675.338
ذمم وتمويلات واستثمارات:			
ذمم بيوع مؤجلة (مرابحة واستصناع)	6أ	104.930.879	61.588.877
تمويلات (مضاربة ومشاركة)	6ب	11.184.526	4.085.456
استثمارات في البضائع والسلع:			
استثمارات في البضائع والسلع لصالح العلاء	7أ	39.309.834	58.842.101
استثمارات في صكوك إسلامية	7ب	7.090.000	7.090.000
استثمارات في التأجير	8	3.330.467	-
مجموع ذمم وتمويلات واستثمارات		165.845.706	
ينزل: صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	9أ	1.992.441	1.811.687
مخصص التسهيلات الائتمانية	9ب	550.663	41.236
صافي ذمم وتمويلات واستثمارات		163.302.602	129.753.511
ذمم وتمويلات واستثمارات البنك الذاتية	10	44.388.943	54.853.049
قروض حسنة(قائمة أ)		16.772	6.494
موجودات ثابتة (بالصافي)	11	3.290.493	3.385.165
موجودات أخرى	12	5.775.168	4.242.832
مجموع الموجودات		402.173.626	385.529.087
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية	13	108.955.813	122.273.645
حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب(أمانة)	14	44.207.166	37.148.733
تأمينات نقدية	15	9.015.579	5.821.743
مخصصات متنوعة	16	546.898	570.787
مطلوبات أخرى	17	18.407.166	9.356.230
مخصص ضريبة الدخل	18	817.273	995.198
مجموع المطلوبات		181.949.895	176.166.336
حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء	19	169.845.405	160.445.307

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الميزانية العامة كما هي في 31 كانون الأول 2004 و 2003

بيان (أ)

البيـــــــــان	إيضاح رقم	31 كانون الأول 2004 دينار	31 كانون الأول 2003 دينار
حقوق المساهمين			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	20	40.000.000	40.000.000
احتياطي قانوني		1.917.239	1.681.447
احتياطي اختياري		2.975.654	2.504.070
احتياطي عام		4.731.927	3.667.146
أرباح مدورة	21	753.506	1.064.781
مجموع حقوق المساهمين		50.378.326	48.917.444
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة وحقوق المساهمين		402.173.626	385.529.087
استثمارات مقيدة(ودائع عملاء البنك)- قائمة(ب)		117.600.136	118.044.241

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الملحق(12)

البنك العربي الإسلامي الدولي/بيان التدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول 2004و2003

بيان (د)

البيـــــــــان	31 كانون الأول	
	2004	2003
	دينار	دينار
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:		
صافي الدخل قبل الضريبة والرسوم- بيان(ب)	2.357.924	3.060.472
التعديلات:		
استهلاكات وإطفاءات	537.126	523.039
استهلاكات موجودات مؤجرة	25.515	-
صندوق مواجهة مخاطر الإستثمار	596.394	694.252
مخصص التسهيلات الإئتمانية	290.000	-
إيرادات الإستثمار المستحقة وغير المقبوضة	(592.156)	(312.219)
مصاريف مستحقة وغير مدفوعة	131.198	22.380
مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين	53.716	157.033
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة – سنة سابقة	-	(27.000)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	(407.988)	(287.627)
المجموع	2.991.729	3.830.330
التغير في الموجودات والمطلوبات		
الزيادة في ذمم بيوع مؤجلة(مرابحة واستصناع)	(43.342.002)	(14.378.103)
الزيادة في التمويلات(مضاربة ومشاركة)	(7.090.070)	(575.190)
النقص (الزيادة) في استثمارات في البضائع والسلع	16.176.285	(9.253.734)
النقص (الزيادة) في ذمم وتمويلات واستثمارات البنك الذاتية	10.464.106	(7.632.979)
(الزيادة) النقص في قروض حسنة	(10.278)	543
الزيادة في موجودات أخرى	(940.180)	(1.465.640)
الزيادة في حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب	7.058.433	10.931.042
الزيادة في التأمينات نقدية مختلفة	3.193.836	951.769
النقص في مخصصات متنوعة	(77.605)	-
الزيادة في مطلوبات أخرى	8.884.226	224.611
الزيادة في حسابات الإستثمار المطلقة للعملاء	9.400.098	34.334.992
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل الضريبة	6.699.578	16.967.641
ضريبة دخل مدفوعة	(1.235.668)	(1.250.569)
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل	5.463.910	15.717.072

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بيان التدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول 2004 و2003

البيـــــــــان	بيـــان (د) 31 كانون الأول 2004	2003
	دينار	دينار
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار:		
موجودات ثابتة – صافي	(442.454)	(267.471)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) عمليات الاستثمار	(442.454)	(267.471)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	407.988	287.627
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	5.429.44	15.737.228
النقد وما في حكمه في بداية السنة(إيضاح31)	71.014.391	55.277.163
النقد وما في حكمه في نهاية السنة(إيضاح31)	76.443.835	71.014.391

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

Abstract

Al Saadi, Sousan Mohammad Saleem. Liquidity Risks in the Islamic Banks in Jordan: A Comparative Study. Master Thesis, Yarmouk University, 2009. (Supervisor: Dr. Kamal hattab).

Considering the high importance of liquidity for banks, banking laws and codes have stated mandated specific amounts of liquidity. Therefore, assets elements are analyzed and classified as specific capitals in the bank's safe, and others are deposited in the safes of central bank, other banks, in the form of stocks and financial obligations due on clients, funding operations (broking, trade transactions, etc) and engaging in direct investments. Jordanian Islamic banks have to control liquidity in their operations as it is the case for traditional banks.

The objective of the study is to investigate risks related to liquidity in Jordanian Islamic banks. The importance of liquidity stems from the bank's ability to fulfill its short term obligations in an appropriate manner possible. In other words, the increase in liquidity leads to a decrease in expected profits rates. Furthermore, this also means that a poor contribution by the Islamic bank in the social and economical developments due to lack of use for the available liquidity in the different projects. On the other hand, decrease of available liquidity for the bank will put the bank in an embarrassing situation before his clients. Thus, banks look for an appropriate rates of liquidity able to maximize its profits while maintaining at the same time a minimum liquidity.

Several goals have been achieved, including the identification of the risks of liquidity among Islamic banks in Jordan, as well as identifying the factors and reasons which resulted in shaping this problems, in addition to get acquainted at the liquidity volume at the Islamic banks and providing the suitable recommendations.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

The problem of the study is illustrated in many aspects, the most important among then is the volume of liquidity at Islamic banks and its risks related to that volume as well as the way to solve that problem in Islamic banks.

The Descriptive method was used as well as the analytic method for the data brawn from the banks in the sample of the study, which was employed in answering the questions of the study.

Findings of the study suggest that Jordanian Islamic banks have a surplus commitments during the period of the study (2004- 2008).

Conclusions of the study includes the importance of developing Islamic financial which may result in solving several problems the problem of liquidity in particular.

Key words: Liquidity, Risks Management, Islamic Banks.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University